جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٤٠)

التعاون الاقتصادى المصرى الدولى
(دراسة بعض حالات الشراكة)

يناير ٢٠٠١

التعاون الاقتصادي المصري / الدولي

دراسة بعض حالات الشراكة

فهرس

الصفحة

تقديم

الفصل الأول (أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى) ٢

أولا : أشكال التعاون الاقتصادى الدولى وآليات تحقيقها . ٣

ثانيا : أين تقع الشراكة بالنسبة لاشكال التكامل الاقتصادى . ١٠

ثالثا : اتفاق المشاركة المصرية/الامريكية . ١٣

رابعا: اتفاق المشاركة المصرية/الأوروبية . ١٦

الفصل الثانى (بعض الآثار المتوقعة للشراكة الأوروبية على الاقتصاد المصرى) ٢٥

* *القسم الأول* : العلاقة التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى ٢٦

أولا : الهيكل السلعى للصادرات المصرية ٢٦

ثانيا : الهيكل الجغرافى للصادرات المصرية ٢٨

ثالثا : الهيكل السلعي للواردات ٣٢

رابعا: الهيكل الجغرافى للواردات المصرية ٣٢

خامسا : الميزان التجاري المصري مع دول الاتحاد الأوروبي ٣٨

• *القسم الثانى* : المشاركة المصرية/الأوروبية : الآثار المرتقبة للاتفاق على بعض فروع الصناعات التحويلية ٤٧

أولا : القدرة التنافسية لصادرات مصر الصناعية مقارنة ببعض الدول الأخرى الموقعة على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبى . ٥١

ثانيا : نمط التحرير الذى تستند اليه اتفاقية المشاركة المصرية/الأوروبية . ٥٦

ثالثا : كيف يؤثر اتفاق الشراكة المصرية/الأوروبية على فروع الصناعة التحويلية ومن ثم على النمو الاقتصادى. ٥٧

رابعا : كيف تستفيد مصر من قاعدة تراكم المنشأ في اتفاق الشراكة . ٦٩

خامسا: ما هو التأثير المتوقع للاتفاق على الميزة النسبية : دراسة بعض حالات الصناعات الزراعية المصنعة ، الغزل والمنسوجات والملابس والصناعات الدوائية . ٧١

الفصل الثالث : (أثر المشاركة الأوروبية والأمريكية على الاستثمار الاجنبى ونقل التكنولوجيا بمصر) ٩٠

أولا : المناخ الاستثمارى في مصر في ظل اتفاقية الشراكة ٩٣

ثانيا : حجم الاستثمار الأجنبى في مصر وأهميته ٩٩

ثالثا : تأثير الاستثمار الاجنبى على بعض متغيرات الاقتصاد المصرى في ظل اتفاقيـــة الشـــراكة . ١١٠

موجز ونتائج وتوصيات الدراسة ١١٩

الملاحق ١٢٧

المراجـــــع ١٣٢

فريق العمل البحثى

أ.د. اجلال راتب	باحث رئيسى
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار ومدير المركز
أ.د. فادية محمد عبد السلام	مستشار بالمركز
أ.د. مجدى خليفة	مستشار بالمركز
أ. عبد السلام محمد	مدرس مساعد
أ. نجلاء صبحى علام	مدرس مساعد

تقديم

تتعدد وتتشعب العلاقات الدولية لتشمل صورا مختلفة للعلاقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية. بيد أن العلاقات الاقتصادية الدولية كانت ومـا زالت محورا رئيسيا لباقى شعب وأشكال العلاقات الدولية. وقد كان هذا المحور إلـــى عـــهد قريب (ربما لا يتجاوز عقدا من الزمان) هو الذى تدور فى فلكه غالبية ــ إن لم يكن كافـة ــ أشكال العلاقات الدولية وفروعها. إلا أن العقد الأخير من القرن العشرين شهد تحـــولا فـــى التفاعلات بين مكونات العلاقات الدولية ظلت معه العلاقات الاقتصادية الدولية تحتل موقعـــا استراتيجيا بين هذه المكونات وإن تغيرت طبيعة هذا الموقع ليصبح متـــأثرا ببـــاقى أشـــكال العلاقات الدولية وليس مؤثرا فيها على الدوام.

فبعد أن نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة، بفضل الثورة التكنولوجيـــة والمعلوماتيـــة المتواصلة، فى الفكاك إلى حد بعيد من قيد الموارد الطبيعية على فرص النمو بها، كما نجحت فى بسط سيطرتها الاقتصادية والسياسية على أنماط التنمية وفرص النمو فى العـــالم شـــرقه وغربه، أخذت العولمة أبعادا جديدة تجاوزت نوعيا وكميا تدويل النشاط الاقتصادى الذى نمـــا كسمة بارزة وسيطر على العلاقات الدولية منذ نشأة الرأسمالية التجارية ومرورا بالرأســـمالية الصناعية وحتى اتضاح معالم وأبعاد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية فى الربع الأخـــير مـــن القرن العشرين. إن هذا التدويل، الذى تطور عبر ما يناهز قرون خمسة من الزمان، لم يكـــن فى حقيقته سوى شكلا تقليديا للعولمة المحدودة بالبعد الاقتصادى وحده. ولكن ظاهرة العولمـــة الحديثة التى تسارعت وتيرتها وتعددت أبعادها، منذ ما لا يتجاوز عقدا من الزمـــان، بفضـــل الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات أفضت إلى إضافـــة الأبعـــاد الاجتماعيـــة والثقافية والقيمية إلى البعد الاقتصادى فى تشكيل العلاقات الدولية وتوجيه مساراتها وتحديـــد نتائجها، هذا فضلا عن تدعيم دور العلاقات السياسية فى خدمة كل هذه الأبعاد. ويهمنا فى هذا المقام الإشارة على وجه الخصوص إلى أن من أهم نتائج هذه العولمة أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت مجالا خصبا، وأداة بالغة التأثير، لخدمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيميـــة والسياسية فى مجمل العلاقات الدولية.

بهذه الإشارة السريعة إلى طبيعة التغير فى موقع ودور العلاقات الاقتصادية الدوليـــة ضمن كافة أشكال ومكونات العلاقات الدولية، نريد ــ منذ البداية ــ التأكيد على أن دراســـة التعاون الاقتصادى المصرى/الدولى لا يجب أن تقتصر على مجرد تلـــك النظـــرة التقليديـــة

الضيقة التى لم تكن ترى فى التعاون الاقتصادى سوى فرصا لتوسيع الأسواق، وتبادل المنتجات، وانتقال رؤوس الأموال والعمال، فعلى الرغم من أن تلك الجوانب لم تكن خالية من أبعاد اجتماعية وثقافية وقيمية وسياسية إلا أنها ظلت حاكمة لتلك الأبعاد حتى وقت قريب. أما التعاون الاقتصادى الذى نتحدث عنه الآن ــ وفى ظل العولمة الحديثة المختلفة جذريا عن العولمة التقليدية المشار إليها أعلاه ــ فإنه متجاوز لتلك النظرة التقليدية على نحو تكاد تتساوى فيه أهمية البعد الاقتصادى بكافة جوانبه مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والسياسية. فالواقع أن كل أشكال وصور التعاون الاقتصادى الدولى القائمة، والمطروحة هنا أو هناك، لم يعد ممكنا لها أن تنغلق على حركات السلع ورؤوس الأموال والأشخاص أو حتى التعاون الفنى فى مجالات الإنتاج والاستثمار.

وإذا كان من المفترض أن جوهر العولمة الحديثة هو إسقاط الحواجز والحدود أمام كافة أشكال العلاقات الدولية فإن تفاوت موازين القوى، ودرجات التقدم والميراث القيمى والحضارى، بين الدول أطراف هذه العلاقات قد أفرغ هذا الجوهر من الكثير من مضمونه الحقيقى. فالحواجز والحدود أمام التجارة الدولية تسقط طالما أن للدول المتقدمة، قائدة المد العولمى بكل أبعاده، تفوق واضح فى مجالاتها السلعية والخدمية، وإذا حدث وكان للدول النامية مزايا نسبية فى بعض السلع والخدمات تشيد أمامها الحواجز، وتصطنع الحدود فى أسواق الدول المتقدمة، بمعايير وإن استندت إلى قيم ومبادئ إنسانية عظيمة (مثل حقوق الإنسان، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، والأمان البيئى) إلا أن تطبيقها يكون هلاميا، ووفق مفاهيم أحادية الاتجاه وانتقائية فى التطبيق ومغلوطة فى غير قليل من الأحيان، لإفساح المجال أمام تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة تواصل النمو والتشغيل بالدول المتقدمة فضلا عن أهدافها السياسية والاجتماعية والثقافية التى أصبحت لا تقل أهمية عن أهدافها الاقتصادية. وعلاوة على ذلك فإن المد العولمى السائد الآن يسعى إلى تعميم نمط ومفاهيم الحياة الغربية فى أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية، بل والعقيدية والقيمية، دون ما اجتهاد يذكر فى فهم واستجلاء وتقبل ما قد يوجد من إيجابيات ــ وهى كثيرة ــ فى أنماط ومفاهيم الحياة فى المجتمعات الأخرى وخاصة النامية منها.

فى ظل هذا الإطار العام للعلاقات الدولية، بما فيها العلاقات الاقتصادية الدولية، تأتى الصور الحالية للتعاون الاقتصادى الدولى محملة بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وقيمية وبيئية وأمنية لا يمكن تجاهلها أو الانتقاص من أهميتها، فالملاحظ أن هذه الأبعاد تكتسب فعالية متزايدة، ربما على حساب الاعتبارات الاقتصادية، فى كثير من محاولات وتجارب

التعاون الدولى الراهنة، وخاصة إذا كانت أطرافه موزعة بين دول متقدمة وأخرى نامية. ولعل ذلك ما يفسر أن معظم ــ إن لم يكن كل ــ صور التعاون الدولى الراهنة، أو المطروحة، بين دول نامية وأخرى متقدمة، مثلما هو الحال فى التعاون المصرى/الدولى، تمثل صيغا منقوصة لأشكال التعاون الاقتصادى الدولى التقليدية، ومن بين هذه الصيغ ما أصبح يعرف الآن باتفاقيات الشراكة.

وهنا يثار التساؤل عن موقع اتفاقيات الشراكة من أشكال التعاون الاقتصادى التقليدية المعروفة فى نظرية التكامل الاقتصادى والتى وجدت لها تطبيقات فى أنحاء متعددة من العالم. كما يثار التساؤل أيضا عما إذا كانت صيغ الشراكة الجارى الترويج لها الآن تمثل صيغا متقدمة أم لا، بالمقارنة بهذه الأشكال، من منظور التعاون الاقتصادى وفاعليته فى تحقيق توازن النمو بين أطرافها. ويقع التساؤل الأول فى نطاق توطين مفهوم وآليات الشراكة بين أشكال التعاون الاقتصادى الدولى، أما التساؤل الثانى فيقع فى إطار تقييم هذه الشراكة بالمقارنة بهذه الأشكال .

وفى هذا الاطار تهتم الدراسة الحالية بمحاولة استعراض بعض تجارب الشراكة المصرية الدولية ومنها الشراكة المصرية الأمريكية ، كذلك الشراكة المصرية الأوربية . وتهدف اتفاقيات الشراكة هذه وبشكل أساسى لارساء صيغة جديدة للتعاون لا تعتمد على النمط التقليدى السائد والذى يعتمد على طرف يمنح وطرف يحصل على المساعدة (Donor- Recipient-relation) ليحل بدلا منه صيغة المشاركة الاقتصادية والتجارية والتى تحقق على الأقل من وجهة نظر الشريك المتقدم (أمريكا أو الاتحاد الأوربى) المنفعة المتبادلة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية .

وتقوم فكرة المشاركة على أساس من تحرير التجارة وتوثيق التعاون الاقليمى في شتى المجالات ، وقد تم بالفعل ابرام اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوربى وكل من تونس والمغرب واسرائيل وتزامن ذلك مع تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية التى ارست قواعد تحرير التجارة الخارجية في السلع والخدمات والتى لا تتعارض مع التعاون الاقليمى أو اقامة مناطق تجارة حرة بين مختلف البلدان ، ويهدف الاتحاد الأوربى من ذلك إلى جعل الاقليم المحيط به والذى يشمل الدول المجاورة في شرق ووسط اوروبا ، كذلك دول شرق وجنوب البحر الابيض المتوسط اقليما يسوده السلام والاستقرار . وتقع مصر في قلب هذا الاقليم اعتمادا على العلاقات التاريخية والجغرافية وأيضا ثقلها السياسى في المنطقة .

وتعتمد المشاركة الجديدة بين مصر والاتحاد الأوربى على مبادىء أساسية منها :

١- خلق منطقة تجارة حرة (FTA) بين مصر ودول البحر الأبيض المتوسط من ناحية والاتحاد الأوربى من ناحية أخرى بحيث يؤدى ذلك إلى دعم التدفقات الحرة من السلع والخدمات والاستثمار .

٢- زيادة المعونة المالية والفنية من الاتحاد الأوربى إلى مصر وكذلك دول الاقليم الأخرى بغرض دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، كذلك دعم برامج الاصلاح الاقتصادى والهيكلى .

وهكذا تضمنت مسودة الاتفاقية أن يتم تحرير انتقال السلع خلال اثنى عشرة عاما بعد اعتماد الاتفاقية وخلق منطقة تجارة حرة تتوافق مع أحكام الجات الجديدة على أن يتم التحرير الكامل تدريجيا وطبقا لجدول سيتم الاتفاق عليه خلال المفاوضات .

ومن المعروف أن الاتحاد الأوربى يقوم بالتعاقد حاليا مع مصر لابرام اتفاقية مشاركة على غرار الاتفاقيات الأخرى في المنطقة والتى تشتمل بالاضافة إلى تحرير تجارة السلع على تشجيع الاستثمار الأجنبى وتطبيق حماية الملكية الفكرية وقواعد المنافسة الحرة (منع الاحتكار منع الاغراق الحد من الدعم) ، كذلك تحرير تجارة الخدمات وفقا لاحكام الجات وحرية انتقال رؤوس الأموال مع دعم التعاقد الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والمالى ، وعلى ذلك يكون الاتحاد الأوربى ملزما بالغاء جميع العوائق والرسوم الجمركية منذ بدأ سريان الاتفاقية (عدا قطاع الزراعة) أما بالنسبة إلى مصر كما سبق وذكرنا ستتاح لها فرصة ستة عشر عاما حتى يتم التحرير الكامل بالغاء الرسوم الجمركية وفقا لجدول تعده مصر طبقا للأولويات التى تراها .

لم تتفق الأراء حول تقييم المشاركة المصرية الأوربية من حيث حجم المزايا المكتسبة لمصر . وهل سيساعد تحرير التجارة بين مصر والاتحاد الأوربى على تنشيط الاستثمار وتحديث أساليب الانتاج عن طريق ابرام التكنولوجيا الحديثة على نحو يتيح للصناعة المصرية القدرة على منافسة المنتجات الأوربية أم على العكس من ذلك لن تستطيع الصناعة المصرية في ظل الحرية المنافسة خاصة وأنها تواجه ظروفا أصعب وعوائق كثيرة أمام الانتاج والتصدير مما يجعل تكلفة الانتاج مرتفعة والجودة أقل ؟

أيضا يثور التساؤل حول ما اذا كانت هذه الاتفاقية ستخلق فرصا أوسع أو ستؤدى إلى تشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى مصر أم لا ؟

ويدعم نظرة الشك في مدى استفادة مصر من اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية أنه في خلال المفاوضات يضع المفاوضون عن الاتحاد الأوربى قدرا كبيرا من التحفظات تصل أحيانا إلى درجة الجمود (rigidity) وخاصة فيما يتعلق بتجارة السلع الزراعية أو السلع الزراعية المصنعة وأيضا الدعم المالى وفى المساعدة على تطوير واعادة تأهيل الصناعة والتنمية الاقتصادية .

أما اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية والذى وقع عام ١٩٩٤ فيهدف إلى تطوير التعاون بين البلدين وذلك للمساعدة على تنمية قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات الأجنبية والأمريكية بصفة خاصة حتى تعوض تقليص المعونات الأمريكية لمصر.

إن هذه الاتفاقية لا تعدو أن تكون اتفاقا مساندا وداعما لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وهو بذلك لا يتعدى كونه شكلا محددا من أشكال التعاون الاقتصادى الدولى.

وعلى هذا فإن تركيز هذه الدراسة سيكون في المقام الأول على اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية والتى تختلف بشكل جذرى عن اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية حيث تظهر اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية شكلا (منطقة تجارة حرة) وان كان أدنى مراتب التكامل الاقتصادى إلا أنه قد يعتبر خطوة أساسية في طريق تكامل أكثر تقدما في المستقبل .

والدراسة الحالية الذى قام بها أساتذة وخبراء مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد تنقسم إلى ثلاثة فصول رئيسية بعد المقدمة .

الفصل الأول : يقوم بتوضيح أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى في جزء منه، ويهتم الجزء الثانى بالشراكة الاقتصادية الدولية وأين تقع بالنسبة لأشكال التكامل الاقتصادى معتمدا في ذلك على استعراض لجوانب اتفاقية الشراكة المصرية الأمريكية كذلك الشراكة المصرية الأوروبية .

الفصل الثانى : يوضح علاقة مصر التجارية مع دول الاتحـــاد الأوربـــى بشـــقيها الصادرات والواردات مع توضيح لهيكلها الجغرافى والسلعى في الفترة من ٨٩/٩٩ .

كما يهتم باظهار الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة المصرية الأوربية علـــى بعـــض فروع الصناعة التحويلية .

الفصل الثالث : يوضح أثر المشاركة المصرية الأوروبية على الاستثمار الأجنبـــى ونقل التكنولوجيا في مصر .

هذا ولا يسعنى إلا التقدم بالشكر الوفير وعظيم الامتنان لأعضاء الفريق البحثى الـذى لم يدخر وسعا في بذل الجهد رغم الصعوبات البالغة التى واجهت الفريق البحثي بشأن قـاعدة البيانات لكى تظهر هذه الدراسة بالشكل الحالي ونرجو من الله عز وجـل أن تكـون هـذه الدراسة عونا للباقين وخطوة على طريق البحث والمعرفة .

الباحث الرئيسى

(أ.د. اجلال راتب)

الجداول

صفحة

جدول رقم (١) الهيكل السلعى للصادرات المصرية (١٩٨٨ ١٩٩٢) ٢٧

جدول رقم (٢) الهيكل الجغرافى للصادرات المصرية(٩٠/٨٩ ٩٣/٩٢) ٢٩

جدول رقم (٣) الهيكل السلعى للصادرات المصرية الى دول السوق الأوربية المشتركة. ٣١

جدول رقم (٤) الهيكل السلعى للواردات المصرية خلال الفترة(٨٨-١٩٩٢) ٣٣

جدول رقم (٥) الهيكل الجغرافى للواردات المصرية ٣٤

جدول رقم (٦) الهيكل السلعى للواردات المصرية الى دول السوق الأوربية المشتركة. ٣٧

جدول رقم (٧) الميزان التجارى السلعى مع أهم مجموعات الدول خلال (٩٠ ١٩٩٣). ٣٩

جدول رقم (٨) واردات مصر من دول الاتحاد الأوربى خلال الفترة ١٩٩٨/٩٣ ٤٢

جدول رقم (٩) صادرات مصر الى دول الاتحاد الأوربى خلال الفترة ٩٨/٩٣ ٤٣

جدول رقم (١٠) الميزان التجارى المصرى مع دول الاتحاد الأوربى خلال الفترة ١٩٩٨/٩٣ ٤٤

جدول رقم (١١) الميزة المقارنة الصريحة فى الصناعة التحويلية ٥٢

جدول رقم (١٢) تكاليف وحدة العمل فى مصر فى عدة صناعات مختارة وفى بعض الدول الموقعة على اتفاقات الشراكة (بالنسبة لمستوى الولايات المتحدة) ٥٣

جدول رقم (١٣) ناتج القطاع الصناعى حسب الأنشطة. ٥٥

جدول رقم (١٤) نسبة المستلزمات الوسيطه/اجمالى المستلزمات لعام ٩٧/٩٦ ٥٩

جدول رقم (١٥) الحماية وأنصبة التجارة لعامى ١٩٩٦/٩٤ ٦١

جدول رقم (١٦) نسبة الصادرات/ الناتج فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ٦٣

جدول رقم(١٧) هيكل الصادرات السلعية من فروع صناعات الغزل والنسيج والملابس والخضروات الطازجة والمجمدة والمجففة والمستحضرات الغذائية والمنتجات الكيماوية خلال سنوات مختارة. ٧٢

جدول رقم(١٨) حصة الكيماويات والأدوية من اجمالى واردات مصر من الاتحاد الأوربى. ٨١

جدول رقم (١٩) الاستثمار الأجنبى المباشر مـــــوزع اقليميـــا
خلال الفترة ١٩٩٦/٩١ ١٠٢
جدول رقم (٢٠) الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى صورة أسهم
وسندات خلال الفترة ١٩٩٦/٨٠ ١٠٤
جدول رقم (٢١) الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية فى مصر
خلال الفترة ١٩٩٩/٩٠ ١٠٧
جدول رقم (٢٢) حجم الاستثمار الأجنبى فى المشروعات الموافق
عليها حتى منتصف ١٩٩٧. ١٠٩
جدول رقم (٢٣) الأهمية النسبية للصادرات والواردات المصرية
الســـوق منالأوربيـــة والأمريكيـــــة
خلال الفترة ١٩٩٨/٩٠. ١١٦

الفصل الأول

أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى

الفصل الأول

"أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى"

إذا كنا قد أشرنا فى مقدمة هذه الدراسة إلى أن العلاقات الاقتصادية الدولية يظل لـــها دور استراتيجى فى مجمل العلاقات الدولية، وإن تغيرت طبيعة هذا الدور فـــى ظـــل المـــد المتصاعد لظاهرة العولمة منذ بداية تسعينات القرن العشرين، بحيث لم تعد حركة العلاقـــات الاقتصادية الدولية محركا مباشرا لباقى أشكال العلاقات الدولية وإنما أصبحت هى أيضا مجالا خصبا لتأثير المد العولمى فى المجالات التكنولوجية والمعلوماتيـــة والثقافيـــة والاجتماعيـــة والسياسية.

وإذا كان من المفترض أن جوهر العولمة الحديثة هو إسقاط الحواجز والحدود أمـــام كافة أشكال العلاقات الدولية فإن تفاوت موازين القوى، ودرجات التقـــدم والمـــيراث القيمـــى والحضارى، بين الدول أطراف هذه العلاقات قد أفرغ هذا الجوهر من الكثير من مضمونـــه الحقيقى. فالحواجز والحدود أمام التجارة الدولية تسقط طالما أن للدول المتقدمة، قـــائدة المـــد العولمى بكل أبعاده، تفوق واضح فى مجالاتها السلعية والخدمية، وإذا حـــدث وكـــان للـــدول النامية مزايا نسبية فى بعض السلع والخدمات تشيد أمامها الحواجز، وتصطنع الحـــدود فـــى أسواق الدول المتقدمة، بمعايير وإن استندت إلى قيم ومبادئ إنسانية عظيمـــة (مثـــل حقـــوق الإنسان، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، والأمان البيئـــى) إلا أن تطبيقـــها يكـــون هلاميا، ووفق مفاهيم أحادية الاتجاه وانتقائية فى التطبيق ومغلوطة فى غير قليل من الأحيان، لإفساح المجال أمام تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة تواصل النمو والتشغيل بـــالدول المتقدمة فضلا عن أهدافها السياسية والاجتماعية والثقافية التى أصبحت لا تقل أهميـــة عـــن أهدافها الاقتصادية. وعلاوة على ذلك فإن المد العولمى السائد الآن يسعى إلى تعميـــم نمـــط ومفاهيم الحياة الغربية فى أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية، بل والعقدية والقيميـــة، دون ما اجتهاد يذكر فى فهم واستجلاء وتقبل ما قد يوجد من إيجابيات ــ وهى كثيرة ــ فى أنمـــاط ومفاهيم الحياة فى المجتمعات الأخرى وخاصة النامية منها.

فى ظل هذا الإطار العام للعلاقات الدولية، بما فيها العلاقات الاقتصادية الدولية، تأتى الصور الحالية للتعاون الاقتصادى الدولى محملة بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وقيمية وبيئية وأمنية لا يمكن تجاهلها أو الانتقاص من أهميتها، فالملاحظ أن هذه الأبعاد تكتسب فعالية متزايدة، ربما على حساب الاعتبارات الاقتصادية، فى كثير من محاولات وتجارب التعاون الدولى الراهنة، وخاصة إذا كانت أطرافه موزعة بين دول متقدمة وأخرى نامية. ولعل ذلك ما يفسر أن معظم ــ إن لم يكن كل ــ صور التعاون الدولى الراهنة، أو المطروحة، بين دول نامية وأخرى متقدمة، مثلما هو الحال فى التعاون المصرى/الدولى، تمثل صيغا منقوصة لأشكال التعاون الاقتصادى الدولى التقليدية، ومن بين هذه الصيغ ما أصبح يعرف الآن باتفاقيات الشراكة.

وهنا يثار التساؤل عن موقع اتفاقيات الشراكة من أشكال التعاون الاقتصادى التقليدية المعروفة فى نظرية التكامل الاقتصادى والتى وجدت لها تطبيقات فى أنحاء متعددة من العالم. كما يثار التساؤل أيضا عما إذا كانت صيغ الشراكة الجارى الترويج لها الآن تمثل صيغا متقدمة أم لا، بالمقارنة بهذه الأشكال، من منظور التعاون الاقتصادى وفاعليته فى تحقيق توازن النمو بين أطرافها. ويقع التساؤل الأول فى نطاق توطين مفهوم وآليات الشراكة بين أشكال التعاون الاقتصادى الدولى، أما التساؤل الثانى فيقع فى إطار تقييم هذه الشراكة بالمقارنة بهذه الأشكال. وللإجابة على هذين التساؤلين يتعين ابتداء أن نعرض فى إيجاز لأشكال التعاون الاقتصادى الدولى والآليات التى يعتمد عليها فى تحقيق كل منها ومتطلباتها وآثارها.

أولا: أشكال التعاون الاقتصادى الدولى وآليات تحقيقها

تتعدد صور وأشكال التعاون الاقتصادى الدولى على نحو يتجاوز بكثير ذلك الإطار المحدد لمراتب التكامل الاقتصادى التى تبدأ من منطقة التجارة الحرة وتنتهى بالاندماج الاقتصادى الكلى. فالواقع أن التعاون الاقتصادى الدولى يتسع ليشمل كل إجراء و/أو فعل، متبادل أو من طرف واحد، من شأنه دعم وتنمية القدرات البشرية والتكنولوجية والمعلوماتية للدول على توسيع قاعدة مواردها، وتعظيم العائد من استغلالها، وتواصل النمو بها، كما أنه قد ينصرف إلى مواجهة مشاكل أو أزمات اقتصادية مؤقتة أو دائمة. ومن ثم يمكن القول إن كافة أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارة الدولية السلعية والخدمية، والاستثمارات المباشرة

وغير المباشرة، والقروض الميسرة، والتحويلات الرسمية والخاصة، والمعونات والهبات المالية والفنية، ونقل التكنولوجيا، وآليات تسوية المدفوعات العاجلة والآجلة) تدخل فى إطار التعاون الدولى، بمعناه الواسع، طالما أنها تحقق مصالح اقتصادية متبادلة لأطرافها بحيث يكون كل من هذه الأطراف أفضل حالا عقب المشاركة فى شكل من هذه الأشكال بالمقارنة بوضعه دون مثل هذه المشاركة. ومعنى ذلك أن روح التعاون الاقتصادى الدولى تقتضى ألا يترتب على أى من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية تدهور الأوضاع الاقتصادية المطلقة أو النسبية لأى من أطرافها بسبب هذه العلاقات.

ومن الواضح أن هذه النتيجة لم تصدق دائما، لا من الناحية التاريخية ولا فى الواقع الراهن. فالتفاوت بين الدول فى درجات التقدم وإمكانات النمو والقدرة على استيعاب آثار الدورات والأزمات الاقتصادية يؤدى إلى تباين شديد فى درجة استفادة كل منها من الأشكال المختلفة للعلاقات الاقتصادية الدولية خاصة إذا ما تركت هذه الأشكال لآلياتها التلقائية دون تدخل يحقق ولو عدالة نسبية فى توزيع منافعها وتحمل تبعاتها. والواقع أن هذا التدخل عادة ما يأخذ صورا اتفاقية بين دولتين أو أكثر، وهو المقصود عادة بالتعاون الاقتصادى الدولى بمعناه المحدد والمتعارف عليه فى أدبيات العلاقات الاقتصادية الدولية، وترتقى درجات وصور هذا التعاون كلما تجاوزت اتقاء الآثار السلبية لشكل أو آخر من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية إلى آفاق التنمية المشتركة للموارد والقدرات المادية والبشرية وتعظيم عائد استغلالها مع حسن توزيع هذا العائد بين الدول وكذلك بين الفئات الاجتماعية داخل كل منها. ومن ثم لا يدخل، مثلا، فى التعاون الاقتصادى الدولى، بهذا المعنى، التجارة الدولية وفقا للقوانين والنظم العامة، سواء على مستوى مجتمع الدول أو على مستوى الدولة فى تجارتها مع باقى الدول، ولا الاقتراض والإقراض وفقا للشروط التجارية السائدة، ولا الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة التى تتحرك هنا وهناك بحثا عن أفضل فرص الربح، على الرغم من الأهمية البالغة لهذه الأشكال فى النهوض باقتصادات الدول إذا ما أحسنت استغلال الفرص التى تتيحها.

وبناء على ذلك فإن محور اهتمامنا هنا هو الأشكال المحددة للتعاون الاقتصادى الدولى القائم على إجراءات وترتيبات اتفاقية بين دولتين أو أكثر. ولعل أهم هذه الأشكال، وأبعدها أثرا، تلك التى تمثل مراتب للتكامل الاقتصادى بحكم أنها تنقل أطرافها إلى مستوى من التعاون الاقتصادى لا يكون عادة محدودا بفترة زمنية إلا إذا كان حلقة متفق عليها على طريق الانتقال إلى مراتب من التعاون أكثر عمقا وشمولا. بينما الأشكال الأخرى من التعاون

الدولى (كاتفاقيات التجارة والدفع، والمعونات الفنية، والقروض الميسرة والمساعدات والمنح والهبات) تكون عادة محدودة بفترة زمنية قابلة أو غير قابلة للتجديد.

ونظرا لأن مثل هذه الاتفاقيات تعكس صورا من التعاون الدولى المحدود فى موضوعه وفى مداه الزمنى، فضلا عن أن البعض منها (اتفاقيات التجارة والدفع) يكاد ينعدم فى ظل زحف آليات السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية ــ فى غمار عمليات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ــ ومع المضى قدما فى إعمال اتفاقيات جولة "أوروجواى"، فإننا سنقتصر هنا على مراتب التكامل الاقتصادى كصور من التعاون الدولى يمكن قياس اتفاقيات الشراكة عليها ومقارنتها بها.

مراتب التكامل الاقتصادى[1]

يمكن تعريف التكامل الاقتصادى كعملية process وكحالة قائمة state of affairs. فباعتباره عملية، ينصرف التكامل الاقتصادى إلى تنفيذ مجموعة إجراءات تستهدف إلغاء التمييز بين السلع والوحدات الاقتصادية التى تنتمى إلى دولتين أو أكثر. وباعتباره حالة قائمة، ينصرف التكامل الاقتصادى إلى تلك الحالة التى تخلو من أشكال التمييز المختلفة بين السلع والوحدات الاقتصادية التى تنتمى إلى دولتين أو أكثر. والواقع أن التكامل كعملية يعنى الآليات التى تؤدى إلى خلق حالات، أو مراحل، التكامل المختلفة. والشائع فى الأدبيات الاقتصادية، ووفقا لتعريف التكامل الاقتصادى على هذا النحو، أن هذه المراحل خمس وهى: منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركى، والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادى، والاندماج الاقتصادى الكلى.

بيد أنه قبل أن نتناول، بإيجاز، هذه المراحل بالتعريف ربما يكون من المفيد، لغرض تبين موقع الشراكة المصرية الأوربية أو الأمريكية من أشكال التعاون الاقتصادى الدولى، أن نشير إلى أن البعض[2] يعتبر أن صور التكامل تشمل كل ترتيب اقتصادى، بين دولتين أو أكثر، يؤثر فى التوزيع الجغرافى والسلعى للتجارة الخارجية سواء بين هذه الدول أو بينها وبين دول أخرى، ومن ثم يكون لهذا الترتيب انعكاسات على الاقتصادات الوطنية للدول الأعضاء وغالبا للدول الرئيسية بين شركائها التجاريين. وبناء على ذلك تعتبر الاتفاقيات التفضيلية صورة أولية من صور التكامل الاقتصادى، وبمقتضاها تتبادل الدول الأعضاء منح تفضيلات جمركية لبعضها البعض. وتنصب هذه التفضيلات أساسا على تخفيض الرسوم

الجمركية، أو إلغائها، بالنسبة لبعض وارداتها المتبادلة، وكثيرا ما تمتد هذه المعاملة التفضيلية إلى الاستثناء من القيود الكمية والموسمية التى تفرضها هذه الدول على بعض الواردات المتبادلة فيما بينها. غير أننا ينبغى أن نشير إلى أنه مع انتهاء الفترة الانتقالية (فى غضون خمس سنوات فى المتوسط من الآن) لتطبيق اتفاقيات الجات فى جولة "أوروجواى" لن يكون لهذه الصورة من التعاون الاقتصادى الدولى وجود بين الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية. فتعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية ركن أساسى فى اتفاقيات الجات، ولن يصبح ممكنا الاستثناء منه بعد انقضاء الفترة الانتقالية، ومن ثم فمثل هذه الاتفاقيات التفضيلية، وكذلك اتفاقيات التجارة والدفع على نحو ما أشرنا فيما تقدم، ستصبح عديمة الجدوى فيما بين الدول أعضاء الجات، ومصر واحدة من هذه الدول.

ننتقل الآن إلى التعريف بأشكال، أو مراحل التكامل الاقتصادى الخمس على النحو التالى:

(١) منطقة التجارة الحرة:

وهى الحالة التى يتم فيها إلغاء التعريفات وكافة أشكال الحواجز الجمركية على تبادل السلع والخدمات غير العواملية بين الدول أعضاء المنطقة على ألا يكون منشؤها أجنبيا عن تلك الدول، بينما تبقى لكل منها حرية تحديد تعريفاتها وحواجزها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء فى المنطقة. وجدير بالذكر أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فى هذه الحالة يقتصر على إزالة الحواجز الجمركية (تعريفات كانت أم قيودا كمية). وتشير معظم تجارب الواقعية إلى أن إزالة هذه الحواجز تتم على نحو تدريجى، زمنيا وسلعيا، ووفقا لمراحل تتفق عليها الدول الأعضاء.

(٢) الاتحاد الجمركى:

وهو يستوعب منطقة التجارة الحرة بكل ترتيباتها وإجراءاتها، ويضيف عليها توحيد المعاملة الجمركية مع الدول خارج الاتحاد الجمركى. والأصل أن هذا التوحيد ينصرف إلى كافة أنواع الحواجز الجمركية تعريفية كانت أم كمية أم إدارية.

(٣) السوق المشتركة:

وإذا كانت صيغتى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى تنصرفان إلى تحرير تبادل السلع والخدمات غير العواملية بين الدول الأعضاء، فإن السوق المشتركة ترتقى بدرجة التكامل بين أعضائها إلى مستوى تحرير انتقال عوامل الإنتاج أيضا. ففى نطاق مثل هذه السوق يمكن لعنصرى العمل ورأس المال الانتقال بين الدول لأعضاء بنفس الحرية التى تنتقل بها السلع والخدمات غير العواملية طالما التزم العاملون وأصحاب رؤوس الأموال بقواعد الإقامة والقوانين والإجراءات المنظمة لاستخدام العمل ورأس المال فى الدول المستقبلة لهما. ويضاف إلى ذلك أن دول السوق المشتركة تعمل ــ بالتشاور فيما بينها ولكن دون أن يرقى ذلك إلى مستوى الإلزام التام ــ على توحيد سياساتها الخاصة بكافة أشكال علاقاتها الاقتصادية الدولية مع الدول غير الأعضاء، وذلك طبعا بالإضافة إلى توحيد سياساتها التجارية تجاه الدول غير الأعضاء، هذا بالإضافة إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية الداخلية على نحو يخدم تفعيل اتفاقية السوق المشتركة وتحقيق أهدافها. وغالبا ما تكون لها سياسات مشتركة فى بعض القطاعات التى يتقرر أن لها أهمية خاصة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية فى ضوء الظروف الداخلية والخارجية للدول الأعضاء، وبما لا يخل بالأحكام العامة لاتفاقية السوق[٣].

(٤) الاتحاد الاقتصادى:

يمضى هذا الشكل خطوة أبعد فى مجال التكامل الاقتصادى من حيث إنه يلزم الدول الأعضاء بتحقيق التوافق والانسجام بين سياساتها الاقتصادية، ويلغى أى جوانب تشريعية أو تنفيذية أو إجرائية من شأنها التمييز بين السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فى حركتها بين الدول أعضاء الاتحاد. فلا يسمح مثلا فى التوريدات والخدمات الحكومية بميزة للمورد الوطنى، أو للمشروعات الوطنية، على حساب الموردين والمشروعات من باقى الدول الأعضاء فى الاتحاد. ويتفق مثلا على تطبيق نفس قواعد الأمان الصحى والبيئى على السلع والخدمات العواملية وغير العواملية التى تتداول داخل الاتحاد، وفيما بينه وبين الدول خارجه.

(٥) الاندماج الاقتصادى الكلى:

هو أعلى مراتب التكامل الاقتصادى، ويتحصل ببساطة شديدة فى أن تصبح اقتصادات الدول الأعضاء وكأنها اقتصاد واحد يخضع لنفس السياسات النقدية والمالية والائتمانية والاستثمارية سواء فى الظروف العادية أو فى مراحل التقلبات التى تمر بها الدورة

الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى توحيد سياسات الدول الأعضاء تجاه كافة أشكال العلاقات الاقتصادية مع غيرها من الدول فرادى أو ضمن تكتلات اقتصادية و/أو سياسية. ومن أهم ملامح الاندماج الاقتصادى الكلى أنه يعنى بتوحيد السياسات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية، مثل سياسات توزيع وإعادة توزيع الدخل وما يرتبط بذلك من حد أدنى للأجور، ودعم مباشر أو غير مباشر للمستهلكين، أو للشرائح الفقيرة والضعيفة بينهم. ويتطلب الاندماج الاقتصادى الكلى سلطة فوق قومية تكون سياساتها وقراراتها ملزمة لكافة الدول الأعضاء.

وبعد أن استعرضنا، بإيجاز، أشكال وآليات التكامل الاقتصادى من المهم أن نشير إلى عدد من الملاحظات الجوهرية، وهى:

١-على الرغم من أن منطقة التجارة الحرة تعد أدنى مراتب التكامل الاقتصادى، فهى المرحلة الأولية فى هذا التكامل، إلا أن المشاكل التى يتعين التغلب عليها لإقامة مثل هذه المنطقة لا يستهان بها. فعلى سبيل المثال يعد الاتفاق على قواعد المنشأ من المشكلات الجوهرية فى إقامة المناطق الحرة نظرا لأن كل دولة عضو تحتفظ باستقلال سياستها التجارية ــ خاصة الحواجز الجمركية التعريفية وغير التعريفية ــ تجاه الدول الأخرى خارج المنطقة، بينما تكاد تنعدم أهمية هذه المشكلة فى صور التكامل الأكثر ارتقاء بحكم أن الدول الأعضاء تتبنى سياجا جمركيا موحدا تجاه الدول غير الأعضاء (فى حالة الاتحاد الجمركى) علاوة على أسس منسقة أو موحدة لكافة أشكال علاقاتها الاقتصادية الدولية مع الدول غير الأعضاء (فى حالات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادى والاندماج الاقتصادى الكامل).

٢-على الرغم من أن اتفاقيات الجات فى أحدث صيغها (جولة أوروجواى) تكرس تحرير التجارة الخارجية فيما بين الدول الأعضاء وتوسع من نطاق هذا التحرير ليشمل السلع الصناعية والزراعية والخدمات وانتقال رؤوس الأموال، ومن ثم فإنها تعمم تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية ــ إن وجد في اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف ــ على جميع الدول الأعضاء، إلا أنها تستثنى من ذلك المعاملات التفضيلية التى تنشأ بين دولتين أو أكثر فى إطار شكل من أشكال التكامل الخمسة التى أشرنا إليها فيما تقدم، مع اشتراط ألا يترتب على ذلك ارتفاع متوسط التعريفات، أو التعريفة، الجمركية للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى عن المتوسط الذى كان سائدا قبل هذا التكامل.

٣-على الرغم من أن عوامل سياسية وعسكرية خاصة كانت وراء بادرة البدء فـــى أنجـح تجارب التكامل الاقتصادى ــ حتى الآن ــ فى أوربا الغربية، التى شـــارفت الآن علـــى إنجاز الاندماج الاقتصادى الكلى فى إطار ما أصبح يعرف بأوربا الموحدة، إلا أن جديـة السير فى خطوات التكامل الاقتصادى، وما ترتب عليها من منافع متبادلة للدول الأعضاء ومجتمعاتها، لعبت دور القاطرة التى قادت مسيرة التكامل وأذابت الكثير مـــن الخلافـات السياسية فضلا عن التعامل مع بعضها الآخر فى إطار ديموقراطى يقوم على الاحـــترام المتبادل. بينما يلاحظ أن سيطرة العوامل السياسية على دوافع وتوجهات تجارب أخـــرى للتكامل جعلتها أقل نجاحا بحيث لم تتطور كثيرا لأبعد من مرحلته الأولى بـــل ومـــا زال إنجازها محدودا فى إطار هذه المرحلة (ومن الأمثلة على ذلك منطقـــة التجـــارة الحـــرة الأوربية، ورابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة التجارة الحرة لدول أمريكـــا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى)[٤].

٤-على الرغم من أنه ليس هناك ما يمنع، من حيث المبدأ، دولتين أو أكثر من الاتفاق علـــى الدخول فى أى شكل من أشكال التكامل، إلا أنه من الواضح أن لكل من هـــذه الأشـــكال مشاكله، ومتطلبات نجاحه، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد أثبتت تجربة أوربـــا الموحدة أن التدرج من أدنى مراتب التكامل إلى أعلاها يحقق ميزة تراكم الخـــبرة فـــى مواجهة هذه المشكلات وتوفير تلك المتطلبات. ولعل غياب هذا التدرج عـــن محـــاولات التكامل الاقتصادى العربى هو الذى يفسر تعثرها حتى الآن.

آثار التكامل الاقتصادى[٥]

تتفاوت آثار التكامل الاقتصادى بين القوة والضعف تبعا للشكل الذى يأخذه، وتبعا لمـا إذا كانت اقتصادات الدول الأعضاء متنافسة أم متكاملة مـــع بعضـــها وللتكـــاليف النســـبية للمنتجات محل التبادل بين هؤلاء الأعضاء أو بينهم وبين الدول الأخرى. وعادة ما تدرس هذه الآثار من خلال "نظرية الاتحاد الجمركى" باعتبار أن الاتحاد الجمركى يهيئ الفرصة لتحقيـق كل آثار التكامل الاقتصادى المرتبطة بالتغيرات فى التوزيع الجغرافـــى والنوعـــى للتجـــارة الخارجية للدول أعضاء التكامل.

وفى هذه الحدود يمكن التمييز بين الآثار الإنشائية والآثار التحويلية. فالآثار الإنشـائية تتحقق بزيادة حجم التجارة بين دول التكامل نتيجة الإمعان فى التخصص وتقسيم العمل فيمـــا بينها نتيجة لما يتيحه التكامل من التحول ــ داخل حدود منطقة التكامـــل ــ من مصـــادر

المنتجات مرتفعة التكاليف إلى مصادر المنتجات منخفضة التكاليف، ومن ثم فالآثار الإنشائية تعبر عن ارتفاع كفاءة استغلال الموارد داخل دول التكامل، مما يعد أثرا إيجابيا بالنسبة لها وبالنسبة لاقتصاد العالم ككل. أما الآثار التحويلية فتتحقق بتحول التجارة فى بعض المنتجات من مصادر خارج إطار التكامل إلى مصادر داخله، ونظرا لأن هذا التحول يكون من مصادر أكثر كفاءة إلى أخرى أقل كفاءة فإنه يؤدى إلى سوء تخصيص الموارد على مستوى مجموع دول التكامل وشركائها التجاريين. ونتيجة لكل من الآثار الإنشائية والتحويلية فإن التكامل الاقتصادى تكون له آثار توزيعية من حيث إنه يؤثر على عوائد عوامل الإنتاج، ومن ثم على توزيع الدخل سواء على المستوى الوطنى لكل من الدول الأعضاء أم على مستوى شركائهم التجاريين.

ويمكن القول، بصفة عامة، أنه كلما كانت الآثار الإنشائية أقوى من الآثار التحويلية فإن التكامل الاقتصادى يؤدى إلى تخصيص أفضل للموارد على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى الاقتصاد الدولى ككل، مما يؤدى إلى زيادة كفاءة استغلال هذه الموارد ــ معبرا عنها بزيادة المنتجات ــ على المستويين أيضا، وذلك ما يكون له أثر إيجابى على الرفاهية الممكنة بفعل زيادة الدخل الحقيقى من النشاط الإنتاجى فى هذين المستويين. أما إذا كانت الآثار التحويلية أقوى من الآثار الإنشائية فإن التكامل الاقتصادى يؤدى فى الأجل القصير إلى سوء تخصيص الموارد على مستوى الدول الأعضاء أو على مستوى الاقتصاد الدولى ككل مما يكون له أثر سلبى على الرفاهية الممكنة على المستويين. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه فى الأجل الطويل يمكن أن تتلاشى الآثار السلبية لعملية تحويل التجارة إذا ما تمكنت الدول الأعضاء المستفيدة من هذا التحويل من تطوير كفاءتها الإنتاجية بالتجاوب مع ميزة اتساع السوق التى يوفرها لها التكامل.

ثانيا: أين تقع الشراكة بالنسبة لأشكال التكامل الاقتصادى؟

لتحديد موقع الشراكة، كصيغة مطروحة منذ بضع سنوات للتعاون الاقتصادى بين بعض الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، بين أشكال التكامل الاقتصادى، لا بد أولا من تعريف ما هى المشاركة.

وفى محاولة تقديم هذا التعريف تتعين الإشارة إلى أن سياسات الدول المانحة فى تقديم المساعدات الاقتصادية (القروض الميسرة والمنح والهبات والمعونات الفنية) بدأت تشهد تحولا

هاما منذ النصف الثانى لثمانينات القرن العشرين حيث اتجهت الدول المانحة إلى إحداث تحول تدريجى فى مساعداتها للدول النامية من التركيز على إقامة المصانع والمشروعات الإنتاجية وتوفير بعض السلع الرأسمالية وإحلالها وتجديدها، وخدمات المعونات الفنية والتدريب للمشروعات الصناعية والزراعية، بالإضافة إلى المرافق العامة التى تقدم خدمات مباشرة لعمليات الإنتاج والتجارة، إلى بناء القدرات البشرية والتنظيمية والإدارية وتوفير المعونات الفنية للبرامج التى تتصل بذلك، فضلا عن المساعدة ماليا وفنيا فى تطوير نظم التعليم والرعاية الصحية، وخدمات الصرف الصحى ومياه الشرب والاتصالات والمعلومات باعتبار أن لها مردود هام ومباشر على بناء القدرات البشرية فضلا عن أنها تسهم فى توفير البيئة الصالحة للاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وما من شك فى أن هذا التحول فى اتجاه المعونات والمساعدات الأجنبية كانت له مبرراته الموضوعية من جهة، كما أنه جاء متواكبا مع بدايات التحول إلى مفهوم التنمية البشرية من جهة أخرى. فمن حيث المبررات الموضوعية لهذا التحول كان أهمها ما كشفت عنه الخبرات السابقة من أن تخلف بناء القدرات البشرية والتنظيمية والإدارية، فى الدول النامية، عن بناء بعض القدرات المادية (فى شكل مصانع ومزارع ومرافق تخدم الإنتاج والتجارة) لم يفلح كثيرا فى الإبقاء على هذه الأخيرة عند مستوى الكفاءة المطلوبة، كما لم يفلح بالمرة فى ضمان تواصل التنمية. أما من حيث التحول إلى مفهوم التنمية البشرية فقد برهن على أن بناء القدرات البشرية يكتسب أهمية متزايدة فى ابتكار حلول لمشاكل التخلف والتنمية وفى الاستفادة من المعونات والمساعدات الاقتصادية والفنية، وفى ضمان تواصل التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن هذا التحول لم يكن ليمضى ليصبح نمطا مستقرا ودائما للعلاقة بين الدول المانحة (وهى الدول الغربية المتقدمة أساسا) والدول المتلقية (وهى دول نامية أساسا) لسببين رئيسيين: أولهما أن تكلفته الصافية بالنسبة للدول المتقدمة أخذت فى التزايد بحكم أن مردود المنح والمعونات على هذه الدول (فى صورة زيادة غير مباشرة فى الطلب على صادراتها والمحافظة على مستوى التشغيل والنمو بها) تراجع فى الأجلين القصير والمتوسط وأصبحت توقعات زيادته فى الأجل الطويل أكثر خضوعا لعدم اليقين. وثانيهما أن مقتضيات العولمة، فى أبعادها المختلفة، لن تسمح باستمرار الدور السلبى للدول النامية كمتلقية، ومعتمدة، دائما على المساعدات والمنح والمعونات أيا كانت صورها، وإنما أصبح التجاوب مع هذه

المقتضيات رهنا باندماج اقتصادات هذه الدول فى السوق العالمى من خلال المشـــاركة فـــى توسع هذه السوق واستقرارها والتجاوب مع آلياتها بما يترتب على، ويستدعيه، ذلك من أبعـاد سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية وبيئية.

ومن ثم بدأ طرح الشراكة كمنهج للانتقال بالعلاقات بين الدول النامية والدول الغربيـة المتقدمة من اعتماد الأولى على مساعدات ومنح الثانية إلى المشاركة بينهما فى تفعيل مبـادئ تحرير التجارة وتقسيم العمل الدولى على نحو يتفق وأهداف اتفاقيات الجات ويحقق اســتقرار وازدهار الاقتصاد العالمى ومجتمعات الـدول المختلفـة، ويقلـل مـن مخـاطر الخلافـات والمنازعات السياسية والتباينات الثقافية والحضارية والعرقية، ويمكن من انتـهاج سياســات أمنية لا تعتمد فقط على الأجهزة البوليسية وإنما تكون لها أيضا أبعاد اقتصادية اجتماعية ثقافية تحاصر الجريمة بكافة أشكالها بما فى ذلك الإرهاب. وعلى أن تتضمن اتفاقيات الشراكة آليات بموجبها تساعد الدول المتقدمة البلدان النامية، خلال فترة انتقالية محددة زمنيا، علـى تـأهيل نفسها لزيادة المنافع التى يمكن أن تجنيها من هذه العلاقات.

ومن ثم فإن الشراكة تطرح من منظور متعدد الأبعاد. بيد أنـه تجـدر ملاحظـة أن الأهمية النسبية لكل من هذه الأبعاد ليست محل اتفاق عام بين الدول المتقدمـة، مـن جهـة، والدول النامية، من جهة أخرى. فإذا كان البعد الاقتصادى هو أكثر الأبعـاد وضوحـا فـى مبادرات الشراكة المطروحة حاليا، خاصة فى منطقة البحر المتوسط أو بين بعض دوله ودول أخرى خارج هذه المنطقة، فإن ربما لا يكون أكثرها أهمية بالنسبة للدول المتقدمة وإن كـان كذلك بالفعل بالنسبة للدول النامية. يؤيد ذلك أن طرح الشراكة نبـع أساسـا مـن الجماعـة الأوربية، ووجه أساسا ــ ومازال ــ إلى مجموعة دول نامية من حوض البحـر المتوسـط أطراف، بصورة أو بأخرى، فى صراعات ــ بعضها سافر وبعضـها مقنـع ــ ذات أبعـاد عسكرية وسياسية واجتماعية وثقافية وحضارية وتتجاوز آثارها منطقة شرق وجنوب البحـر المتوسط لتصل إلى شماله وغربه. ومن ثم فإن احتواء هذه الصراعات وتذويبـها مـن أهـم أهداف هذا الطرح الأوربى، وهو أمر لا نرى فيه غضاضة وإن كنا ننبه إلى أن كيفية تحقيقه والنتائج التى يمكن أن تترتب عليه خاصة فى الأجلين المتوسط والطويل لابد وأن تكون محل دراسات دقيقة ومستفيضة وصريحة من جانب الدول النامية المعنية بهذا الأمر وعلى رأسـها جمهورية مصر العربية.

وبأخذ ما تقدم فى الاعتبار يمكن القول أن الشراكة تطرح صيغة للتعاون الاقتصادى الدولى، بين دول متقدمة وأخرى نامية، لا تخرج فى عناصرها عما هو مألوف من الترتيبات والإجراءات المعروفة فى مجال هذا التعاون خاصة وفى مجال التعاون الدولى عامة. ولكن الجديد فى هذه الصيغة أنها وإن كانت تركز على بناء منطقة للتجارة الحرة إلا أنها تتجاوز متطلبات ذلك إلى مجالات مالية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية وبيئية، وهى مجالات تدخل بطبيعتها فى صيغ للتعاون أرقى من صيغة منطقة التجارة الحرة، ولكن اتفاقيات الشراكة المطروحة حاليا تتوقف بها عند مستوى وقاية الدول المتقدمة من أخطار واضطرابات يمكن أن تفد إليها من الدول النامية.

نخلص من ذلك إلى أن جوهر الشراكة، من الناحية الاقتصادية، هو إقامة منطقة للتجارة الحرة، بيد أنها ــ بحكم خلفية طرحها لأول مرة بواسطة الجماعة الأوربية ــ تتجاوز ذلك إلى أوجه من التعاون الفنى والمالى والثقافى والأمنى، فضلا عن محاولة تحقيق نوع من التقارب بين نظم الإدارة الاقتصادية وأنماط الحياة السياسية والاجتماعية (خاصة الديموقراطية وحقوق الإنسان، ورعاية الجماعات ذات الأوضاع الهشة اقتصاديا واجتماعيا)، دون أن تمضى فى هذه المجالات إلى مستوى إقامة سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادى أو اندماج اقتصادى تام. غير أننا نسترعى الانتباه إلى أن اتفاقات الشراكة ليست نمطية من حيث مدى اتساع المجالات التى تغطيها، فمثلا اتفاق الشراكة الأمريكية المصرية يكاد يكون محصورا فى الجوانب الاقتصادية، بينما اتفاقات الشراكة الأوربية مع عدد من دول حوض البحر المتوسط تتجاوز هذه الجوانب على النحو الذى أشرنا إليه حالا. وربما يساعد فى توضيح هذه الحقيقة أن نعرض الخطوط العامة لاتفاق الشراكة الأمريكية المصرية الذى وقع عام ١٩٩٤، والخطوط العامة لمشروع اتفاق الشراكة الأوربية المصرية الذى قد يوقع فى وقت قريب.

ثالثا: اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية[٦]

يهدف اتفاق المشاركة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، والذى وقع فى عام ١٩٩٤ وبدأ العمل به منذ سبتمبر فى نفس العام، إلى تطوير التعاون الاقتصادى بين البلدين فى اتجاه بناء قدرة الاقتصاد المصرى ليصبح شريكا تجاريا قويا فى علاقته بالاقتصاد الأمريكى، تمهيدا لإغناء مصر عن تلقى المنح والمساعدات الأمريكية كشكل رئيسى للتعاون بين الدولتين. ومن ثم تسعى المشاركة المصرية الأمريكية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة التبادل التجارى بين الطرفين وإعطاء مزايا تفضيلية للسلع المصرية فى السوق الأمريكية.
- تشجيع نقل التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة إلى مصر لتطوير الصناعة بها والارتقاء بمستوى جودة منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية.
- تشجيع نمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى مصر لتسهم فى نمو الصادرات وخلق فرص عمل للمصريين وزيادة معدل النمو فى الاقتصاد المصرى.
- دعم برنامج مصر للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وتشجيع نمو القطاع الخاص واضطلاعه بمهمة قيادة التنمية، والاهتمام بتطوير الإدارة الاقتصادية، باعتبار أن هذه كلها متطلبات ضرورية لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.

وفى إطار هذه الأهداف تم تكوين هيكل تنظيمى لتفعيل الاتفاق وإزالة ما يعترضه من عقبات، فبالإضافة إلى التشاور المستمر القائم بين البلدين من خلال قنوات التمثيل الدبلوماسى والتجارى المختلفة وكذلك من خلال برامج هيئة المعونة الأمريكية فى مصر، تم تكوين المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى الذى يضم رئيس جمهورية مصر العربية ونائب الرئيس الأمريكى علاوة على ممثلين للحكومتين المصرية والأمريكية ولرجال الأعمال من الدولتين، كما أصبحت هناك لقاءات دورية بين رجال الأعمال المصريين والأمريكيين من خلال ممثليهم فى جمعية مشتركة لرجال الأعمال من البلدين. كما تم الاتفاق، فى إطار المشاركة المصرية الأمريكية على برنامجين أساسيين هما:

أ- برنامج المساعدة الفنية لسياسات الإصلاح القطاعى، وتشرف عليه اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار المنبثقة عن مبادرة المشاركة، ويغطى هذا البرنامج مجالات عديدة منها القطاع المالى والمصرفى والتجارة الخارجية، وفتح أسواق للصادرات المصرية. وتهدف المساعدة الفنية إلى تطوير القواعد والقوانين والإجراءات المنظمة للاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فى اتجاه توفير البيئة التشريعية والتنفيذية المشجعة لقدوم الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، مع قيام اللجنة المذكورة بجهد خاص لترويج فرص الاستثمار فى مصر بين المستثمرين الأمريكيين. كما يهتم هذا البرنامج بتنظيم دورات تدريب وإعداد للكوادر المصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة كفاءة الأنظمة والمؤسسات المصرية. ويتم تمويل هذا البرنامج بواسطة هيئة المعونة

الأمريكية فى إطار المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر لدعم برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ومن المقدر أن يصل إجمالى التمويل وفقا لهذا البرنامج ١,٢ مليار دولار أنفق منها ٢٨٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨.

ب- برنامج مراكز تصنيع التكنولوجيا، وتشرف عليه اللجنة الفرعية للتكنولوجيا. وبموجبه يتم إنشاء ما يعرف بمراكز تصنيع التكنولوجيا التى تهتم بمساعدة رجال الأعمال المصريين، خاصة المصدرين، فى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التى تلائم الظروف المصرية. كما يدخل فى إطار هذا البرنامج دعم الصناعات الصغيرة لزيادة قدرتها على المنافسة من خلال تحسين جودة منتجاتها، وتدعيم فرص تسويق منتجاتها.

ومن الواضح أن اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية بهذه الصورة لا يعدو أن يكون إعادة صياغة لعلاقات التعاون الاقتصادى المصرى الأمريكى فى اتجاه تطوير الجوانب التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية والتكنولوجية للاقتصاد المصرى، بما يرتبط بذلك من تطوير للقدرات البشرية، وذلك تدعيما لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى من ناحية، ولمناخ الاستثمار فى مصر من ناحية أخرى. ولعل الدافع الرئيسى للمشاركة المصرية الأمريكية على هذا النحو هو أن تسهم الولايات المتحدة الأمريكية فى تنمية قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات الأجنبية، والأمريكية منها خاصة، ليكون ذلك تعويضا عن تقليص المعونات الأمريكية لمصر ربما لتقتصر على المساعدات العسكرية فى غضون عشر سنوات من الآن.

وعلى الرغم من أن مصر أبدت رغبتها فى إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أسوة بما تم مع إسرائيل، وعلى الرغم من أن إنشاء مثل هذه المنطقة يمكن أن يكون مفيدا للطرفين[٧]، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستجب حتى الآن لهذه الرغبة، مفضلة أن تكون تجارتها مع مصر وفقا لآليات السوق وداخل الإطار العام لاتفاقيات الجات وقواعد منظمة التجارة العالمية. مما يشير إلى أن اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية يمكن وصفه، من منظور الأجل القصير، اتفاقا لدعم ومساندة برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ومن منظور الأجلين المتوسط والطويل، يمكن وصف هذا الاتفاق بأنه اتفاق مساند لانتقال الاقتصاد المصرى من مرحلة الإصلاح والتكيف الهيكلى إلى مرحلة الانطلاق الذاتى، فضلا عن كونه اتفاقا لمعونات فنية تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين قدرة

الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والاندماج فى الاقتصاد العالمى.

وعلى الرغم من أن الشراكة المصرية الأمريكية على هذا النحو لا تمثل سوى هذه الأشكال محدودة المجال من التعاون الاقتصادى الدولى إلا أنه لا يمكن إنكار الفوائد الجمة التى يمكن أن تترتب على النجاح فى تحقيق أهداف هذا الاتفاق واستيعاب مصر لها وتعميقها من خلال ترجمة عناصر هذا الاتفاق إلى تراكم فى القدرات البشرية وتواصل بنائها، فضلا عن تنشيط العمل على إقامة استثمارات مصرية أمريكية مشتركة فى مجال صناعات التكنولوجيا المتقدمة، وهنا يقع على الجانب المصرى ضرورة الإسراع فى هضم واستيعاب هذه التكنولوجيا والاستفادة منها فى مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى، والعمل على أن يكون هذا التعاون من بين عوامل بناء قاعدة للتقدم التكنولوجى فى مصر، ولن يتأتى تحقيق ذلك إلا من خلال تجاوز مرحلة نقل التكنولوجيا الأمريكية إلى إعادة إنتاجها محليا (بعد الحصول على التراخيص اللازمة). ثم استخدام الخبرة المصرية المتراكمة من مرحلتى النقل وإعادة الإنتاج، مدعمة بنشاط مكثف ومنظم للبحث والتطوير، لتطوير تكنولوجيا مصرية فى مختلف مجالات الإنتاج السلعى والخدمى.

رابعا: اتفاق المشاركة المصرية الأوربية

من الواضح أن هناك اختلافا جوهريا بين اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية ومشروع اتفاق الشراكة المصرية الأوربية. ولعل جوهر هذا الاختلاف يتمثل فى أن اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية لا يفرض، كما أشرنا فيما تقدم، أى التزامات خاصة بالتبادل التجارى بين البلدين، وإنما يترك ذلك لآليات التبادل التجارى الدولى وفقا للإطار العام الذى توفره اتفاقية الجات والقواعد التى تطبقها منظمة التجارة العالمية فى مراقبة تنفيذ هذه الآليات. أما اتفاق الشراكة المصرية الأوربية فإنه يختلف جوهريا من حيث تركيزه على إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين، فضلا عن اهتمامه الواضح بأبعاد تتجاوز البعد الاقتصادى على نحو ما أشرنا فيما تقدم.

والحق أن منطقة التجارة الحرة وإن كانت أدنى مراتب التكامل الاقتصادى إلا أنها ربما تكون أكثرها صعوبة فى التأسيس والاتفاق على القواعد الحاكمة للتعاون فى ظلها،

وربما يعود ذلك إلى أمرين رئيسيين: أولهما الاتفاق على ما يعرف بقواعد المنشأ يستغرق وقتا وجهدا كبيرا نسبيا ــ وعناية خاصة ــ للوصول إليه وحتى بعد الاتفاق على هذه القواعد يظل أمر الخلاف والنزاع بشأنها واردا فى كل وقت، ويرجع ذلك إلى أن منطقة التجارة الحرة لا تلزم أعضاءها بمعاملة جمركية موحدة قبل الأطراف الأخرى. وثانيهما أن منطقة التجارة الحرة يترتب عليها ــ من خلال آليات التجارة الحرة والمنافسة ــ إعادة توزيع مراكز الإنتاج السلعى والخدمى، ومن ثم إعادة توزيع فرص التوظف وتوليد الدخل وإعادة توزيع الدخل نفسه، لصالح أعضاء المنطقة الأكثر تقدما دون أن تكون هناك آليات تعويضية مستمرة تكفل للأعضاء الأقل تقدما نصيبا عادلا من المنافع المشتركة لإقامة منطقة التجارة الحرة.

لهذا، فلا غرو أن مفاوضات الشراكة المصرية الأوربية مستمرة منذ ما يقرب من خمس سنوات، وعلى الرغم مما هو ذائع حاليا من أن توقيع الاتفاق أصبح وشيكا إلا أنه يصعب التأكد من تاريخ محدد لإنجاز هذا التوقيع. وذلك ما يثير التساؤل حول مكونات مشروع هذا الاتفاق، وهل هذه المكونات تحقق التوازن فى مصالح طرفى الاتفاق؟ أم أن هناك تردد ومخاوف من أحد الطرفين، أو كليهما، مما أطال فترة المفاوضات وجعل التوقيع على الاتفاق معلقا حتى الآن؟ للإجابة على مثل هذه التساؤلات نعرض فيما يلى الإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية على نحو ما ورد فى بيان المؤتمر الأوربى المتوسطى الذى عقد فى الفترة ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥، والذى يعرف ببيان برشلونة. ثم نعرض الخطوط العامة لمشروع المشاركة الأوربية المصرية.

(أ) <u>الإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية</u>[٨]:

حدد بيان برشلونة (١٩٩٥) ثلاثة جوانب رئيسية للمشاركة الأوربية المتوسطية، وهذه الجوانب هى:

١-المشاركة السياسية والأمنية: حيث تتعهد الأطراف المشاركة فى إصدار البيان بالعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولى لحقوق الإنسان، والعمل على تنمية دولة القانون والديموقراطية، واحترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأعضاء ومكافحة كافة مظاهر التعصب، واحترام المساواة فى الحقوق بين الشعوب وحقهم فى تقرير المصير، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وتوطيد التعاون للوقاية من الإرهاب ومكافحته، وتشجيع وضمان الأمن الإقليمى بين الأطراف.

٢-المشاركة الاقتصادية والمالية: وتختص بالتأكيد على أهمية النمـــو الاقتصـــادى والاجتماعى المتواصل والمتوازن فى خلق منطقة ازدهار مشتركة. ولترجمة هذه الأهمية يؤكد البيان على أهداف الإسراع بعجلة النمو الاجتمـــاعى والاقتصـــادى المتواصل، وتحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيف فوارق النمو فى المنطقة الأوربية المتوسطية، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ترتكز المشاركة الاقتصادية والمالية علـــى: (أ) إقامـــة منطقة تجارة حرة، بالتدريج، بين الاتحاد الأوربى وكل من شركائه مـــن الـــدول المتوسطية، ثم اتفاقيات للتجارة الحرة بين هؤلاء الشركاء اعتبـــارا مـــن عـــام ٢٠١٠. (ب) تنمية التعاون والتبادل الاقتصادى من خـــلال تشـــجيع الأطـــراف المشاركة على عقد اتفاقيات فيما بينها لدعم هذا التعاون وللتحديـــث الصنـــاعى، وتوفير المناخ والإطار القانونى المشجعين على ذلـــك، وتبنـــى برنـــامج دعـــم تكنولوجى للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط. (ج) التعاون المـــالى حيـــث ترتكز المشاركة الأوربية المتوسطية على زيادة كبيرة فى المعونة المالية (وقـــد رصدت القمة الأوربية فى مدينة "كان" مبلغ ٤٦٨٥ مليون إيكو لـــهذه المعونـــة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، بالإضافة إلى ما يقدمه البنك الأوربى للاستثمار من منح وقروض لهذا الغرض) والعمل على تعبئـــة المدخـــرات المحليـــة وزيـــادة الاستثمارات الخارجية المباشرة لدعم النمو الاقتصادى.

٣-المشاركة فى المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: ويركز هذا الجانب علـــى تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التفاهم والتبادل بيـــن الثقافـــات والمجموعـــات المدنية، وتؤكد الأطراف المشاركة على ضرورة تنمية الموارد البشرية والاهتمام بالتعليم والتأهيل للشباب، والمشاركة فى التدابير الصحية والمعيشـــية للســـكان، ودعم المؤسسات الديموقراطية، وتوطيد دولة القانون، والتعـــاون الوثيـــق فـــى مجالات التصدى للهجرة غير الشرعية، ومكافحة المخدرات، وظواهر الإجـــرام الدولى والفساد، ومختلف مظاهر العنصرية.

(ب) الخطوط العامة لمشروع الشراكة المصرية الأوربية[٩]:

فى حدود هذا الإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية، عقد الاتحاد الأوربى اتفاقات مشاركة مع كل من إسرائيل وتونس والمغرب فى غضون بضعة أشهر عقب إعلان بيان برشلونة المشار إليه أعلاه. أما بالنسبة لمصر فرغم أن التفاوض معها بدأ منذ النصف الثانى لعام ١٩٩٥ إلا أن ما تحقق حتى الآن لا يخرج عن مسودة اتفاق مازالت تنتظر التوقيع، وليس من المتوقع أن يتم هذا التوقيع قبل أواخر العام الحالى (عام ٢٠٠٠) حيث إن مصر مقبلة على انتخابات مجلس الشعب الجديد فى أكتوبر القادم. أما المبادئ الرئيسية التى تقوم عليها مسودة الاتفاق فتتمثل فى الآتى:

(١) حرية انتقال السلع:

ففى خلال ١٢ عاما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف تنشأ بالتدريج منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوربى بما يتفق مع أحكام الجات ومواد اتفاقية الشراكة، وذلك على النحو التالى:

(أ) يتم تحرير الصادرات المصرية من السلع الصناعية إلى الاتحاد الأوربى فور توقيع الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ، بينما يتم تحرير الصادرات الأوربية من السلع الصناعية إلى مصر خلال فترة انتقالية تتراوح من ٤ إلى ١٢ سنة (حسب نوعية المنتجات الصناعية ووفقا لجداول يتفق عليها). مع ملاحظة أمرين أولهما أن المنتجات الزراعية المصنعة ذات المنشأ المصرى والتى تحتوى على السكر أو الغلال أو الأرز أو منتجات الألبان تخضع لرسوم جمركية، عند تصديرها إلى الاتحاد الأوربى، كنسبة من قيمة المكون الزراعى بها. وثانيهما أن القيود المتبقية على استيراد المنسوجات ومنتجاتها فى الاتحاد الأوربى سيتم إخضاعها لاتفاقات منفصلة خارج اتفاق الشراكة.

(ب) أما بالنسبة للسلع الزراعية فيتم الإبقاء على المزايا التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربى مع زيادة الحصص المقررة لها وتحسين فرص دخولها إلى الاتحاد الأوربى. على أن يتم النظر فى إمكانية تحرير التجارة بين الطرفين فى هذه السلع بعد عام ٢٠٠١، وذلك على أساس دراسة هذه الإمكانية لكل سلعة على حدة.

(٢) شروط عامة للتجارة:

وهى تتعلق بالوقاية من عمليات الغش أو التحايل علـــى المواصفـــات، والإغـــراق، وشروط التصريح بفرض حظر أو قيود على الواردات أو الصادرات (وفقا لنصوص اتفاقيـــة الجات، والمبادئ التى تقوم عليها مناطق التجارة الحرة).

(٣) إجراءات دعم تنفيذ الجانب التجارى من الاتفاق:

وتشمل قواعد المنشأ، والاعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة عن الطرفين. ويلاحـظ هنا أن الاتحاد الأوربى يقترح القواعد العامة للمنشأ التى عرضها على ٢٩ دولة تشمل أعضاء الاتحاد والدول المحتمل انضمامها إليه.

(٤) الحق فى تأسيس المنشآت وتقديم الخدمات:

حيث يكون على كل من أطراف الاتفاقية أن يمنح شركات الأطراف الأخـــرى حـــق تأسيس المنشآت التابعة والفروع والوكالات على أراضيه، ويخضع تفسير هذا الحق للمـــواد الخاصة به فى اتفاقية الجات والتى تنصرف إلى تطبيق نفس معاملة الشركات الوطنية علـــى المنشآت والفروع والوكالات.

(٥) قواعد اقتصادية أخرى بما فى ذلك القواعد الخاصة بالمدفوعات وانتقال رؤوس الأمـــوال والمنافسة:

حيث يضمن أطراف الاتفاق أن تكون تسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل، وحريـــة انتقال رأس المال بغرض الاستثمارات المباشرة، وتيسير إجراءات تنفيذها، وتحويل عـــائدات هذه الاستثمارات، وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية.

(٦) التعاون الاقتصادى:

يهدف التعاون الاقتصادى المصرى الأوربى إلى المســـاعدة فـــى ضمـــان التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة فى مصر مع تحقيق فوائد للطرفين. وبالتالى فسوف يكون هناك حوار اقتصادى منتظم بين الطرفين ويغطى كل مجالات السياسة الاقتصاديـــة الكليـــة، خاصة فى مجال السياسات المالية والنقدية والخاصة بميزان المدفوعات. ويهدف هذا الحـــوار إلى تيسير تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية الكلية وتشجيع التعـــاون بيـــن أطـــراف الاتفاقية للوصول إلى الكفاءة الاقتصادية.

(٧) التعاون الصناعى:

ويتمثل هدفه الأساسى فى دفع عجلة التنمية الصناعية ورفع كفاءة الصناعة المصرية من خلال تشجيع التعاون بين الطرفين فى هذا المجال، وتدعيم جهود مصر لتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها فى كل من القطاعين العام والخاص، وتشجيع تنويع الإنتاج الصناعى. وفى هذا المجال سيقدم الاتحاد الأوربى معونات مالية لتطوير الصناعة المصرية خلال فترة الانتقال.

(٨) تشجيع الاستثمار:

وذلك من خلال توفير بيئة مواتية ومستقرة للاستثمار فى مصر، ويتضمن ذلك تطوير الإجراءات الإدارية لتبسيطها وتحقيق الانسجام بين خطواتها ومكوناتها، وإنشاء آلية مشتركة للاستثمار خاصة فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل من طرفى الاتفاق، وخلق قنوات للمعلومات ولسب التعرف على فرص الاستثمار، وتوفير إطار قانونى مشجع على الاستثمار فيما بين طرفى الاتفاق مع التأكيد هنا على ضرورة عقد اتفاقيات للحماية المتبادلة للاستثمار ولمنع الازدواج الضريبى.

(٩) التعاون المالى:

لتنفيذ أهداف هذا الاتفاق سوف تتاح لمصر حزمة دعم مالى وفقا للطرق المناسبة والموارد المالية المطلوبة، وسوف يركز هذا الدعم المالى على تشجيع الإصلاحات التى تؤدى إلى تحديث الاقتصاد المصرى، والارتقاء بمستوى البنية الأساسية الاقتصادية، وتشجيع أنشطة الاستثمار الخاص وخلق فرص للتوظف، وتدعيم قدرة مصر على التكيف مع انعكاسات الإنشاء التدريجى لمنطقة حرة للتجارة، خاصة رفع كفاءة الصناعة المصرية وإعادة هيكلتها بما يتفق مع متطلبات هذه المنطقة، ووضع وتنفيذ سياسات لمواجهة آثار الاتفاقية فى القطاع الاجتماعى.

(١٠) التعاون العلمى:

وينصرف إلى تشجيع إنشاء صلات مستمرة بين المحافل العلمية فى كل من الطرفين، خاصة من خلال نفاذ مصر إلى برامج البحث والتطوير فى الاتحاد الأوربى وفقا للقواعد المنظمة لذلك فى دول الاتحاد (خاصة المتعلقة باشتراك طرف ثالث)، ومشاركة مصر فى

شبكات التعاون اللامركزية، تشجيع التزاوج بين التدريب والبحوث. وتدعيم الطاقة البحثية فى مصر، وحث المستحدثات التكنولوجية ونقل التكنولوجيات الجديدة، ونشر المعرفة.

فى ضوء ما تقدم عن إطار المشاركة الأوربية المتوسطية، ثم الخطوط العامة لمشروع الشراكة المصرية الأوربية، يمكن أن نخلص إلى أن جوهر هذه الأخيرة، من الناحية الاقتصادية، هو إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين ضمن إطار أوسع يشجع كل منهما، خاصة مصر، على إقامة مناطق حرة مع أطراف أخرى من الدول المتوسطية خاصة تلك القائم بينها وبين الاتحاد الأوربى اتفاقات شراكة (إسرائيل وتونس والمغرب، حتى الآن).

وفى هذا السياق لا تنفصل المناطق الحرة المستهدفة عن المكونات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية للإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية، مما يعنى أننا أمام تعاون دولى يتجاوز البعد الاقتصادى للمنطقة الحرة بمفهومها التقليدى ليشمل أبعادا تنتمى إلى أشكال أكثر تطورا للتعاون الدولى دون تقنين أى من هذه الأشكال على نحو متكامل فى اتفاقيات الشراكة. وهكذا فإن الشراكة المصرية الأوربية وإن كانت عناصرها معروفة تقليديا فى مجال التعاون الدولى إلا أنها تمثل توليفة جديدة من الواضح أن الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية لها لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية، هذا إن لم تكن الأخيرة مقصودة لخدمة الأولى فى المقام الأول.

ودليلنا على ذلك أن كل ما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة المطروحة فى مشروع الشراكة المصرية الأوربية ــ وكذلك اتفاقات الشراكة الأوربية المتوسطية الأخرى ــ كان سيتحقق فى إطار التزام الأطراف باتفاقيات الجات وقواعد منظمة التجارة العالمية خاصة وأن مصر ودول الاتحاد الأوربى أعضاء فى هذه المنظمة. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية، بحكم تأخر توقيعها وإعمالها حتى الآن، ستعطى للطرفين تحريكا للفترة الانتقالية، قبل تحرير للتجارة بينهما، إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاقيات الجلت الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) والطرف الذى يمكن أن يستفيد من ذلك أكثر هو مصر إذا أحسنت استغلال ذلك فى تأهيل منشآتها الإنتاجية والخدمية ودعم قدراتها التنافسية.

كذلك تجدر الإشارة إلى أهمية ما تتيحه الاتفاقية من مساعدات مالية وفنية لمصر لمعاونتها فى تحقيق هذا التأهيل وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى. ولكن التساؤل

الهام هو هل ستكفى مثل هذه المساعدات، وهى بالطبع مؤقتة بالفترة الانتقالية، لتعويض فجوة التقدم الاقتصادى والتكنولوجى القائمة بين الطرفين لتكون استفادتهما متوازنة من الفرص التى يتيحها إنشاء منطقة التجارة الحرة؟ كذلك فإن مشروع اتفاق المشاركة لا يتضمن آليات دائمة لعدالة توزيع الأعباء والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لإعادة هيكلة التخصص الصناعى والزراعى والخدمى التى ستنجم حتما عن تحرير التجارة فيما بين طرفى الاتفاق، وهى آليات كان يمكن أن تتضاءل الحاجة إليها لو كان اتفاق المشاركة يتيح حرية انتقال الأيدى العاملة، وهو أمر تصر دول الاتحاد الأوربى على تقييده إلى أبعد الحدود.

وفى الفصول التالية من هذه الدراسة سيكون هناك مزيد من التفاصيل عن الأبعاد الاقتصادية لاتفاق المشاركة المصرية الأوربية وتقييم آثارها على القطاعات والأنشطة المختلفة فى الاقتصاد المصرى، إذ يبدو أن المحاذير والهواجس المرتبطة بهذه الأبعاد ــ على الجانبين المصرى والأوربى ــ هى الكامنة بالدرجة الأولى وراء طول فترة المفاوضات وتأخر تاريخ التوقيع على الاتفاق حتى الآن.

وإذا كانت الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية جزء لا يتجزأ من الإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية، وللمشاركات الأوربية مع دول متوسطية، من بينها مصر، فإن تقييم هذه الأبعاد أمر بالغ الأهمية، وبالغ الحساسية فى نفس الوقت، باعتبار أنها تلعب دورا نشطا فى توفير المناخ الملائم لتفعيل البعد الاقتصادى الذى تنطوى عليه المشاركة الأوربية المتوسطية عامة، والمشاركة الأوربية المصرية خاصة. وإذا كانت دراستنا الحالية تركز على البعد الاقتصادى فليس معنى ذلك التقليل من أهمية الأبعاد الأخرى، ومن ثم يظل من الضرورى عدم الاكتفاء بما قد تحتويه هذه الدراسة من إشارات لهذه الأبعاد، فالواقع أنها تحتاج إلى دراسات أخرى أكثر عمقا وأكثر تخصصا فى كل بعد منها.

الهوامش

١. راجع محمود عبد الحى وآخرون: "أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية" معهد التخطيط القومى. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٨٥. يناير ١٩٩٤. ص ص ١٦-١٩.

٢. أنظر مثلا Sidney Wells: "International Economics" Minerva Series George Allen &Unwin . London 1972. P.273.

٣. مثال ذلك السياسة الزراعية المشتركة للسوق الأوربية وكذلك سياستها المشتركة للنقل. انظر محمود عبدالحى وآخرون: مرجع سابق ص ص ٥٣-٥٧ ، ص ٥٩.

٤. راجع فى تقييم بعض التجارب أميمة عبد العزيز (مترجم): "اتفاقيات التكامل الإقليمى والانضباط الاقتصادى الكلى" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الرابع، العدد الثانى، ديسمبر ١٩٩٦. معهد التخطيط القومى، القاهرة. ص ص ١١٦-١٤٦.

٥. محمود عبدالحى وآخرون: مرجع سابق ص ص ١٩-٢٢.

٦. راجع مغاورى شلبى على: "أهم التحديات التى تواجه التجارة الخارجية لمصر: الإغراق المشاركة" المؤتمر العلمى السنوى الثالث لكلية التجارة ببنها ١٠-١١ نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ٣٥٥-٣٥٦.

Bernard Hoekman & Others: An Egypt-US Free Trade Agreement: Economic Incentives- and Effects" The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper No.25,Cairo,March 1998

٧. راجع Bernard Hoekman & Others :Ibd. p.p. 18-19 .

٨. راجع البنك الأهلى المصرى: "النشرة الاقتصادية" العدد الرابع، مجلد ٤٩، القاهرة ١٩٩٦. ص ص ١٢-١٤.

٩. Baher Atlam: " Major Elements of the Draft Agreement of Egypt Partnership With The EU" Published in " Elites and Change in the Mediterranean" Marquina (Ed) FMES UNISCI CREST .

وانظر أيضا مغاورى شلبى على: مرجع سابق ص ص ٣٥٦- ٣٥٧.

الفصل الثاني

بعض الآثار المتوقعة للشراكة الأوربية
على الاقتصاد المصري

القـــــسم الأول

العلاقة التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوربى

يعد الاتحاد الأوربى من أهم الشركاء التجاريين مع مصر (تصديرا واستيرادا) وذلك لقدم العلاقة التجارية بين مصر والاتحاد الأوربى والتى أخذت صورا وأشكالا متعددة عبر الزمن ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والتى من أهمها موقع مصر الاستراتيجى بالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط . هذا بالاضافة إلى الثقل السياسى الذى تمثله مصر فى منطقة الشرق الأوسط . وعلى الرغم من عدم استقرار التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوربى إلا أن الاتحاد الأوربى ما زال يمثل الشريك الأول فى الأهمية النسبية لتجارة مصر الخارجية .

وتتطلب دراسة العلاقة التجارية بين مصر والاتحاد الأوربى التعرف على الهيكل السلعى لصادرات مصر إلى الاتحاد الأوربى وهيكل وارداتها معه وذلك يتطلب أيضا التعرف على الميزان التجارى المصرى مع دول الاتحاد الأوربى وهذا ما سوف يتم تناوله تباعا فيما يلى :

أولا : الهيكل السلعى للصادرات المصرية :

تعتبر مصر من الدول التى تحظى بالرعاية بالنسبة لدول الاتحاد الأوربى ، ولذلك فإن صادرات مصر إلى الاتحاد الأوربى تحظى باعفاءات جمركية كمية بالنسبة لدخولها السوق الأوربى . ويشير الجدول رقم (١) إلى الهيكل السلعى لصادرات مصر خلال الفترة ٨٨-١٩٩٢ حيث يلاحظ من هذا الجدول أن الصادرات المصرية تتركز فى بداية الفترة فى صادرات الوقود والتى تبلغ نحو ١.٣٥مليار جنيه وتمثل حوالى ٣٢,٥% من اجمالى قيمة الصادرات عام ١٩٩٢ ويرجع ذلك إلى الارتفاع فى أسعار البترول .

وتأتى السلع الصناعية تامة الصنع فى المرتبة الثانية بعد الوقود حيث مثلت ٣٢,٣% من اجمالى قيمة الصادرات فى بداية الفترة ، ثم بلغت هذه النسبة ٣٧% فى عام ١٩٩٠ ووصلت إلى ٣٤,٨% فى عام ١٩٩٢ إلى ٣٤,٨% . ثم تأتى فى المرتبة الثالثة السلع نصف المصنعة حيث مثلت فى بداية الفترة نسبة ٣٢,٣% من اجمالى قيمة الصادرات ثم انخفضت إلى ١٢,٤% فى عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (١)

الهيكل السلعى للصادرات المصرية (١٩٨٨-١٩٩٢)

(القيمة بالمليون جنيه مصرى)

البيـــــان	١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الوقود	١٢٩٨,٢	٣٢,٥	١٧٣٣,٢	٣٠,٠٠	٢٠٣١,٣	٢٩,٢	٦٣٢٥,٥	٥٣,٧	٤٤١١,٣	٤٣.٤
القطن الخام	٣١٨,٦	٧,٩	٥٩٤,٢	١٠,٤	٥٦٢,٣	٨.٣	١٩٢,٤	١,٦	١٧٥,٢	١,٧
المواد الخام	٣٢٨,٩	٨,٢	٤١٠,٨	٧,١	٥٢٣,٨	٧,٥	٦٥٠,١	٥,٧	٧٧٩.٢	٧.٧
سلع نصف مصنعة	٨٥٥,٥	٢١,٤	١١٦٨,٩	٢٠,٦	١٢٦١,٨	١٨	١٢٨٩,٥	١١	١٢٦٣.٢	١٢,٤
سلع تامة الصنع	١١٩٣,٤	٣٠	١٨٢٧,٦	٣١,٩	٢٥٧٤,٧	٢٧	٣٣٠٦,٢	٢٨	٣٥٤٢,٢	٣٤,٨
جملة الصادرات	٣٩٩٤,٥	١٠٠	٥٧٣٤,٧	١٠٠	٦٩٥٣,٨	١٠٠	١١٧٦٤,٧	١٠٠	١٠١٧١,٢	١٠٠

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول والثانى ، ١٩٩٣ ، ص ١٢٤ .

وتأتى فى المركز الرابع والخامس على الترتيب صادرات المواد الخام والقطن فتمثلا حوالى ٨,٢% ، ٧,٩% فى بداية الفترة ثم تراجعت إلى ٧.٧% و ١,٧% على الترتيب فى عام ١٩٩٢ .

هذا ويلاحظ أن ظاهرة التركز السلعى ظاهرة واضحة فى الاقتصاد المصرى (الصادرات المصرية) وتعتبر أحد المخاطر التى ينبغى الاحتياط لها ، وذلك لأن أى انخفاض فى أسعار البترول المصرى سوف تؤثر تأثيرا سلبيا على حصيلة الصادرات خاصة وأن البترول يمثل ما يقرب من ثلث حصيلة الصادرات المصرية ، كما أن هناك تراجع فى نسبة حصيلة القطن الخام وذلك لانخفاض الانتاج بالاضافة إلى تراجع الطلب على القطن المصرى وذلك لوجود بدائل كثيرة تحل محل القطن المصرى .

ثانيا : <u>الهيكل الجغرافى للصادرات المصرية</u>

بالنظر إلى الجدول رقم (٢) نلاحظ أن دول الاتحاد الأوربى تحتل المركز الأول بالنسبة لأسواق الصادرات المصرية ، حيث تمثل نسبة الصادرات المصرية الى دول الاتحاد الأوربى ٢٩,٥% من اجمالى قيمة الصادرات المصرية فى عام ١٩٨٨ . وتصل إلى ٤٦,٧% من اجمالى قيمة الصادرات المصرية عام ١٩٩٢ . وعلى ذلك فقد زادت الصادرات المصرية زيادة تقدر بحوالى ٣٠,٧% إلى الاتحاد الأوربى فى الوقت الذى لم تتجاوز فيه زيادة الصادرات الاجمالية ٨,٧% . وعلى ذلك فإن السوق الأوربى يمثل ٣٤,٤% من متوسط حجم الطاقة الاستيعابة للصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ .

وتأتى فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية للأسواق الخارجية للصادرات المصرية سوق دول أوروبا الشرقية ، حيث بلغ متوسط حجم الطاقة الاستيعابية للصادرات المصرية حوالى ١٩,٤% من اجمالى قيمة الصادرات . ومع تطور الأحداث السياسية والاقتصادية تراجع نصيب هذه السوق إلى ٢,١% فى عام ١٩٩٢ ويقدر هذا التراجع بحوالى ٨٨,٠% من بداية الفترة .

وتأتى الأسواق الأفرو آسيوية والأمريكية فى المركز الثالث والرابع للصادرات المصرية حيث مثلت السوق الأفرو آسيوية نسبة ١٨% من اجمالى الصادرات المصرية فى بداية الفترة ارتفعت إلى ٢٠% فى عام ١٩٩٢ بزيادة قدرها ٢% . أما عن سوق الولايات

جدول رقم (٢)

الهيكل الجغرافى للصادرات المصرية خلال الفترة (٨٩/٩٠-٩٢/١٩٩٣)

(القيمة بالمليون دولار)

البيـــان	١٩٩٠/٨٩		١٩٩١/٩٠		١٩٩٢/٩١		١٩٩٣/٩٢		متوسط الفترة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
دول الجامعة العربية	٢٣٥,٨	٧,٤	٣٠٠,٨	٧.٧	٤٨١,٩	١٣,٣	٤٩٧,٤	١٤,٥٥	٣٧٨,٩	١٠,٨
دول السوق الأوروبية المشتركة	٩٢٦.٧	٢٩,٥	١٢٣٤	٣١,٩	١٣٢٢,٩	٣٦,٤	١٣٥٩,٨	٣٩,٨	١٢١١,١	٣٤,٤
دول أوروبا الشرقية	٦٠٩	١٩,٤	٦٧٣,٢	١٧,٣	٤١١,٧	١٢,١٥	٧١,٧	٢,١	٤٤٨,٩	١٢,٧
دول أوروبية أخرى	٥٩	١,٩	٨٧,٣	٢.٢	٩٧,٣	٢,٦	٨٧,٥	٢,٦	٨٢,٧	٢,٣
دول أفرو آسيوية	٥٦٩,٢	١٨,١	٨٣٦,٧	٢١,٥	٦٢٨,٢	١٧,٢	٦٨٤,٦	٢٠	٦٧٩,٧	١٩,٣
الولايات المتحدة الامريكية	٥٧٢,٤	١٨,٢	٥٣١,٦	١٣.٦٧	٣٦٢,٢	١٠,٥٥	٤٥٠,١	١٣,١٧	٤٧٩	١٣,٧
استراليا	٣,١	٠,١	١,٢	٠,٠٣	٤,١	٠,١	١,٢	٠,٠٣	٢,٤	٠,١
دول ومناطق أخرى	١٦٩,٦	٥,٤	٢٢٢	٥,٧	٢٩٨	٧.٧	٢٦٥	٧,٧٥	٢٣٨,٧	٦,٧
اجمالى	٣١٤٤,٨	١٠٠	٣٨٨٦,٨	١٠٠	٣٦٣٦,٤	١٠٠	٣٤١٧,٣	١٠٠	٣٥٢١,٤	١٠٠

** باستثناء الدول العربية

المصدر :

البنك المركزى المصرى – اعداد متفرقة

البنك المركزى المصرى – التقرير السنوى ١٩٩٣/٩٢

المتحدة الأمريكية فقد استوعبت نسبة ١٨,٢% من قيمة الصادرات المصرية انخفضت لتصل إلى ١٣,١٧% فى عام ١٩٩٢ بنسبة تراجع قدرها ٢١% .

أما بالنسبة للصادرات المصرية إلى أسواق الدول العربية نلاحظ هناك تحسنا واضحا حيث مثلت نسبة صادرات مصر إلى الدول العربية ٧,٤% من اجمالى قيمة الصادرات المصرية فى بداية الفترة ارتفعت إلى ١٤,٦% فى عام ١٩٩٢ بزيادة قدرها ١١٠,٩% .

نخلص مما سبق إلى القول بأن أسواق الاتحاد الأوربى تحتل المركز الأول من حيث استيعابها للصادرات المصرية تليها أسواق الدول الأفروآسيوية ثم الأسواق الأمريكية والعربية.

الهيكل السلعى للصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوربى :

تعد دراسة الهيكل السلعى للصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوربى ذات أهمية كبيرة وذلك للوقوف على أهم السلع التى يحتاجها الاتحاد الأوربى خاصة فى ظل الاستراتيجية العامة للتصدير التى تسعى مصر إلى تنفيذها .

ويشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى هيكل الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوربى ومن ذلك الجدول يتضح ما يلى :

تحتل صناعة البترول والمعادن المستخرجة المركز الأول فى صادرات مصر الى الاتحاد الأوربى حيث مثلت ٣٥% من جملة صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربى عام ١٩٨٦ ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٣٩% من اجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوربى فى عام ١٩٩١ . وتأتى الصناعات الهندسية والمعدنية فى المركز الثانى حيث مثلت ٢٧,٩% فى بداية الفترة انخفضت هذه النسبة إلى ٢٣,١% من اجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوربى عام ١٩٩٢ .

تأتى الصادرات الزراعية فى المرتبة الثالثة حيث مثلت نسبة ٢٧,٨% من اجمالى الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوربى فى بداية الفترة تراجعت هذه النسبة إلى ٢٠% عام ١٩٩٢ . تأتى فى المرتبة الرابعة المنتجات الكيماوية والغذائية حيث مثلت ٤,١% ، ١,٢% على التوالى فى عام ١٩٨٦ ارتفعت لتصل إلى ٢,١ ، ٣,٧ على الترتيب فى نهاية الفترة .

جدول رقم (٣)

الهيكل السلعى للصادرات المصرية

إلى دول السوق الأوروبية المشتركة

(القيمة بالمليون جنيه مصرى)

البيـــان	١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
سلع زراعية	٥٤٩,٩	٢٧,٨	٦٨٥,٣	٢٤,٥	٧٠٩,٥	٢٠
منتجات غذائية	٢٤,٥	١,٢	٦٧,٩	٢,٤	١٣٠,٨	٣,٧
منتجات كيماوية	٢٧,٥	١,٤	٧٣,٦	٢,٦	٧٤,٣	٢.١
صناعات استخراجية	٧٠٣,١	٣٥,٦	٦٤١,١	٢٣	١٠٢٦,٦	٢٩
صناعة غزل ونسيج	١١٨,٣	٦,١	٧١١,٧	٢٥,٥	٧٨٣,٦	٢٢,١
صناعات هندسية ومعدنية	٥٥٢	٢٧,٩	٦١١,٩	٢٢	٨٢٢,٢	٢٣,١
جملة صادرات مصر إلى دول السوق	١٩٧٥,٣	٣٤	٢٧٩١,٥	٤٠,١	٣٥٤٧	٣٠
الصادرات الاجمالية لمصر	٥٧٣٤,٧	--	٦٩٥٣.٨	--	١١٧٦٤,٧	--

المصدر : حسب وجمع من بيانات :

- البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٧٣ .
- وزارة التخطيط ، ادارة ميزان المدفوعات ، بيانات غير منشورة .

ثالثا : الهيكل السلعى للواردات المصرية :

يوضح جدول رقم (٤) الهيكل السلعى للواردات المصرية ، ويتضح منه ما يلى :

- الواردات المصرية تتركز فى السلع الوسيطة والتى تمثل نحو ٤٠,٦% من اجمالى الواردات المصرية وذلك خلال الفترة ٨٨-١٩٩٢ . وقد ارتفعت الواردات المصرية من السلع الوسيطة من نحو ٦,٤ مليار جنيه مصرى فى بداية الفترة إلى نحو ١١,٢ مليار جنيه فى نهاية الفترة بنسبة زيادة بلغت حوالى ٧٥% .
- تأتى الواردات الاستثمارية فى المركز الثانى حيث تبلغ حوالى مليار جنيه مصرى وتمثل نحو ٢٤,٧% من اجمالى الواردات المصرية فى بداية الفترة محل الدراسة .
- هذا وقد ارتفعت قيمة الواردات الاستثمارية لتصل إلى نحو ٦,٥ مليار جنيه محققة أهمية نسبية إلى الواردات المصرية تبلغ ٧٣,٥% .
- تحتل الواردات الاستهلاكية المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية للواردات الاجمالية ، حيث تبلغ حوالى ٣,٩ مليار جنيه وتمثل نحو ٢٣,٨% فى بداية الفترة . ارتفعت لتصل إلى حوالى ٥.٥مليار جنيه بزيادة بلغت حوالى ٤١% ممثلة نحو ٢٠% من الواردات المصرية فى نهاية الفترة محل الدراسة ,
- هذا وتأتى واردات المواد الخام والوقود فى المركزين الأخيرين ، حيث بلغتا نحو ١٦٢٢,٨ و ٣٦٥,١ مليون جنيه فى بداية الفترة وتمثلا نحو ١٠ و ٢.٢% من اجمالى الواردات المصرية على الترتيب . وقد ارتفعت الواردات المصرية من المواد الخام لتصل إلى نحو ٤ مليار جنيه عام ١٩٩٢ بزيادة بلغت نحو ١٥% ، كما ارتفعت الأهمية النسبية لواردات المواد الخام إلى اجمالى الواردات من ١٠% فى بداية الفترة إلى ١٤% فى نهاية الفترة محل الدراسة ، فى حين تراجعت واردات الوقود من ٣٦٥.١مليون دنيه عام ١٩٨٨ إلى ٣١١,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢ بنقص مقداره ١٤,٧% ، كما تراجعت أهميتها لنسبية إلى اجمالى الواردات من ٢.٢% فى بداية الفترة إلى ١.١% فى نهاية الفترة محل الدراسة .

رابعا : الهيكل الجغرافى للواردات المصرية :

يشير جدول رقم (٥) إلى الهيكل الجغرافى للواردات المصرية ، ونلاحظ منه ما يلى :

جدول رقم (٤)

الهيكل السلعى للواردات المصرية خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٢)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــان	١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الوقود	٣٦٥,١	٢.٢	٣٣١,٨	٢,٠	٥٦٤,٨	٢,٣	٤٦٢,١	٠,٨	٣١١,٥	١.١
مواد خام	١٦٢٢,٨	١٠	٢٢٥٤,٥	١٣,٦	٣٥١١,٥	١٤,١	٣٢٩٣,٦	١٣	٤٠٩٨,٧	١٤,٨
سلع وسيطة	٦٤١٠	٣٩,٣	٦٦٩٦,٦	٤٠,٢	١٠٠٤١,٥	٤٠,٥	١٠٧٩٠,١	٤٢,٨	١١٢١٧,٩	٤٠,٦
سلع استثمارية	٤٠٣٥,٧	٢٤,٧	٣٥٣٩,٩	٢١,٣	٥٣٠٠,٧	٢١,٤	٥٥٢٤,٧	٢١,٩	٦٥٠٢,٨	٢٣,٥
سلع استهلاكية	٣٨٧٤,٩	٢٣,٨	٣٨٠٠,٨	٢٢,٩	٥٤٠٤,٧	٢١,٧	٥١٤٥,٨	٢٠,٥	٥٥٢٥,٢	٢٠
جملة الواردات	١٦٣٠٨,٥	١٠٠	١٦٦٢٣,٦	١٠٠	٢٤٨٢٣,٢	١٠٠	٢٥٢١٦,٣	١٠٠	٢٧٦٥٦,١	١٠٠

المصدر :

البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مصدر سابق .

جدول رقم (٥)

الهيكل الجغرافى للواردات المصرية

(القيمة بالمليون دولار)

البيـــان	١٩٩٠/٩١		١٩٩٢/٩١		١٩٩٣/٩٢		متوسط الفترة	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
دول جامعة الدول العربية	٣٢١,٤	٣	٢٧٩,٦	٢,٩	٢٠٢,٢	١,٩	٢٦٧	٢,٦
دول السـوق الأوروبيـة المشتركة	٣٣٥١,٣	٣١,٣	٣٣٣٧,٣	٣٤,٢	٣٨٨٢	٣٦	٣٥٢٣	٣٥,٢
دول أوروبا الشرقية	٨٨٤,٤	٨,٣	٥٣٣	٥.٥	٣٥٨,٧	٣.٣	٢٩٢	٢,٩
دول أوروبية أخرى	١٣٠١,٠	١٢	١٢٢٩,٢	١٢,٦	١١١٨,٧	١٠,٧	١٢١٦	١٢,٢
دول أفرو آسيوية	١٢٤٤,٥	١١,٦	١١٩٢,٧	١٢,٢	١٥٢٥,٤	١٤,٢	١٢٣١	١٢,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٠١,٣	١٦,٨	١٦٨٣	١٧,٢	٢٠٩٠,٠	١٩,٥	١٨٥٨	١٨,٦
استراليا	١٨١,٣	١,٨	٣٠٦,٥	٣,١	١٩٤,١	١,٨	٢٢٧	٢,٣
دول ومناطق أخرى	١٦٣٣,٧	١٥,٢	١٢٠٢,٩	١٢,٣	١٣٦٠,٧	١٢,٦	١٣٩٩	١٣,٩
جملة الواردات	١٠٧١٨,٩	١٠٠	٩٧٦٤,٢	١٠٠	١٠٧٣١,٨	١٠٠	١٠٠١٣	١٠٠

المصدر :

البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة .

- يعتبر سوق دول الاتحاد الأوربى من أهم الأسواق التى تحصل منها مصر على وارداتها ، حيث تحصل مصر علي ما يزيد عن ٣٥% من جملة وارداتها من دول الاتحاد الأوربى .
- تحصل مصر على واردات تقدر بنحو ٣,٤ مليار دولار من دول الاتحاد الأوربى وفقا لتقديرات عام ١٩٩١/٩٠ بما يمثل نحو ٣١,٣% من اجمالى الواردات المصرية، وقد ارتفعت هذه الواردات الى نحو ٣,٩ مليار دولار فى نهاية الفترة بزيادة بلغت نحو ١٤,٧% عن بداية الفترة محل الدراسة . هذا وقد ارتفعت الأهمية النسبية لسوق دول الاتحاد الأوربى لتصل إلى نحو ٣٦% من الواردات المصرية لعام ١٩٩٣/٩٢ .
- يمثل سوق الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية للواردات المصرية ، حيث بلغت الواردات المصرية من السوق الأمريكى نحو ١,٨ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ وبما يمثل نحو ١٦,٨% من اجمالى الواردات المصرية .

هذا وقد ارتفعت قيمة الواردات المصرية من السوق الأمريكى لتصل إلى نحو ٢ مليار دولار عام ١٩٩٣/٩٢ بزيادة حوالى ١١,١% وبأهمية نسبية بلغت حوالى ١٩,٥% من اجمالى الواردات المصرية عن نفس العام .

- إن السوق الأوروبى بأكملها (سوق الاتحاد الأوربى وأوربا الشرقية ودول أوروبية أخرى) تعتبر المصدر الرئيسى للواردات المصرية ، حيث تحصل مصر على حوالى ٥٠% من وارداتها من هذا السوق .
- تحصل مصر على حوالى ١١,٦% من وارداتها من سوق الدول الأفروآسيوية عام ١٩٩١/٩٠ ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى نحو ١٤,٢% من اجمالى الواردات المصرية عام ١٩٩٣/٩٢ .
- يأتى فى نهاية الأسواق من حيث أهميته بالنسبة للواردات المصرية الأسواق العربية والسوق الاسترالى ، هذا وقد انخفضت الأهمية النسبية للأسواق العربية بالنسبة للواردات المصرية من ٣% عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١,٩% عام ١٩٩٣/٩٢ ، فى حين ارتفعت الواردات المصرية من السوق الاسترالى من حوالى ١٨١,٣ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ١٩٤,١ مليار دولار عام ١٩٩٣/٩٢ بزيادة بلغت حوالى ٧%.

الهيكل السلعى للواردات المصرية :

يوضح جدول رقم (٦) الواردات المصرية من أسواق دول الاتحاد الأوربى ، والتى تعتبر من أهم الأسواق التى تحصل مصر على وارداتها منها . هذا ويلاحظ :

- تتركز الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوربى فى الصناعات الهندسية والمعدنية والتى تبلغ ٣.٣ مليار جنيه وتمثل نحو ٥٢,٧% من اجمالى الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوربى فى بداية الفترة محل الدراسة وقد ارتفعت هذه الواردات إلى نحو ٤,٨ مليار جنيه عامة ١٩٩١ . محققة زيادة بلغت حوالى ٤٥,٥% بالرغم من تراجع الأهمية النسبية للواردات السلعية من الصناعات الهندسية والمعدنية بالنسبة لاجمالى الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوربى من ٥٢,٧% إلى نحو ٤٩,٢٥% .
- تأتى الواردات المصرية من المنتجات الكيماوية فى المركز الثانى فى الأهمية النسبية للواردات المصرية من دول الاتحاد الأوربى ، حيث بلغت قيمتها حوالى ١,٤ مليار جنيه وبما يمثل نحو ٢٢,٩% من اجمالى الواردات المصرية من دول الاتحاد لعام ١٩٨٩ ، ثم ارتفعت لتصل إلى نحو ٢,٣ مليار جنيه فى عام ١٩٩١ بزيادة بلغت نحو ٦٤% .

ومن ثم قد ارتفعت الأهمية النسبية للواردات المصرية من المنتجات الكيماوية من ٢٢,٩% فى بداية الفترة الى ٢٣,٤% فى نهاية الفترة محل الدراسة .

- زيادة الأهمية النسبية للواردات المصرية من المنتجات الغذائية من دول الاتحاد الأوربى من حوالى ١٧.٥% عام ١٩٨٩ إلى ١٨,٣٥% عام ١٩٩١ .
- زيادة الواردات المصرية من السلع الزراعية من دول الاتحاد الأوربى من ١٩١,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٩ إلى حوالى ٤٧٦,١ مليون جنيه عام ١٩٩١ بنسبة زيادة قدرها ١٣٩% ، هذا مع زيادة أهميتها النسبية من ٣,٢% فى بداية الفترة إلى ٤,٩% فى نهاية الفترة محل الدراسة .
- زيادة واردات المعادن والصناعات الاستخراجية من ١٤٤,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٩ إلى ٢١٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٩١ محققة بذلك زيادة تصل إلى نحو ٥١,٧% . وذلك على الرغم من عدم زيادة أهميتها النسبية خلال الفترة المذكورة .
- أيضا زيادة الواردات المصرية من الملابس الجاهزة وصناعة الغزل والنسيج من ٨٤.٣مليون جنيه عام ١٩٨٩ إلى ١٣٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٩١ بنسبة زيادة بلغت ١٠٢,٤% ، إلا أن أهميتها النسبية تعتبر ثابتة خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٦)

الهيكل السلعى للواردات المصرية إلى دول السوق الأوروبية المشتركة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
سلع زراعية	١٩٩,٢	٣,٢	٤١٠,٤	٥	٤٧٦,١	٤,٩
منتجات غذائية	١٠٨٤,٨	١٧,٥	١٦٨٥,٩	٢٠,٤	١٧٧٧,٧	١٨,٣٥
منتجات كيماوية	١٤١٦,٤	٢٢,٩	١٨٨٧,٨	٢٢,٨	٢٢٧٣,٣	٢٣,٤
صناعات استخراجية	١٤٤,٩	٢,٣	١٨٣,٨	٢.٢	٢١٩,٨	٢,٣
صناعة غزل ونسيج	٨٤,٣	١,٤	١٢٦,٣	١,٥	١٧٠,٦	١,٨
صناعات هندسية ومعدنية	٣٢٦٥,٣	٥٢,٧	٧٩٨٠,٩	٥٨,١	٥٧٧١,٧	٥٦,١
جملة واردات مصر من دول السوق	٦١٩٤,٩	٣٧,٣	٨٢٧٥,١	٣٣,٤	٩٦٨٩,٢	٣٨,٤
اجمالى الواردات المصرية	١٦٦٢٣,٦	--	٢٤٨٢٣,٢	--	٢٥٢١٦,٣	--

المصدر : حسب وجمع من بيانات :

- البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٩٣ .
- وزارة التخطيط ، ادارة ميزان المدفوعات ، بيانات غير منشورة .

- ومما سبق يتضح أن الواردات السلعية من الصناعات الهندسية والمعدنية تمثل نحو ٥٠% من اجمالى الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوربى ، ثم تأتى الواردات السلعية من المنتجات الغذائية لتمثل ١٨% ، ثم تأتى باقى السلع فى مركز واحد ، ولكن يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية لواردات السلع الزراعية ، بينما تأتى الصناعات الاستخراجية فى المركز الأخير .

خامسا : الميزان التجارى المصرى مع دول الاتحاد الأوربى :

إن الميزان التجارى المصرى حقق عجزا قدره ٧,٥ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ انخفض إلى نحو ٦,٤ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ بنقص يصل إلى ١٤,٦% ، ثم حقق ارتفاعا عام ١٩٩٣/٩٢ بلغ حوالى ٧,٣ مليار دولار بنسبة زيادة قدرها ١٤% .

هذا ويوضح جدول رقم (٧) أن العجز فى الميزان التجارى المصرى قد تراجع بصفة عامة من ٧,٥ مليار عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٩٣/٩٢ بتناقص بلغ ٢,٧% تقريبا .

ويلاحظ أن دول الاتحاد الأوربى تشترك بنصيب أكبر فى هذا العجز حيث بلغ عجز ميزان مصر التجارى معها نحو ٢,١ مليار دولار وبما يمثل نحو ٢٨% من اجمالى عجز الميزان التجارى المصرى عام ١٩٩١/٩٠ ، وقد ارتفع هذا العجز إلى حوالى ٢,٥ مليار دولار بما يمثل ٣٤% من اجمالى العجز فى الميزان التجارى فى مصر عام ١٩٩٣/٩٢ .

أيضا يلاحظ أن الميزان التجارى المصرى حقق عجزا لصالح الدول العربية بلغ نحو ٢٠,٦ مليون دولار وبما يمثل نحو ٠,٢٧% من اجمالى عجز الميزان التجارى المصرى ، وقد انقلب هذا العجز إلى فائض مع بداية عام ١٩٩١/٩٠ بلغ حوالى ٢٠٢,٣ مليون دولار ثم ارتفع إلى ٢٩٥,٢ مليون دولار عام ١٩٩٣/٩٢ .

أما عجز الميزان التجارى المصرى مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفع من ١٢,٦ مليار دولار وبما يمثل نحو ١٧% من اجمالى عجز الميزان التجارى المصرى لعام ١٩٩١/٩٠ إلى ١,٦٤ مليار دولارعام ١٩٩٣/٩٢ وبما يمثل ٢٤% من اجمالى العجز المتحقق فى الميزان التجارى المصرى لهذا العام .

جدول رقم (٧)

الميزان التجارى السلعى مع أهم مجموعات الدول خلال (١٩٩٠-١٩٩٣)

(القيمة بالمليون دولار)

البيـــــان	١٩٩١/٩٠			١٩٩٢/٩١			١٩٩٣/٩٢		
	صادرات	واردات	العجز	صادرات	واردات	العجز	صادرات	واردات	العجز
دول السوق الأوروبيـة المشتركة	١٢٣٤	٣٣٥١,٣	٢١١٧,٣	١٣٢٢,٩	٣٣٣٧,٣	٢٠١٤,٤	١٣٥٩,٨	٣٨٨٢	٢٥٢٢.٢
دول الجامعة العربية	٣٠٠,٨	٣٢١,٤	(٢٠,٦)	٤٨١,٩	٢٧٩,٦	(٢٠٢,٣)	٤٩٧,٤	٢٠٢,٢	(٢٩٥,٢)
دول أوروبا الشرقية	٦٧٣,٢	٨٨٤,٤	٢١١,٢	٤٤١,٧	٥٣٣	٩١,٣	٧١,٧	٣٥٨,٧	٢٨٧
الولايـات المتحـــدة الامريكية	٥٣١,٦	١٨٠١,٣	١٢٦٩,٧	٣٦٢,٢	١٦٨٣	١٣٢٠,٨	٤٥٠,١	٢٠٩٠	١٦٣٩,٩
الدول	٨٣٦,٧	١٢٤٤,٥	٤٠٧,٨	٦٢٨,٣	١١٩٢,٧	٥٦٤,٤	٦٨٤,٦	١٥٢٥,٤	٨٤٠,٨
الاجمالـــــى	٣٨٨٦,٨	١١٤٢٤,٥	٧٥٣٧,٧	٣٦٣٦,٤	١٠٠٣٩,٥	٦٤٠٣,١	٣٤١٧,٣	١٠٧٣١,٨	٧٣١٤,٥

( ) ما بين القوسين تعنى فائض

المصدر :

البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العدد الرابع ، ١٩٩٢/٩١ .

التقرير السنوى ١٩٩٣/٩٢ .

أيضا ارتفع عجز الميزان التجارى المصرى لصالح الدول الأفروآسيوية من حوالى ٤٠٧,٨ مليون دولار وبما يمثل ٥,٤% من اجمالى عجز الميزان التجارى المصرى إلى نحو ٨٤٠,٨ مليون دولار وبما يمثل نحو ١١,٥% من اجمالى عجز الميزان التجارى المصرى خلال الفترة محل الدراسة .

هذا ويلاحظ أن العجز المتحقق فى الميزان التجارى المصرى مع دول الاتحاد الأوربى انما يرجع إلى العجز فى الموازين مع كل من : ألمانيا (٣١% من جملة العجز المتحقق بين مصر ودول الاتحاد) ، فرنسا (٢٧% من جملة العجز المتحقق بين مصر ودول الاتحاد) ، ايطاليا (١١% من جملة العجز المتحقق بين مصر ودول الاتحاد، هولندا (٤% من جملة العجز المتحقق بين مصر ودول الاتحاد) ، انجلترا (١١% من جملة العجز المتحقق بين مصر ودول الاتحاد) ، اليونان (٥,٤% من جملة العجز المتحقق بين مصر ودول الاتحاد) ، أسبانيا (٣.٣% من جملة العجز المتحقق بين مصر ودول الاتحاد) ، بلجيكا (٥% من جملة العجز المتحقق بين مصر ودول الاتحاد الأوربى) .

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٨) وارادات مصر ودول الاتحاد الاوروبى خلال الفترة ١٩٩٣وحتى ١٩٩٨أن أعلى واردات من ألمانيا حيث ارتفعت من ٢٩٩١,٨ مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٣ إلى ٤٩٩١,١ مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٨ ، ثم يليها ايطاليا حيث زادت الواردات من ٢٢٨٧,١ مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٣ إلى ٣٧٧٨ عام ١٩٩٨، يليها فرنسا فقد زادت الواردات المصرية منها من ١٨٢٩.٤مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٣ إلى ٣١٣٨,٣ مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٨ .

كما زادت أيضا الواردات المصرية من انجلترا من ١١٣٢,٢ مليون جنيه مصرى إلى ١٤٥١,٦ مليون جنيه مصرى الى ١٧٥٥ مليون جنيه خلال الفترة المذكورة ، يليها السويد ثم أسبانيا .

ويوضح جدول رقم (٩) الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوربى ، فتأتى ايطاليا فى مقدمة الدول المصدرة اليها حيث بلغت الصادرات المصرية لها حوالى ١٣٤٧٠١ مليون جنيه مصرى خلال الفترة ١٩٩٣ حتى ١٩٩٨ ، يليها هولندا حيث بلغت الصادرات المصرية اليها ٥٨٠ مليون جنيه مصرى خلال الفترة المذكورة . كما بلغت الصادرات المصرية لفرنسا حوالى ٥٢٣,٨ مليون جنيه مصرى خلال الفترة ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٨ . ثم ألمانيا حوالى ٤٤٣,١ مليون جنيه مصرى ، يليها انجلترا حوالى ٢٨٦,٢ مليون جنيه ، ثم أسبانيا حيث بلغت الصادرات المصرية اليها حوالى ٣٣٩,٤ مليون جنيه مصرى .

وتوضح بيانات الجدول رقم (١٠) عجز الميزان التجارى المصرى مع جميع دول الاتحاد الأوربى ، كما توضح تزايد هذا العجز خلال الفترة من ١٩٩٣ وحتى١٩٩٨ .

ومنه نجد أن العجز فى الميزان التجارى المصرى مع دول الاتحاد الأوربى تتزايد خلال الفترة ١٩٩٣ حتى ١٩٩٨ ، نظرا لتزايد الواردات المصرية من هذه الدول مع ثبات الصادرات المصرية إليها ، وذلك خلال الفترة المذكورة .

هذا وقد بلغ عجز الميزان التجارى المصرى مع ألمانيا أعلى نسبة عجز مع دول الاتحاد حيث بلغ (٢٩٩,٨) مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٣ ارتفع إلى ٣٤٣٨,٦ مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٧ثم (٤٥٤٨,٠)مليون جنيه عام ١٩٩٨ . وتأتى فرنسا فى المرتبة الثانية بالنسبة لعجز الميزان التجارى المصرى مع دول الاتحاد الأوربى ، حيث بلغ هذا العجز

جدول رقم (٨)

واردات مصر من دول الاتحاد الأوربى

خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨

(مليون جنيه مصرى)

الدولة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
اسبانيا	٤٥٧,٢	٤٨٤,٤	٦٢٦,٩	٧١٦	٧٥٢,٧	٨٥٧,٥
البرتغال	١٩,٢	٢٢,٥	٣٥,٤	٥٢,٧	٣٩,٧	٣٣,٩
الدانمارك	٢٩٦,٨	٣٢٦	٣٢٢,٧	٣١٩,٨	٣٥٨,٢	٣٦٧,٢
السويد	٧٤٣,٣	٥٣٣,٤	٨٨٢,٣	١٠٤١,٤	١٠١٩,٢	١١٨٨,٩
النرويج	٣٠,٨	٣٧,٧	٣٦,٥	٨٧,١	٨٨,٥	١٣٦,٧
فنلندا	٣٨٥,٧	٤٥٩,٣	٦٢١,٨	٥٦٥	٦٠٣	٨٠٧
النمسا	٢١١,٨	٢٥٢,٣	٢٨٠	٤٢٧,٦	٢٧٦,٩	٣٦٣,٩
انجلترا	١١٣٢.٢	١١٨٣,٧	١٢٩٠,٧	١٤٩٩,١	١٤٥١,٦	١٧٥٥
أيرلندا الحرة	٣٨٠,٤	٦٧٧,٧	٧٤٠,٥	٤٤٧,٤	٤٧٦,٦	٦٣٧,١
ايطاليا	٢٢٨٧,١	٢٠٧٨,٢	٢٤٨٤,٤	٢٩٥٧,٧	٣١٦١,٤	٣٧٧٨
المانيا	٢٩٩١,٨	٣٠٩٢,٦	٣٥٤٩,٧	٣٦٩٩,١	٣٨٨١,٧	٤٩٩١,١
سويسرا	٧٤١,٤	٧١٦,١	١٠٥٩,٩	١١٣٤,٧	١١٥٨,٥	٩٥٥,٧
فرنسا	١٨٢٩,٤	٢٠٠٥,١	٢٣٢٨,١	١٩٥٩,٤	٢٧٣٧,٨	٣١٣٨,٣
هولندا	٩٥٥,٧	٩٦٦,٨	١٢٩٦,٢	١٢٣٤,٥	١٢٨٩,٣	١٢٢٨,٦
ايسلندا	١,٢	٢,٤	٤,٦	٢,٣	٥,٧	٣,٩
لوكسمبورج	٢,٨	٢,٦	٣.٣	٥,٢	٩,٥	٤
الاجمالى	١٢٤٦٦,٨	١٢٨٤٠,٨	١٥٥٦٣	١٦١٤٩	١٧٣١٠,٣	٢٠٢٤٦,٨

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (٩)

صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوربى

خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨

(مليون جنيه مصرى)

الدولة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
اسبانيا	٣٣٩,٤	٣٣٩,٤	٣٣٩,٤	٣٣٩,٤	٣٣٩,٤	٣٣٩,٤
البرتغال	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩
الدانمارك	٣,٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
السويد	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٣
النرويج	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤
فنلندا	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢
النمسا	٣٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٩
انجلترا	٢٨٦,٢	٢٨٦,٢	٢٨٦,٢	٢٨٦,٢	٢٨٦,٢	٢٨٦,٢
أيرلندا الحرة	٧	١٢,٣	٩,٥	١١,٢	١١,٢	١٤
ايطاليا	١٣٤٧,١	١٣٤٧,١	١٣٤٧,١	١٣٤٧,١	١٣٤٧,١	١٣٤٧,١
بلجيكا	١٤٦,٤	١٤٦,٤	١٤٦,٤	١٤٦,٦	١٤٦,٤	١٤٦,٤
المانيا	٤٤٣,١	٤٤٣,١	٤٤٣,١	٤٤٣,١	٤٤٣,١	٤٤٣,١
سويسرا	٨٥,٥	٨٥,٥	٨٥,٥	٨٥,٥	٨٥,٥	٥٨,٥
فرنسا	٥٢٣,٨	٥٢٣,٨	٥٢٣,٨	٥٢٣,٨	٥٢٣,٨	٥٢٣,٨
هولندا	٥٨٠	٥٨٠	٥٨٠	٥٨٠	٥٨٠	٥٨٠
ايسلندا	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩
لوكسمبورج	٠,٧	٠,٣	--	--	-	٠,٨
الاجمالى	٣٨٧٣,٨	٣٨٧٨,٧	٣٨٧٥,٦	٣٨٧٧,٣	٣٨٧٧,٣	٣٨٨٠,٩

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (١٠)

الميزان التجارى المصرى مع دول الاتحاد الأوربى

خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨

(مليون جنيه مصرى)

الدولة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ألمانيا	٢٩٩,٨-	٢٦٥٣,١-	٣١٠٦,٦-	٣٢٥٦,٠-	٣٤٣٨,٦-	٤٥٤٨,٠-
فرنسا	١٣٠٥,٦-	١٤٨١,٣-	١٨٠٤,٣-	١٤٣٥,٦-	٢٢١٤,٠-	٢٦١٤,٥-
ايطاليا	٩٤٠,٠-	٧٣١,١-	١١٣٧,٣-	١٦١٠,٦-	١٨١٤,٣-	٢٤٣٠,٩-
انجلترا	٨٤٦,٠-	٨٩٧,٥-	١٠٠٤,٥-	١٢١٢,٩-	١١٦٥,٤-	١٤٥٨,٨-
السويد	٧٣٦,٠-	٥٢٦,١-	٨٧٥,٠-	١٠٣٤,١-	١٠١١,٩-	١١٨١,٦-
اسبانيا	١١٧,٨-	١٤٥,٠-	٢٧٨,٥-	٣٧٦,٦-	٤١٣,٣-	٤٩٨,١-

- عجز

المصدر :

حسب من بيانات الجدولين (٨) و (٩) .

حوالى (١٣٠٥,٦) عام ١٩٩٣ وارتفع إلى (٢٢١٤) مليون جنيه عام ١٩٩٧ ثـم (٢٦١٤,٥) مليون جنيه عام ١٩٩٨. يليها ايطاليا حيث بلغ عجز الميزان التجارى المصرى لصالح ايطاليا حوالى (٩٤٠) مليون جنيه عام ١٩٩٣ ارتفع إلى (١٨١٤,٣) عـام ١٩٩٧ ثـم (٢٤٣٠,٩) مليون جنيه عام ١٩٩٨.

هذا وقد ارتفع عجز الميزان التجارى المصرى لصالح انجلترا مـن (٨٤٦) مليـون جنيهة مصرى عام ١٩٩٣ إلى (١١٦٥,٤) مليون جنيه عام ١٩٩٧ ثم الى (١٤٥٨,٨) مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٨ ، يليها السويد حيث زاد العجز مـن (٧٣٦) مليـون جنيـه الـى (١١٨١,٦) مليون جنيه خلال الفترة المذكورة . يليها أسبانيا حيث زاد العجز مـن (١١٧,٨) مليون جنيه إلى (٤١٣,٣) مليون جنيه عام ١٩٩٧ ثم (٤٩٨,١) مليون جنيه مصـرى عـام ١٩٩٨ .

القسم الثاني

المشاركة المصرية / الأوربية

الآثار المرتقبة للاتفاق على بعض فروع الصناعة التحويلية

القسم الثاني

المشاركة المصرية / الأوروبية

الآثار المرتقبة للاتفاق على بعض فروع الصناعة التحويلية

مقدمة

لعبت الصناعة دورا كبيرا فى الاقتصاد المصرى خلال ١٧ عاما خاصة بعد هبوط أسعار وقيمة الصادرات البترولية حيث ساهمت بنمو ناتجها بنحو ٧,٢% سنويا وبنسبة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى بلغت نحو ١٩% وبأكثر من ٦٠% من اجمالى الصادرات السلعية لعام ١٩٩٩/٩٨ حيث زادت صادراته من ٠,٤ الى ١٠,٢ مليار جنيه [١] .

واعتمد تطوير قطاع الصناعة على تجديد القاعدة الصناعية وإعادة التأهيل ، وقد تركز الانتاج الصناعى على السلع الاستهلاكية الموجهة للسوق المحلى بسبب استمرار سياسة الحماية وتعميق التصنيع من أجل الاحلال محل الواردات ثم التوسع فى حوافز الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الصناعات التصديرية ومنح حوافز للتصدير واقامة صناعات المناطق الحرة وتعديل هيكل التعريفة الجمركية وإنشاء السوق الحرة للنقد الأجنبى وغيرها من الاجراءات التى احدثت نقلة فى التوسع الصناعى وتحسين جودة المنتجات الصناعية بهدف تحسين تنافسيتها فى الأسواق الخارجية .

ولقد أصبح الاتحاد الأوروبى فاعلا رئيسيا فى الشئون العالمية بدرجة أكبر مما سبق منذ انشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية . وقد تبوأ الاتحاد الأوروبى هذه المكانة نتيجة عوامل خارجية وأخرى داخلية حيث ظهرت تحديات ومسئوليات جديدة للاتحاد الأوروبى مع إنهيار الاتحاد السوفيتى وكوننه الاقتصاد العالمى . ومع تطور الجماعة الأوروبية عبر السنوات من قوة تجارية واقتصادية لتصبح أيضا قوة سياسية رئيسية بدأت تنسيق سياساتها الوطنية الخارجية وأصبحت تطالب بالقيام بدور سياسى يتواكب مع أهميتها الاقتصادية المتنامية .

ونظرا للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط وفى مقدمتها مصر بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبى وتمشيا مع السياسة المتوسطية الجديدة لدول الاتحاد الأوروبى وتمشيا مع السياسة المتوسطية الجديدة لدول الاتحاد الأوروبى التى بدأت

منذ مطلع التسعينات . فقد اتجهت دول الاتحاد الأوروبى الى إقامة علاقات مشاركة شـــاملة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط وأغلبها دول عربية ، بحيث تؤدى علاقات المشـــاركة الى اقامة منطقة للتجارة الحرة تضم دول الاتحاد الأوروبى ودول جنـــوب وشـــرق البحـــر المتوسط فضلا عن بعض دول شرق أوروبا .

من ناحية أخرى يعتبر الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الأول لمصر ســـواء فـــى مجال الصادرات أو الواردات [٢] . والملاحظ أن إطار العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبى يتم من خلال اتفاق التعاون الشامل الموقع بين الطرفين فى عام ١٩٧٧ وهذا الاتفاق قام على منح تخفيضات جمركية ومزايا تفضيلية وصلت الى حد الاعفاء لحوالى ٩٥%[٣]مـــن صادرات مصر من السلع الصناعية . ومن الجدير بالملاحظة أن حوالى نصف الصـــــادرات المصرية هى منتجات بترولية وأن الصادرات غـــير البـــترول تـــتركز فـــى المنســـوجات والخضروات والألومنيوم . وكذلك فإن أهم الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبـــى هـــى الآلات والمعدات والمنتجات الكيماوية والمركبات والطائرات . وقد تميزت الظروف التجارية فى عام ١٩٩٧ باستمرار مشاكل الواردات مع الاتحاد الأوروبى ، كما فـــــى عـــام ١٩٩٦ (حظر على الأبقار الحية ، وعلى لحوم البقر المجمدة (محتوى الدهون ،) . وفى المقـــابل تأثرت الصادرات المصرية الى الاتحاد بوضع مواصفات فنية على الأغذية ، الســـيراميك ، الأغذية المعلبة فضلا عن المواصفات الصحية والبيئية المفروضة على صادرات البطـــاطس (العفن البنى) .

كما فرضت مصر ورسوم مضادة للإغراق على أحـــواض المطبـــخ stainless التـــى منشأها أسبانيا واليونان ، كذلك فرض الاتحاد الأوروبى رسوم اغـــراق علـــى الصـــادرات المصرية من المنسوجات القطنية الخام .

هذا وقد أعلنت مصر فى يناير ١٩٩٨ (قيامها برفع الحظر على بعض المنســـوجات والأقمشة) وسيكتمل الرفع الكامل للحظر فى يناير ٢٠٠٢ وذلك وفقا للاتفـــاق مـــع منظمـــة التجارة العالمية [٤] .

وتجدر الاشارة الى أن الاتحاد الأوروبى قد قدم مساعدات مالية الى مصر فى البرتوكولات المالية الأربعة بين الطرفين والتى حصلت مصر بموجبها على حوالى ٣٥٣ مليون وحدة نقد أوروبية فى شكل منح وحوالى ٦٦١ مليون وحدة نقد أوروبية فى شكل قروض ميسرة (٥) .

وتأتى اتفاقية المشاركة فى إطار اقامة الصلة الرأسية بين مصر والاتحاد الأوروبى على أساس التدرج فى اقامة منطقة التجارة الحرة بين الجانبين خلال فترة انتقالية تتراوح ما بين ١٥-١٩ عاما (*).

حيث يخضع الشق التجارى لاتفاقية المشاركة للقواعد التى تحكم انشاء مناطق للتجارة الحرة حسبما وردت فى المادة (٢٤) من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) . وفى هذا المضمار يقوم الاتحاد الأوروبى بالغاء كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التى تفرض على الصادرات الصناعية المصرية عند دخولها الى الاتحاد الأوروبى بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، وينطبق ذلك على الصادرات المصرية من الغزل والمنسوجات وبالتالى تدخل الأسواق الأوروبية دون أن يفرض عليها أى قيود كمية أو جمركية . بينما تقوم مصر بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتحرير وارداتها الصناعية من الاتحاد الأوروبى تدريجيا على مراحل تبدأ بتحرير السلع الرأسمالية والخامات فى السنوات الأولى من المرحلة الانتقالية يتبعها تحرير السلع الوسيطة ومدخلات الانتاج وتنتهى بتحرير السلع تامة الصنع .

وتستفيد مصر طوال هذه المرحلة من المساعدات المالية التى تخصص فى إطار برنامج ميدا **MEDA** ابان اجتماع المجلس الأوروبى ١٩٩٥ .

ويهدف التعاون المالى الى دعم قدرات مصر الاقتصادية من خلال تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية لمواجهة الآثار المترتبة على تنفيذ الاتفاقية . وفى هذا

(*) بالأخذ في الاعتبار أن الفترة الانتقالية ١٢ عاما ويتطلب الأمر ثلاث سنوات حتى يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد اقرارها من البرلمانات الأوروبية ، أما ١٩ سنة فتشير للقائمة الرابعة وتتعلق بالخيارات وتمثل استثناء غير مسبوق في تاريخ الاتفاقيات الأوربية / المتوسطية .

الصدد حصلت مصر على أكبر نصيب من المساعدات من بين الدول المتوسطية . حيث بلغ اجماليها ٦٨٦ مليون يورو (*) خلال الفترة ٩٧-١٩٩٩ (تمثل ٢٧% من اجمالى المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبى للدول المتوسطية الاثنى عشر حيث تبلغ قيمة تمويل برنامج تحديث الصناعة المصرية ٢٥٠ مليون يورو .

وينتظر أن يركز برنامج ميدا الذى يغطى المساعدات الأوروبية للدول المتوسطية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) وذلك بتمويل عدد من البرامج لمواءمة ورفع الكفاءة الاقتصادية للقطاعات المصرية من خلال اعداد برامج اضافية لتطوير الصناعة المصرية واعداد برامج لتنمية الثروة البشرية فى مصر ورفع قدرة قطاع التجارة الخارجية على استحداث أساليب تسويق جديدة ورفع قدرات مصر فى حماية الملكية الفكرية [٦] .

وتهدف الورقة الحالية الى القاء الضوء على اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية من ناحية وعلى الآثار المحتملة لتلك المشاركة على الصناعات المصرية . حيث تفرض المشاركة الأوروبية على التجارة الخارجية لمصر وعلى الاقتصاد المصرى العديد من التحديات :

- كيف يمكن إعادة هيكلة الصناعات المصرية بحيث تصبح مؤهلة للمنافسة مع الصناعات الأوروبية والدول الأخرى التى وقعت أو سوف توقع على اتفاق مشاركة مع الاتحاد الأوروبى ؟
- كيف تستفيد مصر من مبدأ تراكم المنشأ ؟
- ما مدى تحمل الصناعات المصرية لمبدأ حظر استرداد الرسوم الجمركية ؟
- ما هو التأثير المتوقع للاتفاقية على الصناعة المصرية حتى يمكن استغلال الميزة النسبية الاستغلال الامثل ؟
- ما هى السياسات المطلوبة فى المديين القصير والمتوسط حتى تستطيع مصر من خلال هذه الاتفاقية أن ترتقى بمستوى صناعاتها حتى تواكب التقدم التكنولوجى وذلك فى ظل إرساء اتفاقيات الجات الأسس الرئيسية لتحرير التجارة العالمية والتزام مصر بها ؟

---

*) بيانات اللجنة الأوروبية .

وللرد على بعض هذه التساؤلات يعن لنا الحديث أولا عن القدرة التنافسية :-

أولا : القدرة التنافسية لصادرات مصر الصناعية مقارنة ببعض الدول الأخرى التى وقعت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبى :

حيث يمكن توضيح بعض أبعاد واقع الصناعة المصرية فى الأسواق العالمية من خلال الاشارة الى الميزة التنافسية للصناعة المصرية .

حيث يشير تقرير التنافسية الذى أعده المنتدى الاقتصادى الدولى "دافوس" (٧) الى اعتلاء مصر المرتبة (٣٨) لعام ١٩٩٨ ويعنى ذلك تدهور مؤشر تنافسيتها مقارنة بعام ١٩٩٧ حيث احتلت المرتبة (٢٨) . حيث فسر التقرير الانخفاض الكبير فى ضوء التدهور النسبى فى العديد من مجالات التنافسية بصفة خاصة إلي كل ما يتعلق بالاجراءات الادارية .

من ناحية أخرى يشير تقرير التنافسية لافريقيا عام ١٩٩٨ والذى أعد مؤشرات التنافسية لثلاثة وعشرين دولة فى افريقيا إستنادا على ست مؤشرات الانفتاح ، الترتيبات الحكومية ، ظروف التمويل ، سوق العمل ، البنية الاساسية والاجراءات المؤسسية الى اعتلاء تونس المرتبة الثانية ، والمغرب الخامسة ، ومصر السادسة . وقد عزى التقرير المكانة المتميزة التى احتلتها تونس الى نجاحها فى تحقيق معدل نمو اقتصادى فى خلال عقد التسعينات يصل فى المتوسط الى ٤,٥% سنويا حيث اعتمدت تونس على تحقيق نمو فى التجارة فى ظل الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الأوروبى .

الميزة النسبية الصريحة للصناعة المصرية مقارنة ببعض الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة:

حيث تستند قيم الميزة النسبية الصريحة الى نتائج تقرير آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى (٨) (١٩٩٨) المعتمدة على التصنيف الصناعى الدولى USUC three digit level والمقدرة للسلع التى تحقق حصص عالية فى سوق التصدير المصرى وتتطابق وفقا لتصنيفى الصناعة والتجارة الدولية ISIC, ISTC, 321,322,352, 371,372 فضلا عن أن لهذه السلع تمثل ٦٠% من اجمالى صادرات الصناعة التحويلية عام ١٩٩٥ .

جدول رقم (١١)

الميزة المقارنة الصريحة [٩] فى الصناعة التحويلية

الـــــدولة	المنسوجات ٣٢١	الملابس ٣٢٢	الحديد والصلب ٣٧١	المعادن غير الحديدية ٣٧٢
مصر	٦,١٨	٣,٧٢	١,٦	٣,٠٤
الاردن	٠,٧٣	١,١٩	٠,١٢	٠,٢١
تونس	١,١٦	٢٠,١٣	٠,٣٦	٠,١٤
تركيا	٣,٤٨	٦,٨١	٣,١٥	٠,٦٦

المصدر :

Ministry of Economy, The International, Ibid, table (5.22), p.58.

ومن الجدول رقم (١١) يتضح أن أهم المجموعات السلعية الصناعية التى تنافس بـــها مصر فى التجارة العالمية هى تلك المرتبطة بالخيوط والنسيج والملابس الجـــاهزة والحديـد والصلب والمعادن عير الحديدية (الالمومنيوم ومنتجاته) . ويعنى ذلك أن الصادرات المصرية ترتبط اساسا بمبدأ الميزة النسبية والذى يعنى أن ميزة الدولة فى التجـــارة العالميـــة ترتبـط بانتاجها لسلع منخفضة التكلفة نتيجة لاعتماد هذا الانتاج على موارد محليـــة وليـس علـى تكنولوجيا متطورة أو عمالة متخصصة أو قدرات تسويقية . وذلـــك لان القـدرة التنافسـية للاقتصاد المصرى فى مجال التجارة العالمية تنبع من عوامل مرتبطة بالزراعة (القطـــن) أو بالخامات الطبيعية (الحديد أو الالمومنيوم) وهى سمة الصناعات التحويلية فى الاقتصاديـــات النامية ومن ضمنها مصر .

ويلاحظ استنادا على الميزة النسبية الصريحة أن تركيا وتونس تتنافسان بشـــدة مـع مصر فى مجال الملابس الجاهزة ، كذلك تتنافس تركيا مع مصر فى مجال المنسوجات ولكـن تتفوق مصر على كافة هذه الدول فى مجال المعادن غير الحديدية ، وهذا يعـــبر عـن شـدة التحدى الذى يواجه الصناعات المصرية المحققة للميزة التنافسية مع بعض الدول التى وقعـت مع الاتحاد الأوروبى اتفاقات للشراكة .

مؤشر تكلفة وحدة عنصر العمل Unit Labour Cost

حيث يعد هذا المتغير هام فى الصناعات التحويلية المصرية يحدد درجة النجاح فى التكيف مع الصدمات الخارجية ، وفى ظروف النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل تعتمد التنافسية الدولية على تحقيق الصناعة المحلية لمستوى ملائم لمتوسط تكلفة الوحدة من عنصر العمل بالمقارنة بمنافسيها من الدول الموقعين على اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى .

وتتضح أبعاد تنافسية الصناعة التحويلية في مجال الملابس فى ضوء المقارنة بين مؤشرات تكاليف وحدة العمل فى مصر وبعض منافسيها على مستوى تفصيلى للصناعات التحويلية ١٩٩٥ (جدول رقم ١٢) .

جدول رقم (١٢)
تكاليف وحدة العمل فى مصر فى عدة صناعات مختارة
وفى بعض الدول الموقعة على اتفاقات الشراكة
(بالنسبة لمستوى الولايات المتحدة)

الدولة	المنسوجات		الملابس		تجهيزات النقل		الأحذية	
	٨٠	١٩٩٥	٨٠	١٩٩٥	٨٠	١٩٩٥	٨٠	١٩٩٥
مصر	١,٢٨	١,٤٥	١,١٥	١,٠٢	١,٥٥	١,٤٨	١,٥٠	٠,٣٠
المغرب	١,١٦	١,٣٣	١,٤٥	١,٦٤	١,٣٣	١,٢٤	١,٤٦	–
تونس	١,٣٧	–	١,٢٤	–	٠,٩٥	–	١,١٥	–
تركيا	٠,٦٩	٠,٤٢	٠,٧١	٠,٣٩	٠,٩٨	٠,٦٣	١,٠٦	٠,٦٠

المصدر :-

UNCTAD, Trade and Development Report, 1998.

حيث تبرز الأرقام أنه فى معظم الحالات (باستثناء الملابس) تتجاوز تكاليف وحدة العمل فى فروع الصناعة المصرية نظائرها فى المغرب والتى تعتبر ضمن مجموعة منافس مصر فى شمال افريقيا . كذلك تقل تكاليف وحدة العمل فى تركيا عن نظائرها فى كافة الصناعات التحويلية المصرية باستثناء حالة صناعة الأحذية . وهو ما يستنتج منه توقع استمرار تحسن التنافسية النسبية فى هذه الأفرع الصناعية إذا تفوقت الزيادة فى انتاجية العمل

على الزيادة فى معدل الأجر الحقيقى بما يمثل عنصر ملائمة لقطاع الأعمال . حيث يمكن أن يجذب انخفاض تكاليف العمل التوسع فى المشروعات وإستيعاب العمالة العاطلة بعد توقيع اتفاق المشاركة المصرية / الأوروبية .

صناعات الغزل والنسيج والملابس والكيماويات كصناعات محركة للنمو داخل الصناعة التحويلية

تعتمد استراتيجية التنمية الاقتصادية على الانطلاقة الانتاجية لمجموعة القطاعات السلعية كأحد المحاور الرئيسية والمحرك لتفاعل مقومات الدفع الانتاجى والتى يترتب عليها تعظيم الصادرات من المنتجات المصرية وتحسين الميزان التجارى . وفى نطاق تلك المجموعة يشكل ناتج قطاع الصناعة نحو ٣٩,٥% من جملة ناتجها حيث ينمو بمعدل ٩.٩% فى عام ٩٩/٩٨ . وتسعى خطة ٢٠٠٠/٩٩ الى تعظيم الناتج فى مختلفة الأنشطة الصناعية من خلال زيادة درجة التصنيع المحلى وإستيعاب التقنية الجديدة والتكنولوجيا المتطورة لايجاد ميزة تنافسية للصناعة الوطنية مع التأكيد على أن الصناعات الصغيرة والمغذية للصناعات الثقيلة من العناصر الدافعة للتنمية الصناعية . حيث يستند تقدم القطاع الصناعى على وجود قاعدة عريضة من تلك الصناعات . وتتوقع الخطة أن يتحقق ٣١% من ناتج القطاع الصناعى من نشاط صناعات الغزل والنسيج حيث ينمو ناتجها بمعدل ٨,٦% ليرتفع قيمته الى نحو ١٧,٥ مليون جنيه ، كما يتحقق نحو ٢٧,٥% من نشاط الصناعات الكيماوية والذى ينمو بمعدل ١٢,٩% تمثل نحو ١,٨ مليار جنيه زيادة عن الناتج المتحقق فى ١٩٩٩/٩٨ . ويمثل كل من ناتج الصناعات الغذائية البالغ ٩,٢ مليار جنيه وناتج الصناعات الهندسية البالغ ٩,١ مليار جنيه نحو ١٦,٢% من جملة الناتج الصناعى محققين نموا يبلغ ٧,٦% ، ١١,١% على الترتيب [١٠].

جدول رقم (١٣)

ناتج القطاع الصناعى حسب الأنشطة

بالمليار جنيه

البيان	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	الوزن النسبى %	معدل النمو %
صناعات غذائية	٨,٥٢	٩,١٦	١٦,٢	٧,٦
صناعات غزل ونسيج	١٦,١١	١٧,٤٨	٣١,٠	٨,٦
صناعات كيماوية	١٣,٧	١٥,٤٩	٢٧,٥	١٢,٩
صناعات معدنية	٤,١٥	٤,٤٦	٧,٩	٧,٦
صناعات هندسية	٨,٢١	٩,١	١٦,٢	١١,١
صناعات استخراجية	٠,٦٣	٠,٦٧	١,٢	٦.٦
جملـــــة	٥١,٣٣	٥٦,٣٩	١٠٠	٩.٩

المصدر :

وزارة التخطيط ، خطة التنمية ، المرجع السابق مباشرة ، جدول رقم (٥٥) ، ص ٢٧٩ .

ويوضح الجدول رقم (١٣) ان استراتيجية التنمية تستند على قاعدة صناعية واســـعة تمتد من الصناعات كثيفة العمالة (المنسوجات والغزل والملابس ، الصناعات الغذائية) بـوزن نسبى يقارب ٤٧% من الناتج الى صناعات كثيفة التكنولوجيا (الصناعات الكيماوية ، منتجات الصيدلانية ومساحيق التجميل ..) وذات وزن نسبى ٨% الى صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وهى الصناعات المعدنية (الالمومنيوم ، الصلب..)ووزن نسبى ١٦% من اجمالى الناتج ، أما الصناعات الديناميكية فى النمو فتتمثل فى الصناعات الكيماوية وتحقق أعلى معدل نمو بيـــن فروع الصناعات التحويلية ١٢,٩% تليها الصناعات الهندسية ١١,١% وتنطلق مـــن قـاعدة صناعية متواضعة نسبيا ثم صناعات الغزل والنسيج والملابس ٨,٦% .

ثانيا : نمط التحرير الذى تستند اليه اتفاقية المشاركة المصرية/ الأوروبية

وفقا للاطار النهائى للتفاوض قبل التوقيع على الاتفاقية سيتم التحرير خلال الستة عشر سنة القادمة بعد دخول الاتفاقية حيز "تنفيذ (أى بعد ١٩ سنة) وستنقسم عملية التحرير الى أربع مراحل :-

المرحلة لأولى : تبدأ بخفض الرسوم الجمركية على مدخلات الانتاج بشكل مواد خام والآلات التى لا تنتجها مصر خلال ثلاث سنوات (وتشمل القائمة الأولى السلع التى تتراوح الضريبة الجمركية عليها من ١ الى ١٠% وهى المواد الخام والسلع الرأسمالية) .

المرحلة الثانية : وتبدأ من السنة الرابعة لتنفيذ الاتفاقية وتشمل المنتجات التى تبلغ التعريفة الجمركية عليها على مدى ٦ سنوات (من السنة الرابعة حتى السنة التاسعة) حيث سيتم تحرير المكونات الصناعية وتضم القائمة المنتجات التى تبلغ التعريفة الجمركية عليها من ١٠% الى ٣٠% . أما تحرير القائمتين الثالثة والرابعة فتبدأ من السنة السابعة لتنفيذ الاتفاقية وتشمل المنتجات التى تبلغ التعريفة الجمركية عليها حاليا أكثر من ٣٠% وهى المنتجات التى يهتم الاقتصاد المصرى بحمايتها مثل الأجهزة الكهربائية وقطع غيار السيارات وغيرها [١١].

ويعنى ذلك تخفيض تكلفة المنتج المحلى دون المساس بالمنتج النهائى أى يظل الاتفاق يدعم المنتج لمدة ١٠ سنوات عن طريق تخفيض مدخلاته وإعطائه برامج لتحديث الصناعة والتعليم والصحة والتنمية البشرية وتنمية جنوب سيناء ودعم التجارة الخارجية ودعم قدراتها التنافسية وبعد عشر سنوات تبدأ بتخفيض الحماية على مخرجات الصناعة المصرية .

ثالثا : كيف يؤثر اتفاق الشراكة المصرية / الأوروبية على فروع الصناعة التحويلية ومن ثم على النمو الاقتصادى (نظرة عامة)

ما الذى يعنيه اتفاق المشاركة لكل فرع من فروع الصناعة التحويلية على حدة ، وما الجديد الذى سيأتى به لحث الصناعات المختلفة على تحسين انتاجها واتباع أفضل السياسات؟

فمن الواضح أن اشتداد وحدة المنافسة سيترتب عليه توسع بعض الصناعات وإنكماش البعض الآخر . فمن المؤكد أن هذه العملية ستصاحب باعادة تخصيص الموارد لزيادة النمو الاقتصادى ويصعب حينئذ التكهن بالفروع الصناعية التى ستتأثر بالاتفاق . فالحصيلة ستتوقف في التحليل النهائى على طبيعة الصناعة المعنية أى مرونة سوق العمل وإستجابة الاستثمار من القطاع الخاص مما يتطلب مراجعة اتجاهات أنماط الحماية ، حجم الواردات ، مبيعات الصادرات في كل فرع صناعى . فمن المعروف بالنسبة لكل فرع صناعى أن البيانات عن الانفتاح التجارى (نسبة المستلزمات المستوردة / اجمالى المستلزمات ، نسبة الصادرات / اجمالى الناتج) ومستويات الحماية تساعد على تحديد الضغوط لتعديل الأوضاع . فالصناعات التى تستفيد من مستويات الحماية المرتفعة والتى يكون حجم وارداتها منخفضا كنسبة من الاستهلاك المحلى أو تكون صادراتها محدودة كنسبة من الانتاج هى التى يحتمل غالبا أن تواجه ضغطا كبيرا لكى تقوم بتعديل أوضاعها .

وكما تشير تحليلات الجدول السابق رقم (١٣) يتضح أن أكثر فروع الصناعة تحريكا للنمو الاقتصادى للقطاع هى صناعات الغزل والنسيج والكيماوية والتى تشكل حصتها ما يقترب من ثلثى الناتج المحلى لقطاع الصناعة التحويلية ، فإن التحليلات التالية للورقة ستركز على هذه الفروع (الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ثم الصناعات الكيماوية وبالأخص الدوائية) .

وقبل الولوج نحو تتبع آثار الاتفاق داخل الفرعين المذكورين نستعرض المكون النسبى للواردات فى تغذية فروع الصناعة المختلفة ثم نسبة الصادرات / الناتج لفروع الصناعة المعنية .

المكون النسبى للواردات في تغذية فروع الصناعة التحويلية المختلفة

يوضح جدول رقم (١٤) ارتفاع المكون النسبى للواردات فى تغذية قطاع الصناعة حيث تظهر فروع صناعة البترول كأقل فروع الصناعة اعتماداعلى الواردات بينما ترتفع قليلا

نسبة اعتماد فروع صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات المعدنية الاساسية (حيث تصل نسبة الواردات المستوردة الى اجمالى الواردات للفروع المناظرة الى أقل من ٢٥%) وهى صناعات وسيطة ونهائية . كذلك ترتفع نسبة المكون الاستيرادى الى ما يتجاوز قليلا ٣٠% فى الصناعات الغذائية ، المشروبات ، الطبع والنشر وهى صناعات استهلاكية نهائية . وتعتمد باقى فروع الصناعة التحويلية على العالم الخارجى فى تلبية احتياجاتها أمثال الصناعات الكيماوية ، الهندسية (وسائل النقل ، الآلات غير الكهربية والآلات والمعدات ، الكاوتشوك وهى صناعات فى غالبيتها رأسمالية ونهائية وتعكس ضعف قاعدة الصناعات الرأسمالية فى مصر بشكل يجعل الاقتصاد أكثر حساسية لسياسات الاستيراد وسعر الصرف والصدمات الخارجية والاتفاقيات التجارية العالمية .

والنتيجة المستخلصة تشير الى نمط التسرب الكبير للخارج فى عملية الانتاج الصناعى فى مصر تتمثل فى اعتماد القطاع أساسا على المدخلات المغذية من العالم الخارجى الأمر الذى ينعكس فى ارتفاع نسبة الواردات الصناعية الوسيطة الى إجمالى الواردات الى ٤٢% عامى ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ وكذلك وصول نسبة الواردات الصناعية (الوسيطة الاستثمارية) الى الواردات الكلية الى ما يتجاوز ٧٥% [١٢] خلال نفس العامين وهى نسبة مرتفعة الى حد كبير .

إلا ان ما تجدر الاشارة اليه أن الاتجاهات الحديثة تعضد تناقص هذه النسب حيث تستهدف الخطة توفير مستلزمات الانتاج المستوردة بعد اقامة المزيد من الصناعات المغذية والمتوسطة والتى توليها الخطة اهتماما متزايدا . وكذلك تدل المؤشرات على تراجع الاستيراد من بعض السلع الهامة من مستلزمات الانتاج وخاصة التى توافر لها مخزون كبير كالأسمدة والمنظفات الصناعية واطارات الكاوتشوك الخارجى والداخلى والمصنوعات الخزفية والحديد والصلب والأسمنت والورق والخشب . كذلك قدرت الخطة أن تنخفض الواردات الوسيطة بنحو ٩,٧% [١٣] . ومع ذلك فهذا النمط من العلاقات المحلية المتسم بروابط قوية مع العالم الخارجى كان من الممكن قبوله لو إقترن بارتفاع فى الصادرات الصناعية الى الناتج . حيث تزداد درجة كفاءة الفرع الصناعى كلما زادت قدرته على التصدير وزاد نصيبه من الصادرات . إذ أن هذا يعتبر أحد الشروط الاساسية للمنافسة فى الأسواق العالمية .

جدول رقم (١٤)

نسبة المستلزمات المستوردة واجمالى المستلزمات لعام ١٩٩٧/٩٦

الصناعات	المستلزمات المستوردة	اجمالى المستلزمات	نسبة المستلزمات المستوردة/اجمالى المستلزمات
النباتى	١١٨٥٥٠٨	٥١٦٠٠٠٠	٢٣,٠
الحيوانى	٨٠٦٤٤٢	٨٩٤٧٩٩٨	٩,٠
الحلج واللبس	٢٦٥١٢٩	٤١٤٨٠٦٣	٦,٤
المناجم والمحاجر	٤٤٧١٩	٢٢٤١٠٠	٢٠,٠
البترول الخام	١١١٤٤٤	٢٢٤٥٠٠٠	٥,٠
الصناعات الغذائية	٧٩٤٤٦٩٢	٢٥٤٧٩٢٠٠	٣١,٢
المشروبات	٢٦٣٣٦٤	٧١٢٤٠٠	٣٧,٠
السجاير والسيجار	٨٨٩٦٨٦	١١٧١٠٠٠	٧٦,٠
الغزل والنسيج	١٦٧٠١٠٥	٩٣٧٥٣٠٠	١٧,٨
الملابس الجاهزة	٢١٦٤٧٨٨	٨٩٦٤٠٠١	٢٤,١
خشب واثاث	١٤٧٨٤١٥	١٩٥٩٦٠٠	٧٥,٤
الورق / الكرتون	٤٢٤١٨٠	٦٧٦٠٠٠	٦٢,٧
الطبع والنشر	٦٠٦٢٢٥	١٨٩٦٣٠٠	٣٢,٠
جلود والصناعات الجلدية	٢١٢٧٣٩	٥٤٩٥٠٠	٣٨,٧
كاوتشوك	٢٠٦٧٣٣	٢٩٢٦٠٠	٧٠,٧
الصناعات الكيماوية	٣١٥٨٣٠٣	٥٧٤٨٠٠٠	٥٤,٩
منتجات بترول	٦٩٣٠٦	٦٤٣١٠٠٠	١,١
منتجات تقطير فحم	٤٢٤٢٥٦	٥٢٣٠٠٠	٨١,١
	١٤٦٦٨٥١	٢٨٠٨٧٠٠	٥٢,٢
صناعات معدنية اساسية	١٥٩٤٩٤٦	٦٤١٤٨٠٠	٢٤,٩
منتجات معدنية	٨١٥٨٤١	١٣٧٠٦٠٠	٥٩,٥
الآلات غير كهربية	٢٢٤١٣٤	٣١٧٠٠٠	٧٠,٧
الآلات كهربائية	١٢٦٢٠٧٩	٢١٣٨٣٠٠	٥٩,٠
وسائل نقل	١٦٨٤٩١٤	٢٦٠١٦٠٠	٦٤,٨
صناعات متنوعة	٦١٣٤٨٩	١٤٣٠٥٠٠	٤٢,٩
كهرباء	٤٢٢٠٩١	٢٤٩٠٠٠٠	١٧,٠
تشييد وصيانة	٤٨٣٠٦٨٨	١٦٠٨٠٠٢٧	٣٠,٠
نقل ومواصلات	٢٣٦٤٥٠٨	٧٩٠٥٠٠٠	٢٩,٩
تجارة ومال وتأمين	٥٠٧٠٦٥٦	١٦٨١٨٠٠٠	٣٠,٢
مطاعم وفنادق	٧١٥٣٠٩	٣٢٦٠٠٠	٢١٩,٤
اسكان ومرافق	٧١٤٠	٣٥٠٠٠٠	٢,٠
خدمات شخصية واخرى	١٣٩٣٩٧٤	٧١٩٩٠٠٠	١٩,٤

المصدر : وزارة التخطيط ، مصفوفة التشابك الاقتصادى لعام ١٩٩٧/٩٦ .

نسبة الصادرات / الناتج لفروع الصناعة التحويلية

حيث تشير بيانات جدول رقم (١٥) ان اكثر الفروع الصناعية انفتاحا على الصادرات هى حلج القطن ، والغزل والنسيج ، وتكرير البترول ، والآلات حيث تتجاوز نسبة الصادرات الى الناتج ١٠% عام ١٩٩٤ . وهو ما ينبغى معه ان تكون هذه الفروع الصناعية قادرة على المحافظة على انتاجها الحالى وزيادته بعد توقيع اتفاق المشاركة .

كذلك تواجه الصناعات الغذائية ، المنتجات الخشبية ، الورق والطباعة ، الآلات ووسائل النقل ، والكيماويات منافسة شديدة من الواردات . فى الوقت الذى تقل حصة صادراتها الى الناتج الى أقل من ١٠% .

إلا ان المؤشرات المستخلصة من تقديرات الخطة لعام٩٩/٢٠٠٠من جدول رقم (١٦) تشير الى أن فروع صناعية مثل الصناعات الغذائية ، الملابس الجاهزة ، والاحذية والجلود والصناعات الجلدية والكيماوية والصناعات المعدنية الأساسية قد اضيفت الى قائمة الصناعات الموجهة تصديريا والتى تعضد إندماجها مع الاقتصاد العالمى خلال نهاية التسعينات مقارنة بعام ١٩٩٤ وهو ما يتمشى مع التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية نحو مزيد من الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمى وتوجيه الاستثمارات اللازمة لمشاريع التصدير القادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية مع الخروج من دائرة الصادرات التقليدية الى صادرات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وذلك بالترويج لمشاريع نوعية متميزة وتكثيف الاستثمارات فيها مع اقامة علاقات تعاون لتوفير التكنولوجيا المتقدمة . وتستهدف الخطة تحسين جودة المنتجات وتعظيم نشاط التسويق والترويج لرفع الكفاءة الانتاجية والتسويقية وزيادة معدل نمو الصناعات التحويلية بمعدل ٢,٠١% . وتستند الخطة فى ذلك الى زيادة الصادرات من الصناعات الهندسية بمعدل ٢٩,٧% ويضطلع القطاع الخاص والاستثمارى بالدور الأكبر فى الزيادة المستهدفة فى ضوء تحقيقه لمعدلات نمو عالية فى تصدير منتجات هذه الصناعات والى زيادة الصادرات من صناعة الغزل والنسيج بمعدل ٢١,١% وبصفة خاصة صادرات الملابس والمصنوعات الجاهزة والأقمشة القطنية والتى أصبحت تتمتع بدرجة عالية من الجودة وكذلك الصناعات الغذائية بمعدل ١٨,٩% والصناعات من مواد البناء والحراريات بمعدل ٢٥% وبصفة خاصة المصنوعات الخزفية والصناعات المعدنية بمعدل ١٧,١% والتعدينية بمعدل ٢١,٤% . هذا الى جانب معدلات عالية من صناعة الجلود والأثاثات الخشبية وغيرها من الصناعات التى تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية فى السوق العالمية ، ولذلك تتجه الاستثمارات

جدول رقم (١٥)

الحماية وأنصبة التجارة لعامى ٩٤، ١٩٩٦ (٤)

فروع الصناعة	الرسوم الجمركية ١٩٩٤	معدل الحماية الفعلية ١٩٩٤ (١)	الرسوم الجمركية ١٩٩٦ (٣)	معدل الحماية الفعلية ١٩٩٦	معدل الحماية الفعلية ٢٠١٠ (٢)	الواردات /الاستهلاك الظاهرى ١٩٩٤	الصادرات / الناتج ١٩٩٤
الصناعات الغذائية	٦,٨	٥٩	٢٣,٦	٤٣,٧	-١١	٢٩,١	١,٩
حلج القطن	١٧,٣	٩	٥,٠	-٧١,٤	-٢٣	١٢,٢	٤٠,٩
غزل ونسيج	٢٣,٣	٣٨	٣٤,٣	٤٦,٧	-٢٤	١٠,٩	٢٢,٧
ملابس	٥٣,٧	١٤٧	٥٣,٨	٦٠,٣	٧٧	٠,٣	٩,٦
جلود	٣٤,٨	١٣	٣٠,٩	٣٧,٩	-٢٢	١,٥	٥,٧
احذية	٥١,٨	٢٦٧	٥١	٦٧,٤	٣٣	١.١	٠,١
منتجات خشبية	٨,١	٥٤	٢٩,١	٢٩,٨	-٢٠	٤٨,٨	٠,٧
الاثاث	٤٦,٩	١٠٧	٤٨,٠	٥٧,٣	-١٠,٠	٠,٢	٤,٢
الورق والطباعة	١٣,٣	٥٢	٢٧,٥	٢٨,٨	-٢٩	٣٢,٥	٦,٩
الكيماويات	٨,٩	-١٢	١٥,٣	١٣,٨	-٦٤	٤٣,٢	٦,٧
تكرير البترول	٧,١	٤٥	١١,٩	١٤,٧	-٢٥	٩,٤	١٣,٨
المطاط / البلاستيك	١٥,٦	١٦	٢٠,١	٢٤,٦	-١٠	٣٨,٧	٤,٩
السيراميك	٤٣,٥	٩٨	٢٢,٣	٣٠,٠	٣٦	٢٣,٩	٣,٩
الزجاج	٢٩,٦	٩١		٣٤,١	٤	٢٥,٧	٤,٧
المنتجات المعدنية	١٨,١	٢١	١٩,٧	٢٢,٠	-١٠	٤,٧	٠,١
الحديد والصلب	١٧,٢	٩			٢	١٦,٨	٣.٣
الآلات	١٧,٩	٢٠	١٥,٧	١٣,١	-٢٨	٦١,٣	١٥,٠
معدات النقل	٤١,٢	٦٥	٢٨,٩	٣٠,٩	-٢٠	٥٥,٣	٤,٦
أخرى	١٩.٣	٢٣	٣٨,٠	-٨,٠	-٨	٤٥,٤	٩,٦
متوسط الصناعة التحويلية		٥١		٣٠,٠	-٩		

المصدر :

* عمود الرسوم الجمركية والحماية الفعلية ١٩٩٤ ، الواردات /الاستهلاك ، الصادرات/ الناتج مستقاه من دراسة :-

- أحمد جلال وبرنارد هوكمان ، "مصر واتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى" ، ترجمة (سمير كريم) ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم ٩٦٠٣ ، ١٩٩٦ ، جدول رقم (٤) ، ص ٢٠.

* أما أعمدة الرسوم الجمركية والحماية الفعلية لعام ١٩٩٦ ، مقتبس من دراسة :-

- وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعى فى مصر ، يناير ١٩٩٨ ، جدول رقم (٩٠) ، ص ٣٨٥ .

(١) يتضمن معدل الحماية الفعلية لعام ١٩٩٤ نسبة مقترضة تعادل ١٥% للخدمات .

(٢) يفترض التنفيذ الكامل لاتفاق المشاركة ولكن بدون تخفيض فى معدلات الرسوم الجمركية على الخدمات .

(٣) من غير المعروف ما إذا كانت الرسوم الجمركية المدونة فى الجدول ومستقاه من دراسة :

- وزارة الصناعة ، حوافز الاستثمار ، قد تضمنت قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٧) لسنة ١٩٩٦ بشأن خفض التعريفة الجمركية على ٢٥ سلعة رأسمالية تشكل مستلزمات الصناعات الهامة المحلية حيث تم تخفيضها كحد أدنى ١٠% وتشمل مضخات ومحركات ديزل ومحولات كهربائية ومكانس لصناعة ألواح الألياف والفلين والخشب . كما شملت التعديلات فى هيكل التعريفات الجمركية فى ظل القرار الجمهورى رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٩٧ تخفيض فى التعريفات لمستلزمات وخامات الصناعات النسيجية وبعض مستلزمات صناعة الطباعة وبرامج التشغيل للحواسب من ٣% الى ٥% وعلى شباك الصيد ونماذج تفصيل الملابس وهى فى غالبيتها تركز على مستلزمات ومدخلات رأسمالية للصناعات المختلفة وبالأخص الغزل والنسيج والملابس والطباعة .

وفى هذا الصدد يرجى الرجوع الى :-

- فادية عبد السلام ، "دور السياسة المالية فى ادارة التجارة الخارجية خلال التسعينات" فى "ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٧ ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ١٠٢ -١٠٣ .

(٤) جارى حاليا تحديد حسابات معدل الحماية الفعلية فى إطار المشروع المشترك بين UNDP ومعهد التخطيط القومى ووزارة التخطيط والتعاون الدولى عن الشراكة المصرية - الأوروبية .

جدول رقم (١٦)

نسبة الصادرات / الناتج فى عام ٩٩/٢٠٠٠

(القيمة بالمليون جنيه)

الصناعات		الناتج	الصادرات	الصادرات/الناتج
الصناعات الغذائية	٦	٥٧٥٥,٧٣٦	٢٣٧٩,٨	٤١,٣
المشروبات	٧	١٦١٠,٠٦	٩٣,٣	٥,٨
السجاير والسيجار	٨	٣٢٠٩,٠١٤	١٣٥,١	٤,٢
الغزل والنسيج	٩	٧٨٣٦,٥٧	٢٥٥٤,٨	٣٢,٦
الملابس الجاهزة والأحذية	١٠	١٠٣٠٨,١٣	٣١٩٤,٨	٣١,٠
الخشب والاثاثات الخشبية	١١	٢١٩١,٣٣٩	١٧١,٧	٧,٨
الورق ومنتجاتهما	١٢	١٠٠٧,٦٩٧	٥٢,١	٥,٢
الطبع والنشر	١٣	١٥٦١,٢٩٣	٥٢,١	٧,٦
الجلود والصناعات الجلدية	١٤	٧١٨,٨٧٣	١٧٠,٣	٢٣,٧
الكاوتشوك ومنتجاته	١٥	٣٢٨,٨٨٦	٥٧,٥	١٧,٥
الصناعات الكيماوية	١٦	٤٨٢٧,٤٩٧	٢٢٨٦,٤	٤٧,٤
منتجات البترول	١٧	٣٤٨٥,١٣٩	٢٢٨٦,٤	١١٦,٦
منتجات تقطير الفحم	١٨	١٩٨,٢٩٣	٢٢٨٦,٤	٨٤,٥
مصنوعات من خامات غير معدنية	١٩	٧٥٠٠,٣٣٩	٦٤٣,٨	٨,٥
الصناعات المعدنية الاساسية	٢٠	٤٦٩٥,٩٨٥	١٣٢١,١	٢٨,١
المنتجات المعدنية	٢١	١٥٩٣,٥٥٦	٢٢١,٣	١٣,٩
الآلات غير الكهربية	٢٢	٣٧٧,٠٧٥	٥٢,٥	١٣,٩
الآلات الكهربية	٢٣	١٩٦٥,٥٧٨	١٦٠,٤	٨,٢
وسائل النقل	٢٤	٣٠٢٦,١١٦	٣٤٦,٢	١١,٤
صناعات متنوعة	٢٥	٩٥٤,٠٦٣	٩٢٤,٧	٩٦,٩

المصدر :

- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٩/٢٠٠٠ ، العام الثالث من الخطة الخمسية الرابعة (٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) ، المجلد الأول ، المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية .

الى نشاط خدمات التصدير وتشجيع الشركات المنتجة والمصدرة على تأسيس شركات تسويقية كبرى تقوم بالترويج والتسويق من خلال مكانتها فى الخارج [١٤] .

الاثار المتوقعة لاتفاقية المشاركة على الحماية الفعلية

تشير القراءة المتأنية لجدول رقم (١٥) ان معدلات الحماية الفعالة قد شهدت انخفاضا ملموسا بين عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ . ففى عام ١٩٩٤ كان يوجد عددا من الانشطة الصناعية التى تتمتع بحماية فعالة مرتفعة (اكثر من ١٠٠) هى الملابس والاحذية والاثاث . ويأتى بعد هذه القطاعات الصناعات الغذائية ، والمنتجات الخشبية ، والورق والطباعة والسيراميك والزجاج ومعدات النقل حيث تتراوح معدلات الحماية الفعالة لها ما بين ٥٠ الى ٩٨% .

أما فى عام ١٩٩٦ فتجدر ملاحظة انه باستثناء حلج القطن والذى يحقق حماية فعالة سالبة نتيجة اسعار محلية للقطن تقل عن الأسعار العالمية وذلك قبل تطبيق سعر الضمان مؤخرا [١٥] لا يوجد نشاط يزيد معدل الحماية الفعالة له عن ٧٠% . أما الصناعات الكيماوية والتى شهدت معدل حماية فعال سالب (-١٢) خلال عام ١٩٩٤ فقد تمتعت بحماية فعالة موجبة [١٦] (١٣,٨) خلال عام ١٩٩٦ . حيث يلاحظ أن هيكل التعريفة القائم حتى عام ١٩٩٦ حتى بعد الأخذ بنظام التعريفة المنسقة فى عام ١٩٩٤ يغلب الهدف المالى الجبائى على الهدف الاقتصادى (تشجيع النشاط الاقتصادى) . حيث تصبح الضريبة أقرب الى أدوات السياسة المالية منها الى أدوات السياسة التجارية والصناعية .

إن المعدل الفعال لحماية الصناعة يظل مرتفعا حتى بعد التنفيذ الكامل للاتفاق كما يشير جدول رقم (١٥) . وكذلك فإن نمط التحرير الذى تستند اليه اتفاقية المشاركة المصرية / الأوروبية يؤدى الى رفع درجة الحماية الفعلية المكفولة للصناعات المصرية نتيجة تحرير المواد الأولية ومدخلات الانتاج والسلع الرأسمالية فى بداية المرحلة الانتقالية مع استمرار

الحماية للمنتجات النهائية حتى أواخر المرحلة الانتقالية الأمر الذى يزيد من هامش أرباح الصناعات الوطنية فى ضوء أن الضريبة الجمركية على الخامات والآلات ستصل الى الصفر. فبعض الصناعات كالجلود والورق والطباعة والكيماويات والآلات التى تقوم بتصدير نسب تتراوح ما بين ٦% - ١٥% من انتاجها (جدول رقم ١٥) (أو ٦% - ٤٧% حسب تقديرات الخطة جدول رقم ١٦) إلا أن معظم هذه الصناعات يتوقع أن تواجه بمنافسة شديدة من الورادات حيث تتراوح نسب الواردات / الاستهلاك الظاهرى ما بين ٣٠-٦٠% (ويتوقع أن تكون هذه النسب قد انخفضت وفقا لتقديرات الخطة كما سبقت الاشارة) . وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الغذائية والمنتجات الخشبية وصناعة المطاط والبلاستيك والسيراميك والزجاج ومعدات النقل حيث فى بعض الأحوال يتضمن ذلك مكونات أو مدخلات وسيطة تم تصنيعها أو تجميعها فى مصر (جدول رقم ١٤) . وكلما قل الحافز على القيام بعمليات التصنيع أو التجميع كما فى صناعة وسائل النقل حيث يشير جدول رقم (١٤) الى أن نسبة المستلزمات المستوردة الى اجمالى المستلزمات تصل فى المتوسط الى ٦٥% [١٧] .

وفقا للمؤشرات المحسوبة فى جدول رقم (١٥) نلاحظ أن أكبر هبوط متوقع فى الحماية الفعالة سيحدث فى صناعة الأحذية السراميك والأثاث والزجاج والمنتجات الزجاجية والورق والطباعة ومعدات النقل والملابس والصناعات الغذائية . ومع هذا فإن بعضا من الصناعات السابقة وهى الأحذية والسيراميك والملابس [١٨] ستستمر فى الاستفادة بدرجة كبيرة من المعدلات الفعالة للحماية المرتفعة نسبيا حتى نهاية فترة الستة عشر المحددة للانتقال الى التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى (وذلك بافتراض سريان الاطار النهائى) وهى تخص المنتجات النهائية المنافسة وحتى تكون الصناعات قد استعدت وحلت مشاكلها الادارية والتمويلية واعادة هيكلتها وحسنت انتاجها وانتجت أنماطا جديدة واستفادت من التدريب ومراكز التكنولوجيا .

وعلى النقيض من ذلك فإن صناعات الأثاث والورق والطباعة ومعدات النقل والتى تتمتع بمعدلات حماية مرتفعة حاليا (جدول رقم ١٥) ستكون معدلات حمايتها سالبة .

ان هناك بعض الآراء تتوقع احتمال تحول التجارة من الموردين الآخرين نحو منتجات الاتحاد الأوروبى . وترى الدراسة الحالية أن اثر التحويل Diversion سيكون محدودا بالنسبة للآلات والمواد الكيماوية ووسائل النقل حيث أنه معروفا أن الآلات والكيماويات تستورد بصفة أساسية من أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة ، وان معدلات التعريفة الجمركية السائدة عليها تعتبر نسبيا منخفضة جدول رقم (١٥) . مما يتوقع معه أن يكون أثر التحويل محدود إذا تأخر تحرير تجارة مصر مع الدول الأخرى .

وقد يكون من تبعات ذلك احداث اضرار ببعض الصناعات ومنها صناعات اجنبية اقيمت فى مصر للاستفادة من الحماية الجمركية . ووفقا لآراء مؤيدة للمشاركة فإن اتفاق المشاركة قد يسهم فى انفتاح الاقتصاد المصرى ويقلل تكاليف الانتاج ويخضع المشروعات الصناعية المحلية لمزيد من المنافسة وغالبا يسهم فى جذب قدر أكبر من الاستثمار الاجنبى المباشر (سنعود الى هذه النقطة عند الحديث عن الآفاق المتوقعة للانفاق على قطاعات الغزل والمنسوجات والملابس والادوية) . وعليه فإن المكاسب المتوقعة من الكفاءة وتحول الموارد الى قطاعات التصدير يتطلب تخفيض الرسوم الجمركية على السلع التى ليس منشؤها الاتحاد الأوروبى فقط وذلك بهدف تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الدولية .

كذلك فإن التخلص من الحواجز التجارية الموجهة ضد الشركاء الاقليميين فى المشاركة من شأنه أن يشجع الاستثمارات التى تقوم بها المنشآت المحلية والاجنبية للاستفادة من الأسواق الاقليمية وفضلا عن الميزة التى ينطوى عليها موقع مصر الجغرافى والتنوع النسبى فى قاعدتها الصناعية قد شجع ذلك مصر للدخول مع الدول العربية فى ظل اتفاقيات التجارة الحرة فى محادثات للاتفاق على قواعد مشتركة بشأن شهادة المنشأ للاستفادة من قاعدة المنشأ التراكمية فى اتفاق الشراكة المصرية / الأوروبية .

قد تكون احد الآراء المعارضة لتحرير الصناعة على مراحل وهو نفس النهج الذى اتبعه الاطار النهائى للاتفاق المصرى / الأوروبى وضرورة ان يكون على جميع الصناعات بنفس الدرجة وإلا حدثت تشوهات نتيجة تمتع بعض الصناعات بحماية كبيرة وصناعات أخرى بحماية أقل من خلال تصميم التعريفة الجمركية ، الأمر الذى يستتبعه توجيه الموارد وجذب الاستثمارات فى اتجاهات خاطئة قد لا تتفق واعتبارات الميزة النسبية والتنافسية . فإنخفاض الجمارك سريعا على الآلات والمستلزمات الخام تمثل دعما اضافيا لمنتج الملابس الجاهزة مما يزيد درجة حمايته من المنافسة الدولية دون اعطائه الفرصة

لتجهيز الصناعة للمنافسة الدولية. حيث أنه من المعروف فى الاطار النهائى للاتفاق سيتم فى المرحلة النهائية فتح الأبواب أمام المنافسة مما يشكك فى قدرته واستمراره فى الصمود أمام الاستيراد .

وإذا كانت بعض الآراء ترى أن الاتفاق قد لا يتضمن تغييرات كبيرة سوى فى قطاع الصناعة وان المكسب الحقيقى يكمن فى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فإن الاتفاقية فى حد ذاتها لا تتضمن اجراءات تتعلق بجذب الاستثمار الاجنبى ووضوح فى المجالات التى يمكن أن يدخل فيها وتقليل درجة احساس المستثمر الأجنبى بالمخاطر . فهناك فرص للمشروعات المشتركة بما يخلق طاقات تصديرية كبيرة فى الصناعات مثل الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، والأغطية ، والمنتجات الجلدية ، والصناعات المعدنية ، ومواد البناء والحراريات والزجاج ، والصناعات الغذائية ، والكهربية ، والبرمجيات ، والصناعات الاتوماتيكية **Automotive** [١٩] . ويستطيع الاتحاد الأوروبى أن يضمن اتفاق المشاركة معاملة تفضيلية للواردات المصرية المصنعة ونصف المصنعة (بدلالة الميزة السعرية مقارنة بالواردات من الدول الأخرى) ، كما يمكن أن توفر نظاما شاملا ملائما للتفضيلات التجارية المرتبطة بالاستثمار مع مصر . وبحيث يتم تحرير المنتجات النهائية ذات المنشأ الأوروبى والتى تصدر الى مصر وذات مكونات صناعية مصرية بنسبة معينة . وفى ظل هذه الظروف يمكن لرأس المال الأوروبى الحصول على مزيد من المزايا من تكثيف الاستثمار فى مصر .

وفيما يخص الأثر المتوقع للاتفاق على تقليص القيود الادارية والتنظيمية والمؤسسية تتوصل احدى الدراسات [٢٠] .الى ان هذه العوائق تنطبق على نحو ٢٥% من واردات السلع الرأسمالية والمواد الخام ، وتضم مستويات جودة المنتج (الرقابة على الجودة) والاجراءات الجمركية الأخرى (التثمين التصنيف الاجراءات الروتينية المعوقة) . حيث يتوقع أن يتم التخلص من بعض هذه المعوقات أو تخفيضها عند تنفيذ الاتفاق إلا أن مدى وحجم هذه التخفيضات يعتمد بدرجة كبيرة على جدية التنفيذ حيث يستنتج ان الغاء الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبى مصحوبا بزيادة مقترضة قدرها ١% فى أسعار الصادرات المصرية نظرا لتخفيض تكاليف اجراء الاختبارات وتكلفة الشهادات المطلوبة فى دول الاتحاد فضلا عن نسبة ٨% زيادة فى اسعار صادرات المنتجات الزراعية والملابس بما يترتب عليه

زيادة بنسبة لا تزيد عن ٠,٢% من اجمالى الناتج المحلى إلا أنه فى حالة افتراض أن اتفـــاق المشاركة سيرتبط بتخفيض التكاليف الادارية (اجراءات الجمارك ، رقابة الجودة والروتيـــن) سيرتفع معه الناتج المحلى بنسبة ١,٨%.

ومن ثم فإن احد الموضوعات الهامة فى اتفاق المشاركة ســـيكون تخفيـــض تكلفـــة المعاملات الاقتصادية بما يتطلبه من توحيد فى النظم الإجرائية والمتطلبات الادارية المتعلقـــة بمستوى المنتج والاختبارات واصدار الشهادات والمستندات المتعلقة بالتخليص الجمركـــى أى التفاوض على اتفاقات الاعتراف المتبادل (للتفتيش واصدار الشهادات السلعية) .

رابعا : <u>كيف تستفيد مصر من قاعدة تراكم المنشأ فى اتفاق الشراكة</u>

فضلا عن اقامة الصلة الرأسية بين الشمال والجنوب عن طريق عقد اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية بين الاتحاد الأوربى ودول جنوب وشرق المتوسط فإن اقامة الصلة الأفقية بين الجنوب والجنوب عن طريق عقد اتفاقيات للتجارة الحرة بين دول جنوب وشرق المتوسط تستهدف استخدام قواعد منشأ مطابقة لقواعد المنشا الأوربية الموحدة الواردة فى اتفاقيات المشاركة الرأسية بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوربى للاستفادة من عمليات التصنيع المشترك التى تتيحها اتفاقيات المشاركة الأوربية وذلك بتطبيق اسلوب تراكم المنشأ المختلفة التى تساهم فى دعم وتنمية التجارة والتكامل الصناعى بين الدول المتوسطية وتعميق توسيع هياكل الصناعة الوطنية لهذه الدول ، حيث يتم وفقا لهذه القواعد توسيع نطاق ومصادر المواد الخام والسلع الوسيطة لكل بلد وتحسين الفرص أمام المنتجين لتحقيق مزايا وفورات الحجم . وهذا يساعد فى الحد من تركيز التحول من الواردات نحو الشمال الأوربى Import Diversion وتوفير فرص خلق التجارة Trade creation .

وهذا وتجدر ملاحظة أن قواعد المنشأ الجديدة الأوربية المتوسطية تسمح بتطبيق قاعدة مكون كلى ٦٠% بالاضافة لتطبيق قواعد أخرى تسهيلية منها تغيير البند الجمركى أو ادخال عمليات صناعية أساسية لاكتساب صفة المنشأ وبالتالى يكتسب المنشأ ادخال عمليات تصنيعية أساسية على المادة المستوردة [٢١] .

وحتى يمكن تفادى تزايد الأعباء الناجمة عن العلاقات غير المتكافئة التى تنظمها اتفاقية الشراكة وحتى يتأتى أثر قواعد المنشأ ايجابيا على قدرة المنتجات المصرية على المنافسة فى الأسواق الأوربية وكذلك قدرة الانتاج المصرى على الالتزام بمثل هذه القواعد ومعرفة امكانية الالتزام بها فى المستقبل مع تقدير حجم الاستثمارات والفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق هذا الالتزام ويؤدى هذا التحليل إلى تعريف مناسب لقواعد المنشأ وتحديد درجة التفصيل من حيث التبنيد الجمركى للمنتجات التى تطبق عليها هذه القواعد .

وتمثل المواصفات الفنية للمنتجات أهمية خاصة ضمن قواعد الاتفاقية لما لـــها مـــن تأثير جوهرى على حرية التجارة وحركة السلع الصناعية وحيث يتعين أولا تحديد مصداقيـــة هذه المواصفات عمليا حتى يمكن معرفة أثرها كحاجز للصادرات فى حدود القواعد والأســس التى أشارت اتفاقية الجات إلى أنها هى المقياس الرئيسى لوضع هذه المواصفات .

وإذا كانت اتفاقية المشار كة تفرض تحديات جديدة متنوعة على الاقتصـــاد المصـــرى تتمثل فى احتمالات زيادة حجم العجز التجارى بين مصر والاتحاد الأوربـــى فـــى المراحـــل الأولى من التحرير حيث تنخفض أسعار الواردات الأوربية مـــن الخامـــات والآلات نتيجـــة اعفائها من الرسوم الجمركية الأمر الذى قد يترتب عليه زيادة الطلب المحلى عليها وفى ظـــل صغر مرونة عرض بعض الصناعات المصرية فى الأجل القصير مقارنـــة بنظائرهـــا مـــن الصناعات الأوربية نتيجة ضعف انتاجية العامل المصرى وتواضع مستوى مهارته فإن هـــذه القضية تبرز اهمية الاهتمام بحسن صياغة سياسات تحديث الصناعة المصرية وبرامج اعـــادة هيكل صناعات معينة فضلا عن أهمية الاستثمار فى رفع مستوى كفـــاءة المـــوارد البشـــرية وتوفير كوادر على مستوى عالى من المهارة والخبرة للتعامل مع العديد مـــن القضايـــا التـــى تثيرها اتفاقية الشراكة مثل المنافسة - الاغـــراق - الدعـــم - الاجـــراءات الوقائيـــة - فـــض المنازعات .

خامسا : ما هو التأثير المتوقع لاتفاقية الشراكة على الصناعة المصرية حتى يمكن استغلال الميزة النسبية الاستغلال الأمثل ؟ دراسة حالات بعض فروع الصناعة التحويلية : الصناعات الزراعية المصنعة ، الغزل والمنسوجات والملابس والصناعات الدوائية ؟

(١) **حالة الصناعات الزراعية المصنعة :**

حيث يتمثل أحد التهديدات الخطيرة فيما ابتدعه الاتحاد الأوربى من نظام جديد للضريبة يقترح من خلاله فرض تعريفة ثابتة أو نسبة على المكون الزراعى في المنتجات الصناعية الزراعية المصرية ليعادل أسعارا لمدخلات الزراعية المصرية بمثيلاتها الأوربية عندما تستخدم فى التصنيع الزراعى ولمثل هذا النظام آثار سلبية على هيكل الانتاج والتجارة الصناعية المصرية .

وكما يتبين لنا من جدول رقم (١٧) لا تشكل الخضروات الطازجة والمجمدة ومحضرات غذائية سوى نسبة تتراوح ما بين ٥-٧% من اجمالى الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوربى خلال السنوات المختارة .

حيث تتوصل احدى الدراسات لنتائج مفادها أن الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربى لا تسبب ضررا بالسوق الأوربى أو بمصالح المزارعين الأوربيين حيث أنها لا تمثل سوى نسبة محدودة للغاية من السوق الأوربى تبلغ حوالى ١,٥% فقط من قيمة الواردات الغذائية والمواد الخام الزراعية الكلية الأوربية ، حيث لا تشكل حصة مصر من واردات EU من السلع الزراعية المصنعة Procesed Agricultural Products (PAP) سوى ٠,١٦% من اجمالى وارداتها بينما تشكل التجارة البينية بين دول الاتحاد فى هذه السلع ٧٦,٢% من اجمالى التجار ة للاتحاد الأوربى مقابل ٢٠,٦% حصة التجارة الخارجية للاتحاد مع الدول خارج الاتحاد . ويشير اطار الاتفاقية إلى أن السلع الزراعية المصنعة تنقسم إلى ثلاثة قوائم تخضع القائمة الأولى لازالة التعريفات الجمركية بحيث تفرض تعريفة جمركية تبلغ ٣% على نصف البنود الجمركية المشتملة على هذه القائمة وتفرض تعريفة تتراوح ما بين ٢,٥% إلى ١٤% على باقى بنودها)

وتضم القائمة الثانية الخضروات والفواكه الطازجة والمجمدة ويفرض عليها رسم للمكون الزراعى فضلا عن رسم نوعى للسكر ومتوسط تعريفة جمركية تبلغ ٨,٣%

اضافة لالغاء نسبة ٣٠% من الرسم على المكون الزراعى لقائمة تفضيلية من السلع الخاضعة للحصص الكبيرة (اجمالى يصل إلى ٥٠%) [٢٢] .

جدول رقم (١٧)

هيكل الصادرات السلعية من فروع صناعات الغزل والنسيج والملابس والخضروات الطازجة والمجمدة والمجففة والمحضرات الغذائية والمنتجات الكيماوية خلال سنوات مختارة

مليون دولار

الصادرات إلـــى الاتحـــاد الأوربى	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٨
قطن خام وغزل ومنسوجات قطنية	٢١٧,٣	٢١٧,٦	٢٣٦,٣
(% من الاجمالى)	(٢٢,٨)	(١٩,٦)	(٢٧,٥)
ملابس جاهزة	٧١,٨	٨٧,٠	١٠٧,٣
(% من الاجمالى)	(٧,٥)	(٧,٨)	(١٢,٥)
بياضات	٣٣,٣	٦١,٨	٥٨,٠
(% من الاجمالى)	(٣,٥)	(٥,٦)	(٦,٧)
بساط وسجاد	٩,٥	١٠,٤	٥,٤
(% من الاجمالى)	(٠,١)	(٠,١)	(٠,٦)
حضروات طازجة ومجمدة ومحضرات غذائية	٤٦,٢	٧٦,٥	٥٠,٠
(% من الاجمالى)	(٤,٨)	(٦,٩)	(٥,٨)
منتجات كيماوية متنوعة	١٧,٣	١٧,٩	٢٤,٣
(% من الاجمالى)	(١.٨)	(١,٦)	(٢,٨)
اجمالى الصادرات *	٩٥٤,٣	١١١١,٠	٨٥٩,٣
(% من الاجمالى)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)

المصدر :

حسبت بمعرفة الباحث من بيانات وزارة الاقتصـــاد ، قطـــاع السياســـات والبحـــوث الاقتصاديـــة والمعلومات ، الادارة المركزية للمعلومات ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الآلي .

- هذه الصادرات لا تتضمن بيانات عن صادرات لليونان أى ان البيانات تقتصر على ١٤ دولة تشكل الاتحاد الأوربى .

هذا وقد تم تخفيض التعريفة الجمركية بحيث تصل لمتوسط يكافىء ٥% فضلا عن زيادة مستويات الحصص بنسب تتراوح ما بين ٢٥٢% - ٦٠٠% [٢٣] .

وفيما يتعلق بفرض نفاذ المنتجات الأوربية من السلع الزراعية المصنعة إلى السوق المصرية فإن القائمة الأولى تخضع لفرض ضريبة جمركية صفر% . بعد سنتين من سريان الاتفاقية وتخضع القائمة الثانية لتخفيض بنسبة ١٥% خلال ٤ سنوات . أما القائمة الثالثة فتخضع لتخفيض بنسبة ٢٥% على منتجاتها خلال ٤ سنوات (اى أن معدل التخفيض الجمركى يتراوح ما بين صفر ٢٥%).

واجمالا فإنه فى ضوء محدودية التجارة بين مصر والاتحاد الأوربى داخل قائمة السلع الزراعية المصنعة (PAP)يتوقع أن يكون أثر منح امتيازات تفضيلية موجب ومحدود فى الأجل القصير . أما المخاطر التى تتعرض لها الصناعة المحلية من (PAP) فمحدودة (ولا ترتبط بالأنشطة التى يكون فيها حجم الانتاج المحلى كبير) ويرجع ذلك لتوقع حصول الدول المنافسة لمصر داخل الاتحاد الأوربى لنفس المزايا وربما تفوقها بموجب اتفاقات المشاركة (تونس المغرب تركيا اسرائيل) .

وتتعزز رفاهية المستهلك فى مجال هذه السلع المصدرة من الاتحاد الأوربى ولعدد محدود منها ومن المتصور أن تكتمل آثار التحرير الجزئى للسلع الزراعية المصنعة الأوربية بعد ٨ سنوات من سريان الاتفاق مما يرتبط بأثر تحويل للواردات من العالم الخارجى في صالح الواردات الأوربية .

ويرى اتحاد الصناعات [٢٤] أن الشركات المصرية العاملة فى الصناعات الغذائية لديها ميزة نسبية تجعل أسعار منتجاتها أفضل إلا أن الاتحاد الأوربى لا زال يشكل حاجزا أمام الاستفادة من هذه الميزة بوضع معوقات وذلك من خلال سياسة الدعم حيث زاد الدعم خلال الشهور الأخيرة بنسبة ٢٥% مما يجعل المنافسة غير متكافئة . ولذا فإن الفرصة متاحة أمام الشركات المصرية عن طريق تطوير الجودة والتحديث خاصة وأن المنتج المصرى لديه ميزة نسبية تتمثل فى رخص أسعار السلع الزراعية والعمالة فضلا عن أن التغليف الزجاجى تكلفته أقل من الاتحاد الأوربى واذا تم الوصول بمستوى الجمارك إلى ١٥% فقط فإن هذا سيسمح باختراق الأسواق الأوربية .

(٢) الغزل والمنسوجات والملابس :

يشكل الاتحاد الأوربى السوق التصديرى الرئيسى للمنسوجات والملابس حيث يستوعب ٥٣% من اجمالى صادرات مصر من هذه البنود [٢٥] ويصل صادرات الغزل والأقمشة بدون جمارك داخل نطاق الحصص المتفق عليها وبلغت نسبة استخدام الحصص ٨٧%-٩٦% من الحصص المتفق عليها وهذا يعنى أن أداء الصادرات المصرية مقيد بعوامل محلية أكثر منها ظروف سوق التصدير ، وتشكل صادرات الغزل والمنسوجات القطنية والملابس الجاهزة ما يتجاوز ٢٦% من اجمالى الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوربى (جدول ١٧) خلال السنوات المختارة .

وكما ذكرنا في بداية الدراسة تتمتع مصر بميزة نسبية فى مجال المنسوجات تتفوق على كل من المغرب وتونس وتركيا وهى الدول التى وقعت على اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوربى ولكن تنافس مصر مع تركيا وتونس فى مجال الملابس الجاهزة .

وتملك مصر ميزة نسبية من تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة داخل دول الاتحاد الأوربى بشكل يتفوق على الميزة النسبية التى تحققها من صادراتها إلى الأسواق العالمية . وتنتج مصر وتصدر بصفة رئيسية أنواع الغزول ذات الرتب الدنيا والمتوسطة . وترتفع تكلفة القطن فى اجمالى تكلفة الغزل عام ١٩٩٥ إلى ٦٢,٥% وهى تمثل أعلى المستويات مقارنة بكوريا وتايلاند والهند كذلك فإن هناك اتجاهات لزيادة تكلفة الأجر / عامل وبالتالى زيادة تكاليف الأجور فى الصناعات النسيجية مترتبة على انخفاض انتاجية العامل وانخفاض معدلات استخدام الطاقات الانتاجية ٤٠% [٢٦] فى بعض فروع الصناعة النسيجية بسبب عدم توافر الخامات أو مشاكل تتعلق بصيانة الآلات والمعدات وضعف نظم الرقابة والاشراف ونقص الحوافز وعدم كفاية الطلب .

تتحدد القدرة التنافسية لصادرات مصر مقارنة بالدول الأخرى الموقعة على اتفاقيات الشراكة فى ضوء الآتى :

أولا : أن مصر تملك مزايا نسبية فى مجال الغـــزل والمنســوجات والمفروشـــات المنزلية والسجاد ويشكل بتفوق على تونس والمغرب واسرائيل ولكنها تواجه بمنافسة شـــديدة من تركيا وتونس والمغرب فى مجال الملابس الجاهزة .

ثانيا : قواعد المنشأ فى اتفاقية الشراكة [٢٧] .

القاعدة الأولى : طبقا للقاعدة الأولى فإنه من غير المسموح به اســـتخدام غـــزل لا يتصف بصفة المنشأ مما قد يؤدى إلى بعض المشاكل حيث أن الانتاج المحلى من الغزل غير قادر على الوفاء باحتياجات صناعة التصدير خاصة من ناحية الجودة والالتزام .

القاعدة الثانية : فإن عمليات الطباعة فى مصر غير متقدمة ولا تستطيع أن تنـــافس أوربا .

بالنسبة للسجاد لا تسمح قواعد المنشأ باستخدام الخيوط الصناعية التـــى لا تتصـــف بصفة المنشأ ويشكل هذا الشرط مشكلة للقطاع العام لأنه يقوم بتصنيعه من الصوف الخـــالص أما القطاع الخاص فإنه معتمد على استخدام الخيوط الصناعية المستوردة من أوربا .

ويوضح جدول (١٧) أن حصص السجاد فى اجمالى الصادرات إلى الاتحاد متواضعة ولا تتجاوز ٠,٦% وهذا يعنى أن فرص التوسع فى تصديرها فى ظل هذه القاعدة محدودة .

الملابس : تسمح قواعد المنشأ بتصنيع الملابس باستخدام الغزول الـــذى لا يتصـــف بصفة المنشأ ولا يجوز استخدام الغزول المستوردة فى حين تعتمـــد صـــادرات مصـــر مـــن الملابس على تصنيع المنسوجات المستوردة لضمان الجودة .

الملابس والستائر والبياضات المطرزة :

يسمح للمصدر باستخدام احدى القاعدتين :

- التصنيع باستخدام غزل (أحادى غير مبيض)
- التصنيع باستخدام منسوجات غير مطرزة على ألا تتعدى قيمة هذه المنسوجات ٤٠% من سعر المنتج النهائى .

ويمكن ملاحظة أن قواعد المنشأ تتضمن الآتى :

- وضعت المصلحة الصناعية فى الاتحاد الأوربى بحيث تضمن سوقا للمنتجات التى لا تستطيع فيها المنافسة مع آسيا (الألياف الصناعية والغزل والمنسوجات) .
- استخدام المنسوجات غير المطبوعة (غير المتصفة بصفة المنشأ) غير مفيدة بالنسبة لمصر لأن مصر غير متقدمة فى مجال الطباعة .
- فى حالة الالتزام بهذه القواعد واستخدام غزول وألياف صناعية ومنسوجات مستوردة من الاتحاد فإن قدرة الصناعة على التصدير ستواجه بارتفاع تكاليف الانتاج باستثناء التصدير عن طريق تجارة التجهيز بالخارج (استيراد أقمشة من الاتحاد الأوربى واعادة تصديرها على هيئة ملابس جاهزة) ولكن يعاب على هذا النظام عدم تحقيق التكامل الرأسى بين المراحل المختلفة للصناعة .

ثالثا : الدروباك واسترداد الرسوم الجمركية

حيث لا تسمح قواعد المنشأ بأن يتم استرداد أية رسوم جمركية على الخامات المستوردة والتى لم تكتسب صفة المنشأ وتصدر إلى الاتحاد الأوربى ولا يتم ذلك فى حالة البيع فى السوق المحلى .

ولا يعتبر هذا الشرط مقبولا لصناعة الغزل والنسيج والملابس فى ضوء ارتفاع معدل الرسوم الجمركية على الصناعة حيث لا تقل عن ٣٠% (جدول١٥) بالدراسة الحالية . مقارنة بمعدلات الرسوم الجمركية التى يضعها الاتحاد الأوربى على وارداته من الغزل والنسيج والملابس والتى لا تزيد عن ١٢% مع عدم ادراج هذا الحظر فى الاتفاقية التونسية والمغربية مع الاتحاد الأوربى مما يخلق لهما ميزة نسبية فى المدى القصير على حساب مصر [٢٨] .

وحول الأثر الصافي المحتمل للاتفاقية على الصادرات المصرية يمكن أن نتصور حدوث الآتى :

- زيادة تنافسية الصادرات المصرية من الغزول والأقمشة داخل أسواق الاتحاد الأوربي EU مقابل الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية وهو ما يتطلب بعض الجهد من الحكومة لزيادة الكفاءة عن طريق تخفيض التكاليف وتحسين الجودة للاستفادة من فرص التصدير المتاحة .

- أن الأثر الايجابى الأكثر احتمالا للاتفاقية هو تنشيط تجارة التجهيز مع الخارج لمستثمرى الاتحاد EU.

- قد تستفيد الملابس المصرية المنتجة بأقمشة أوربية من حرية النفاذ وفقا لقواعد المنشأ شريطة تخفيض تكلفة الأقمشة المرتفعة الأثمان أصلا) بالنسبة لاجمالى تكاليف الملابس وهذا يمكن بالاستعانة بالمستثمرين ألأوربيين والدخول فى أنشطة العقود من الباطن والاستفادة من الخبرة الأوربية فى التصميمات ونظم الخلط والتكنولوجيا المتقدمة وذلك لتوسيع هيكل منتجات الملابس Upgrading

- ومع ذلك تنطوى اتفاقية الجات URعلى ازالة الحصص بما يعرض الصادرات المصرية للمنافسة مع دول مثل الهند وباكستان وأندونيسيا وكوريا والأرجنتين والبرازيل ويتوقع أن تتزايد المنافسة فى مجال الأقمشة من منافسى جنوب شرق آسيا وروسيا وشرق ووسط أوربا .

وحول الآثار المحتملة على الواردات المصرية يمكن أن نتوقع الآتى :

- نظرا لأن التحرير يؤدى إلى زيادة الحماية على المنسوجات والملابس خلال المرحلة الأولى ثم تبدأ فى الانخفاض تدريجيا إلى أن تصل إلى صفر فى نهاية العام السادس عشر . وهكذا فإن من المحتمل أن يزيد حجم الواردات من المنسوجات والملابس بنسبة ضئيلة خلال المرحلة الأولى إلا إذا أدى الالتزام بقواعد المنشأ إلى ضرورة التحول نحو الاتحاد الأوربى كمصدر للأقمشة . وفيما يخص الغزول سوف تنخفض الحماية الفعلية عليها منذ البداية . فعلى الرغم من أن التحرير يعطى فترة انتقالية للصناعة المصرية تستطيع خلالها أن تعمل على زيادة انتاجيتها وكفاءتها إلا أن هذه الفترة قد يترتب عليها مشاكل تعرقل تنفيذ سياسة خفض التعريفة الجمركية خاصة إذا ترتب على الحماية تشجيع الاستثمار فى هذه الصناعات إذا استطاعت مصر أن تستفيد من Out-Ward Processing Trade تجارة التجهيز من الخارج .

هذا فضلا عن أن هذه الحماية سوف توفر ميزة نسبية للانتاج للسوق المحلى فى ظل التحسن النسبى للربحية المحلية بالنسبة للتصدير . وقد يتضرر المصدر الذى قد يجد صعوبة فى الاحتفاظ بأسواق التصدير الحالية وكسب أسواق جديدة خاصة فى ظل المنافسة مع أوربا الشرقية وآسيا . وبالنسبة لمنتجى ومصدرى الغزول والنسيج فإن الواردات من الاتحاد الأوربى لا تمثل خطرا على الصناعة المصرية لارتفاع تكلفتها وارتفاع الأرباح فى المرحلة الأولى فى ظل ارتفاع الحماية ولذلك قد يكون من الأفضل أمام منتجى الغزول ان تنخفض الحماية بشكل متكافىء داخل الصناعة . وفيما يخص الايرادات من الرسوم الجمركية على واردات الغزل والنسيج والملابس فمن المنتظر أن تقل إلا أن تأجيل لتحرير المنسوجات والملابس إلى قرب نهاية الفترة (١٦ عاما) وهى المنتجات ذات معدلات التعريفة العالية قد يعطى فرصة لالتقاط الأنفاس لحين الهبوط المفاجىء فى الايرادات الجمركية (جدول رقم١٥).

ومن وجهة نظر المستهلك فإن تأجيل ازالة الجمارك حتى نهاية الفترة سيحرمه من التمتع بانخفاض أسعار السلع المستوردة خاصة الأقمشة والملابس الجاهزة . ولذلك فإن تأجيل التحرير يخدم مصلحة المنتجين .

من المتوقع أن تكون صناعة الغزل والنسيج والملابس من أكثر الصناعات جذبا أمام الاستثمار الأجنبى سواء كانت فى صورة تكلفة معاملات اقتصادية (كما سبقت الاشارة سلبقا) نتيجة عوائق بيروقراطية ادارية وتنظيمية وتقاضى أو ارتفاع فى تكلفة الضرائب وأسعار الأراضى وكذلك تحسين البيئة الأساسية . وعليه يتعين الاستعانة بالمعونة الفنية والمالية فى المشاركة فى تحسين جودة الغزول وتقليل الفواقد واستخدام الطاقات العاطلة فضلا عن ادخال تكنولوجيا حديثة فى مجال الخلط للألياف وعمليات للطباعة والصياغة والتجهيز وتدريب العمالة والكوادر على تطبيق المواصفات القياسية للجودة .

فى ظل التحرر الكامل للتجارة فى المنسوجات والملابس وفقا لقواعد GATT ستلغى الهوامش التفصيلية بما يمنح الواردات الأوربية معاملة اضافية للنفاذ إلى السوق المصرى . ومع ذلك لا يتوقع زيادة واردات غزول القطن من الاتحاد بشكل كبير فى ضوء أن حصة الاتحاد الأوروبية الحالية لا تتجاوز ١٠% من اجمالى واردات مصر من الغزول . ولكن من المتوقع أن تزداد واردات الأقمشة للاستهلاك النهائى أو الملابس الجاهزة من الاتحاد الأوربى بمقتضى اتفاقية المنسوجات فى الجات WTO إلا أن حجم هذه الزيادة تتوقف على مرونة هذه الواردات لتخفيضات التعريفة ومن ثم هناك احتمال لتحول التجارة من الموردين الآخرين فى

آسيا نحو منتجات الاتحاد الأوربى أو دول شرق أوربا الموقعة على اتفاق المشاركة للاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ وربما لا يحدث هنا هذا التحول فى السنوات الأولى من الاتفاق حيث أن تخفيض التعريفات سيؤجل إلى المراحل الأخيرة إلى المرحلتين الثالثة والرابعة من الاتفاق كما سبقت الاشارة .

وقد يهدد اتفاق تحرير التجارة فى الملابس داخل منظمة التجارة العالمية مقابل اتفاق الشراكة الأوربية احتكار القطاع العام المحلى عن طريق فتح السوق للأنواع الرخيصة من شرق وسط أوربا وتركيا وآسيا مما يجبر شركات القطاع العام على المنافسة لتعزيز الانتاجية وأهمية اعادة توجيه الاستثمارات الى المنسوجات وليس التركيز على الغزول فقط لتفادى الاختلالات بين انتاج شركات الغزول وشركات المنسوجات وربما تساعد اتفاقية الشراكة فى امتصاص فائض العمال المنتجة فى مراحل تطوير صناعة الملابس الكثيفة العمالة وذلك شريطة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين النماذج والتصميمات والخدمات المعاونة لتجنب التأخيرات فى مواعيد التسليم وتطوير البنية الأساسية للمعلومات عن الأسواق الدولية وقنوات التصدير . ويمكن الحصول على تسهيلات من الشريك الأوربى لتحسين عمليات الصباغة والطباعة والتجهيزات .

تجدر ملاحظة أن المنسوجات الصناعية تمثل القطاع الأكثر سرعة ونموا فى قطاع المنسوجات فى الأسواق التصديرية نظرا لتزايد الطلب على انتاجه من أنشطة متعددة (شنط الطائرات ، داخل السيارات ، الملابس الرياضية ، التجهيزات الرياضية) ولا تملك مصر ميزة نسبية فى انتاج المنسوجات الصناعية وهى بطبيعتها صناعة كثيفة رأس المال فضلا عن أن صناعات الصباغة والطباعة والتجهيزات هى صناعات يتعين تطويرها ومن ثم ينبغى أن توفر اتفاقية الشراكة الفرص للحصول على مساعدات فنية وتكنولوجية لدعم اعادة الهيكلة وانشاء وحدات جديدة تخدم تطور هذه الأنشطة فى مصر .

(٣) الصناعات الدوائية كأنشطة تابعة للصناعات الكيماوية :

كما سبقت الاشارة فى متن الدراسة تعتبر الصناعات الكيماوية من فروع الصناعة التحويلية المحركة للنمو الاقتصادى ومن خلال استعراض الجداول (١٤) ، (١٥) ، (١٦)، يمكن أن نتبين أن الصناعات الكيماوية تعد من الصناعات ذات الروابط الأمامية القوية مع العالم الخارجى حيث تصل نسبة المستلزمات المستوردة إلى اجمالى مستلزمات ٥٥% وتصل معدلات الرسوم الجمركية عليها إلى أقل من متوسط التعريفات الجمركية للصناعة التحويلية

بأكملها (١٥% مقابل ٣٢%) وتحقق معدل حماية فعالة موجب (١٤) يقل عن متوسط الحماية الفعالة للصناعة التحويلية بأكملها . كذلك ترتفع نسبة الواردات المستوردة إلى اجمالي الاستهلاك الظاهرى إلى أعلى المعدلات للصناعة التحويلية وفى المقابل تنخفض نسبة صادراته إلى الناتج إلى ٧% عام ١٩٩٤ وترتفع النسبة إلى أعلى مستوياتها حسب تقديرات الخطة لعام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٤٧% متزامنة مع توجهات السياسة الاقتصادية نحو دعم الصناعات الصغيرة والمغذية وتقليص الأعتماد على الخارج وتعميق التصنيع المحلى داخل أنشطة هذا القطاع .

وللأسف لا تتوافر لدى الباحث بيانات تفصيلية عن مكونات هذا القطاع حتى يمكن تتبع تأثير اتفاق الشراكة عليه . كذلك تندر الدراسات المهتمة بالقطاع بأكمله ولذا سيهتم الجزء الحالى من الدراسة بالتركيز على قطاع الأدوية والتأثير المرتقب للاتفاق عليه .

وكما يوضح لنا جدول (١٧) تصدر مصر إلى الاتحاد الأوربى بحوالى ٢٥ مليون دولار (فى أحسن الأحوال) ولا تتجاوز حصة المنتجات الكيماوية فى الهيكل السلعى للصادرات المصرية ٣% إلى الاتحاد . وفى المقابل لا تتجاوز حصة المنتجات الكيماوية متضمنة الكيماويات العضوية وغير العضوية والأصباغ والأدوية ٩% من اجمالى الواردات المصرية من الاتحاد الأوربى . بل والأكثر من ذلك أن حصة واردات الأدوية تمثل نسبة متواضعة من اجمالى الواردات لا تتجاوز ٢% على أحسن الفروض (جدول ١٨).

ولتتبع آثار اتفاق الشراكة على قطاع الأدوية المصرى لا بد من الاشارة بداية إلى أن القطاع الدوائى الذى ينضوى تحت مظلة الصناعات الكيماوية لا تشكل مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى سوى نسبة متواضعة ١% (من الناتج المحلي الإجمالي GDP عام ١٩٩٥) ولا تشكل صادراته سوى ١,٥% - ٢% من الصادرات غير البترولية ويفسر ذلك فى ضوء عدة حقائق .

جدول رقم (١٨)

حصة الكيماويات والأدوية في اجمالى واردات مصر من الاتحاد الأوربى

مليون دولار

المنشأ	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٨
اجمالى الواردات	٣٤٧٥,٢	٣٧٨٧,٤	٥٦٣٢,٨
(%)	(١,٠)	(١,٠)	(١,٠)
الكيماويات	٢١٢,٥	٢٨٢,٤	٣٥٤٧
(%) (من الاجمالى)	(٦,١)	(٧,٥)	(٦,٣)
الأدوية	٤١,٨	٥٤,٤	١٣٣,١
(%) من الاجمالى	(١,٢)	(١,٤)	(٢,٤)

المصدر : بيانات وزارة الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، لا تضم بيانات اليونان وبلجيكا .

(١) ان تركيبة الملكية فى الصناعة تحكمها ١٢ شركة [٢٩] (شركات قطاع الأعمال) تنتج ٤٩% من الأدوية بقيمة تعادل ٢٥% من القيمة الكلية لانتاج الأدوية فى مصر . وأنه يوجد خمس شركات قطاع مشترك (رأس مال مشترك بين القطاعين العام والخاص، وتنتج ٢٠% من الأدوية ، ٢٨% من انتاج الدواء فى مصر ثم عشرين شركة (شركات للقطاعين الخاص والاستثمارى) تنتج ٣٣% من الأدوية بقيمة ٣٨% من القيمة الكلية للأدوية.

(٢) بشكل عام تقع الصناعة الدوائية المصرية داخل اطار صناعة محاكاة أو تعبئة الأدوية فضلا عن صناعة Generics ويقصد بالصناعة الأولى أن يتم تصنيع وتسويق الأدوية التى تم ابتكارها وفى الوقت المتفق عليه على براءة الاختراع الخاص بها أو بعد سماح الشركة المبتكرة وتنتج بأسماء محلية أو باسماء تجارية عالمية مقابل أتاوة معينة أو الصناعة الثانية Generics فتقوم الشركة بتصنيع وتسويق الأدوية التى تم ابتكارها وذلك باذن من الشركة المبتكرة أو بعد مضى الوقت المتفق عليه عالميا على براءة الاختراع الخاص بها تنتج الأدوية باسمها العلمى المسمى التجارى وتبيعها بأسعار أقل كثيرا .

(٣) لا توجد منظومة فعالة فى أنشطة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الدوائى حيث أن ٤٠% من الأدوية المصنعة فى مصر تصنع من خلال تصاريح أجنبية رغم أن معظم هذه الأدوية ٩٠% قد انتهت فترة براءات اختراعها والأدوية المصنعة بتراخيص أجنبية فى الأردن تبلغ ٢% فقط [٣٠] وتصدر الأردن ٢,٥ ٤ مرات ضعف ما تصدره مصر وذلك رغم أن صناعة الدواء الأردنية بدائية . حيث تقف صناعة الدواء المصرى عند حد الدمج الصناعى للمواد الدوائية لتكون فى صورة أشكال صيدلية مختلفة (التشكيل الصيدلى) . وتعتمد حزمة تكنولوجيا الدواء فى العالم المتقدم على عدة مكونات التشكيل المصنع إلى المتطور المواد الخام مواد التعبئة التكنولوجيا الحيوية) .

(٤) أن أسعار الدواء فى مصر تحدد اداريا فى ضوء قاعدة التكلفة مضافا إليها هامشا للربح يصل إلى ١٥% على الأدوية الرئيسية ، ٢٥% على الأدوية غير الرئيسية وأن من أهم ملامح صناعة الأدوية المصرية هى تركز الانتاج المحلى فى منتجات الاستخدام النهائى حيث تستورد الصناعة ٩٠% من المواد الخام والمدخلات الوسيطة ولذا حققت الصناعة نجاحا محدودا فى تحقيق روابط خلفية بقطاعات الانتاج المحلى وتعزى الشركات ذلك لأنظمة التسعير غير الملاءمة واقتصاديات الحجم الصغير . وتصدر مصر الأدوية المعتمدة على براءات اختراع منتهية المدى الزمنى Off Patentويعتمد نمو الصناعة على حجم السوق المحلى الذى يتوقع أن يصل إلى ٤,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ [٣١] وسوق التصدير متواضع ولا يتجاوز ٥% من الانتاج الاجمالى . وهذا معناه أن الصناعة موجهة بالطلب المحلى وليس بالتصدير . وفى عام ٢٠٠٦ يتوقع أن تمد مصر فترة صلاحية براءة الاختراع من ١٠ سنوات (حسب القانون الحالى ١٣٢ لسنة ١٩٤٩) ، إلى ٢٠ سنة بحيث تتمشى مع التزامات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS.

(٥) تعتمد مصر فى بناء ميزتها النسبية للصناعة الدوائية فى مصر Generics على قانون الابتكار والبراءة المطبق وعلى توافر أعداد كبيرة من الأطباء والمهندسين والصيدلانية والفنيين المهرة بما يتجاوز أى دولة فى منطقة الشرق الأوسط وكذلك تعد مستويات الأجور لذوى المهارات العالية تنافسية بالمعايير الدولية . ولذلك فإن اعتبارات التكاليف فضلا عن فرصة الاطالة الزمنية لفترة حماية براءات الاختراعات من الممكن أن تشكل حافزا قويا للشركات الأجنبية عند التفكير فى مباشرة أنشطة R&D إلا أن أهم ما يصيب الصناعة ضعف

معايير الجودة ونقص الانفاق على البحوث والتطوير (حيث تصل نسبة الانفاق على البحوث والتطوير من الايرادات فى القطاع العام ٠,٧% ، مقابل ١,٥% للقطاع الخاص وذلك مقابل ١٢-٢٠% فى الدول الصناعية فضلا عن حقيقة أن هذه النسبة المئوية تتضمن أنشطة تدريب الاخصائيين والمشاركة للفرق الطبية في المؤتمرات الدولية [٣٢] هذا بالاضافة للمشاكل المتعلقة بتسجيل المنتجات كشرط للتسويق التجارى حيث يتعين قبول المنتج في خمس دول صناعية والحصول على شهادة تجارية sales Certificate قبل قبوله وتقديمه فى مصر .

(٦) إن مساهمة الشركات الأجنبية فى اجمالى الصادرات شيء لا يذكر على أساس القيود المفروضة بواسطة الشركة الأم على فروعها فى مصر (بالنظر لسلوك الشركات العملاقة القائم على تبنى استراتيجيات تسويقية شاملة تنطوى على تقسيم الأسواق الدولية وفروق الأسعار) . يستحوذ القطاع الخاص على ثلثى حجم الصادرات بينما يساهم القطاع العام بالثلث الآخر .

(٧) إن متوسط التعريفة الجمركية التى تفرض على القطاع الدوائى منخفضة وفى حدود ٨% [٣٣] حسب احصاءات ١٩٩٤ مقارنة ٣٢% للاقتصاد ككل ، ٢٧% للقطاع الصناعى . وهذا معناه أن الحماية الفعالة ليست مرتفعة ويعضد هذا الحدى (جدول ١٩) وقد سبقت الاشارة إلى ذلك ومن ثم فإن الحماية الفعالة لا تستند على التعريفات الجمركية انما تأتى من خلال تطبيق نظام تراخيص الاستيراد التى تفرضها وزارة الصحة .

<u>واجمالا فإن التأثيرات الاقتصادية علي مسار القطاع الدوائي خلال السنوات المقبلة يأتي من خلال منظورين : التأثير الاقتصادى لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS ثم اتفاق المشاركة .</u>

<u>أولا</u> : أن التأثير الرئيسى لادخال حماية لبراءات الاختراع للمنتجات الدوائية سيأتى من خلال توقف الانتاج القائم على تقليد المنتجات وتأسيس انتاج يعتمد أساسا على تراخيص أو أوتاوات . ويلاحظ أن هذا الأثر فى الأجل القصير سيعتمد على عدة متغيرات تتمثل في درجة المنافسة فى السوق وهيكله ، مرونات الطلب والعرض وعدد المنافسين المحتملين ، وفى هذا الاطار يتوقع انخفاض حصة الشركات المحلية فى المبيعات الاجمالية وارتفاع حصة الشركات الأجنبية (ومن ثم زيادة أرباح الشركات الأجنبية ، حيث يتوقع أن تكون هذه

الأثار فى حدود عام ٢٠١٥ ولكن ستتحدد نسبة الأدوية الخاضعة لبراءات الاختراع فى ضوء سرعة استجابة الشركات عن طريق تطوير الانفاق على بحوث R & D ولذا فإن التوقعات أن تكون النسبة في حدود ١٥-٣٠% من السوق وبافتراض حصة قدرها ١٥% من السوق ستتأثر ببراءات الاختراع فإن الزيادات المتوقعة فى أسعار الأدوية ستتراوح ما بين ٥-٦٧% بحيث يزيد سعر الدواء العام ما بين ٠,٨ ١٠,١% وهو ما يرتبط بخسائر فى رفاهية المستهلك وتحقيق أرباح لهذه الشركات فى حدود ١٨-٧٦ مليون دولار .

كذلك يتمثل أثر اتفاقية TRIPS فى زيادة فى تكلفة المنتج المحلى فى ضوء دفع رسوم اتاوات Royalty لصاحب البراءة مقابل حق الاستخدام فى ظل الترخيص الاجبارى للاختراع .

ثانيا : أن التأثيرات الديناميكية فى الآجل الطويل سترتبط باقرار حماية Protection لقطاع الأدوية وبما يمثله نمو الانفاق على البحوث والتطوير على القطاع الدوائى مقارنة بالصناعات الكيماوية الأخرى ، وبما ينطوى عليه من آفاق لتطوير صناعة دوائية حقيقية مبنية على البحوث والتطوير [٣٤] . ولكن الأثر الايجابى الصافى يكمن في تحفيز الشركات الأجنبية لايجاد علاجات للأمراض المزمنة للمناطق الحارة Tropical diseases .

ثالثا : هل سيضيف اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي EU شيئا ؟

أ - تتبنى اتفاقية الشراكة مبادىء سياسة التنافسية التى تكفل حرية انتقال السلع داخل EUوبمجرد تنفيذ الاتفاقية ستصبح هذه المبادىء سارية في الاتفاق وهذا قد يتعارض مع مبادىء الحرية التى يكفلها اتفاق الجات للدول النامية في استخدام حق الترخيص الاجبارى للبراءة للتخفيف من الاستخدام المخالف والانتهاكات لصاحب البراءة في شكل مبالغة في الأسعار . فالسؤال المطروح الآن هل نصوص الاتفاق المصرى / الأوربى حول سياسة المنافسة ستحافظ على هذا الحق أم ستلغيه .

والاجابة أن مصر لن تملك سوى خيار حماية البراءات لأنها لو خالفت التزاماتها الدولية فلن تصبح قادرة على الحصول على المواد الخام المستوردة والتى لا يمكن انتاجها من الناحية القانونية فى البلد المنشأ .

فيما يتعلق بالترخيص الاجبارى حددت الاتفاقية TRIPSشروط استخدام الترخيص الاجبارى وهى اظهار أن صاحب البراءة يرفض اتاحة الترخيص بشروط تجارية ملاءمة ومعيار التعويض الملائم أو اثبات أن تصرفات مالك البراءة يشير إلى ممارسات ضد المنافسة . وتستطيع مصر أن تحدد فى قانون المنافسة المحلى معايير المخالفة بحيث تعكس ارتفاع الأسعار ولكى تكون قادرة على تطبيق الترخيص الاجبارى يتعين عليها توفير قانون للمنافسة يسمح صراحه بتنظيم الصناعة الدوائية وتنظيم التسعير الدوائى من خلال سياسة منافسة وليست أوامر ادارية .

وعليه من الممكن ألا تستبعد اتفاقية TRIPS أو اتفاق المشاركة حق الحكومة المصرية فى استخدام الرقابة السعرية فأنظمة الرقابة السعرية تتعايش مع أنظمة حماية قوية لبراءات الاحتراع فى معظم الدول المتقدمة بما فيها أوربا .

ويتطلب الأمر أن تأخذ الرقابة السعرية فى الاعتبار اعتبارات التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين وتقوم على الشفافية والثقة والمصداقية .

ب - منافسة الصناعة المصرية : كما سبق وذكرنا تنبع هذه التنافسية من رخص الأيدى العاملة الماهرة ، انخفاض تكاليف التعبئة والتسويق والحجم الكبير نسبيا للسوق المصرى . ولذلك يمكن ربط اتفاق الشراكة بتوجيه مساعدات فنية وتدريبية ومالية لاكساب الصناعة قدرات فى مجال تصنيع الأحجام الكبيرة من الأدوية GENERIC DRUGS بالتعاون مع الشركات الأجنبية الأوربية خلال تراخيص التكنولوجيا والمعرفة وربما تكون الفرصة سانحة لمزيد من الاستثمارات فى R & Dتدريب الأفراد ، تطبيق معايير الأيزو وبناء قدرات تكنولوجية وتسويقية . ويلاحظ أنه من تداعيات الجات هو تحول ميزان الميزة التنافسية من الشركات الخاصة والعامة المحلية الى الشركات التى تتخصص فى الانتاج القائم على البحوث والتطوير (٣٥) . إلا أن حجم الأثر فى المستقبل المنظور سيتحقق فى حصة صغيرة من السوق ولكن الأثر الكامل لن يكون قبل عام ٢٠١٥ (وقت سريان اتفاق الشراكة) ويتعين أن تتضمن نصوص اتفاقية الشراكة بنود حول سياسات المنافسة وحق مصر فى استخدام الرقابة السعرية لمنع الانتهاكات والممارسات الخاطئة .

وكذلك يمكن بناء صناعة قوية للأدوية Generics مبنية على ميزة تكاليف العمل ومزايا التسويق عن طريق التعاون بين الشركات الأجنبية الأوربية ومعـــاهد العلـــوم والتكنولوجيـــا المحلية .

ج – أن البديل المتاح الملائم أمام الحكومة هو تنفيذ الحماية والتشريع . ويلاحظ أن تـأثير الاتفاقية لن يكون محسوسا قبل ٢٠١٥ والذى سيوفر وقتا للصناعة للتكيف وهو يتيح للحكومة إما منح حماية البراءات الاختراع للأدوية التى تم اختراعها قبل ١٩٩٥ أو أن تعجل بـــالتنفيذ المحلى لقوانين البراءات من عام ٢٠٠٥ . ومن ثم فإن التعجيل بتنفيذ القوانين محليا لن يكون له أثرا اقتصاديا وسيقتصر الأمر على ادخال الشفافية واليقين إلى نظام البراءات بحيث يوفر ضمانات ابتداء من عام ٢٠٠٥ فصاعدا وفى هذه الحالة ستكون حماية البراءات فـــى مجـــال الأدوية متمشية مع الخطوط والمعايير العالمية .

الهوامش

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/٩٩، العام الثالث من الخطة الخمسية الرابعة (٩٨/٩٧، ٢٠٠١/٢٠٠٢)، المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية، ص١٠٠.

(٢) حيث تشير بيانات البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، العدد الأول، ١٩٩٨/٩٧ الى أن حصة الاتحاد الأوربي فى اجمالى حصيلة الصادرات المصرية تتراوح مابين ٢٩% الى ٣٦% فى عامى ٩٨/٩٧، ٩٧/٩٦ على التوالى، وفى المقابل فأنه على جانب الواردات تشكل النسب خلال العاملين المذكورين ٥ر٣٨%، ٤٠%.

(٣) مغاورى شلبى على، أهم التحديات التى تواجه التجارة الخارجية لمصر: الاغراق المشاركة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثالث ما بعد الاصلاح الاقتصادى٠٠٠ رؤية مستقبلية فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين، كلية تجارة بنها، ١٠١١ نوفمبر ١٩٩٨،ص٣٥٦.

(٤) Delegation Of the European Commission. The ARAB REPUBLIC OF EGYPT. Annual Report 1997, P.19.

(٥) Ddegation .Ibid, P.25.

(٦) هشام طه، اتفاقية المشاركة المصرية، الأوربية، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٩٩،ص٢٥٢ ٢٥٣.

(٧) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 1998,Geneva, Switzerland

(٨) Ministry of Economy, The International Competitiveness of Egypt in perspective First Report,1998, DEPRA, project, table (5.22) ,P.58 .

(٩) تم تقدير الميزة المقارنة الصريحة للكيماويات ٣٥٢ وتشتمل على الكيماويات غير الصناعية مثل العطور وأدوات التجميل والأصباغ والفيتامينات والصابون وأدوات النظافة والتلميع وغيرها، واتضح أن قيمة الميزة النسبية الصريحة أقل من الواحد الصحيح (٤٥ر٠)٠

(١٠) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره٠٠٠،ص٢٧٩.

(١١) الأهرام، عددى ١٢ أكتوبر ١٩٩٩، ٢٠ أبريل ٢٠٠٠.

(١٢) النسب محسوبة بمعرفة الباحث بالاستعانة ببيانات نشرة البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، مجلد (٥٢)، ١٩٩٩، جدول رقم ١/٣ (ب) بالملحق.

(١٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية٠٠٠مرجع سبق ذكره،ص٣٥٥.

(١٤) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية٠٠٠ مرجع سبق ذكره،ص٣٥٣ ٣٥٥.

(١٥) الصناعة وحوافز الاستثمار، مرجع سبق ذكره٠٠٠،ص٣٨٣.

(١٦) تعبر الحماية الفعلية عن المميزات التى تتمتع بها الصناعة والتى تحقق لها الحماية من المنافسة الأجنبية، ومن أمثلة هذه المميزات: التعريفة الجمركية العالية على الواردات من السلع والدعم المقدم على مدخلات الانتاج (الكهرباء الوقود مواد خام سعر صرف تفصيلى٠٠) وتقاس هذه الحماية بمقارنة القيمة المضافة بالأسعار المحلية بالقيمة المضافة بالأسعار العالمية٠ بالرغم من أن المعدل الفعال للحماية ERP ليس مقياس للكفاءة فان ارتفاع قيمة ERP تدل على انخفاض الكفاءة للنشاط،

وتشير القيمة المنخفضة ERP بأن الأنشطة على درجة عالية من الكفاءة. وفى حالة القيمة السالبة للحماية فهى تشير الى أن توليد قيمة مضافة محلية أقل من الذى يمكن تحقيقه فى غياب الحماية ووجود قيمة سالبة منخفضة تشير الى أن الأنشطة تخضع لظروف السوق الحرة.

(١٧) وفقا لتصريح جمال بيومى، للأهرام العدد (٢٠) أبريل ٢٠٠٠ فان صناعة السيارات فى مصر ليست صناعة كفؤ حيث أن اقامة صناعة سيارات كاملة فى مصر تتطلب انتاج فى ظل اقتصاديات حجم كبير (٢/١ مليون مليون سيارة) وبخلاف ذلك أطلق عليها صناعة للمفكات تمثل استثمارا خاطئا.

(١٨) وهذا يعنى زيادة أرباح المنتجين من خلال زيادة الفارق بين التكلفة التى خفضت من خلال تحرير المواد الخام والسلع الرأسمالية والحماية التى تثبتها ثم تهبط بها فجأة خلال السنوات الأخيرة.

(١٩) Baher Atlam, Major Elements. F The Draft Agreement. F Egypt partnership with The EU,Published in Elite s and CHANGEIN The MEDITERANEAN Marquina (ED) FMES-UNISCI CREST.

(٢٠) أحمد جلال وبرنارد هوكمان، مرجع سبق ذكره.

(٢١) تكتسب صناعة التجهيز والطباعة والصناعة صيغة المنشأ وفق المعايير العالمية والأوربية حيث يمكن استيراد أقمشة غير مجهزة ويتم تجهيزها فى مصر بمعنى انشاء مرحلة صناعية اضافية فى مصر تكسبها صفة المنشأ وهى صناعة ذات تكنولوجيا عالية وتحقق قيم مضافة عالية هذا وقد نجحت مصر فى الحصول على استثناءات طفيفة فى المنشأ فى الصناعات الكيماوية والهندسية، الالكترونية حيث يمكن التصدير الى الاتحاد الأوربى بأقمشة أو منسوجات أو خامات غير مصرية ولمدة ثلاث سنوات ورد ذلك ضمن تحقيق فى الأهرام مع السفير جمال بيومى، العدد ٨، أبريل ٢٠٠٠.

(٢٢) Saher Tohamy, Nehal El Megharbel, Prospects for Processed Agricultural Commodities in the Egypt. EU partnership Agreement, ECES,. October 1999 .

(٢٣) الأهرام، ١٢ أكتوبر ١٩٩٩.

(٢٤) الأهرام ٢٧ يونيو ١٩٩٩.

(٢٥) Hanaa Kheir, El-Din, Hoda El-Sayed, Potential Impact & of a free Trade Agreement with the EU on Egypt s Tax tile IECES Working Paper No. 16,Sept.. 1996, P.3.

(٢٦) Hanaa, Ibid ., P.7.

(٢٧) رشا عادل عبد الحكيم، أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية على صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، ورقة عمل رقم (١٥) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ECEC.

(٢٨) احتفظت مصر بحقها فى الحفاظ على الحظر على الأقمشة المستوردة حتى يناير ١٩٩٨ وعلى الملابس يناير ٢٠٠٢، وتلاحظ أن متوسط التعريفات الجمركية فى الاتحاد قبل أوروجواى ٧% غزل،٥ر١٠%، أقمشة ٥ر١٣% ملابس. أما معدل التخفيض فى التعريفات فى الدول الصناعية ٢٢% وتلتزم مصر بالتخفيض بمعدل ٤٥% عام ١٩٩٥. ويتوقع أن تقوم مصر فى عام ٢٠٠٥ بتخفيض التعريفات الى ١٥%، ٣٠%، ٤٠% على الغزل والأقمشة والملابس على الترتيب. حول هذا الخصوص يرجى الرجوع الى:

Hanaa .Op.Cit., P.14-15

(٢٩) الأهرام ١١ مارس ١٩٩٨.

(٣٠) الأهرام ٢٧ أبريل ١٩٩٨.

(٣١) UNCTAD, Investment Policy Review, Egypt, UN,New York, Geneva, 1999, PP.57-61.

(٣٢) Arvind Subramanian and Mostafa Abd-El-Latif, ECES, Working Paper No.11, March 1997, P. 12-14.

(٣٣) Arvind, . Ibid, P.13-18 .

(٣٤) ينطوى تطوير منتج دوائى واحد على تكاليف تتراوح مابين ٢٥٠ ٤٠٠ مليون دولار وبما يشكل حوالى نصف ايرادات الصناعة الدوائية الحالية بأكملها، فالصناعة لم تصل بعد لمرحلة النضوج لتصنيع مكونات فعالة.

(٣٥) يتوقع أن ينخفض عدد المنتجات الدوائية بعد تطبيق الجات TRIPS من ٣٦٠٠ منتج الى ٢٥٠ منتج فقط.

الفصل الثالث

أثر المشاركة الأوروبية والأمريكية على الاستثمار الأجنبى ونقل التكنولوجيا بمصر

مقدمة

لقد إكتسبت الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا أهمية خاصة على أثر التطورات التى طرأت على الاقتصاد الدولى خلال العقد الأخير من القرن الحالى . خاصة فى ظل اتجاه العالم الى إزالة الحواجز والقيود سواء كانت منها السياسية أو الاقتصادية . والدول النامية ومنها مصر أصبحت تعول على الاستثمار الأجنبى المباشر دورا هاما وكبيرا فى تمويل التنمية خاصة بعد الاعتماد علىالاقتراض الخارجى والذى صحبه أعباء كثيرة للدول المقرضة وكانت النتيجة أن الدول المقرضة هى التى جنت كل ثمار التنمية .

لهذا فإنه بعد توقيع اتفاقية الجات فى عام ١٩٩٤ أصبح لزاما على الدول النامية من أن تعيد صياغة اقتصادياتها لكى تتلاءم واحتياجات السوق الدولية لكى تستطيع المنافسة وذلك بعد أن أصبحت الميزة التنافسية هى السمة الغالبة على السوق الدولية .

وتحاول مصر تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال تهيئة المناخ الاستثمارى، لجذب المستثمر الأجنبى وتحفيزه على الاستثمار وتنمية قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة، من خلال التشريعات والاعفاءات التى تؤمن للمستثمر أمواله وأرباحه وتحافظ للمجتمع على القيمة المضافة من هذه الاستثمارات .

لقد بدأت مصر مفاوضات شراكة بينها وبين دول الاتحاد الأوروبى منذ التوقيع على اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ ، وأيضا بدأت فى مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف اقامة علاقات اقتصادية مبنية على أسس اقتصادية عادلة تهدف الى توزيع المنافع بشكل يحقق قدر من العدالة ويحد من الآثار السلبية للتكتلات الاقتصادية الكبرى وللشركات متعددة الجنسية .

ولقد كان الاستثمار الأجنبى المباشر أحد المتغيرات التى تلعب دورا كبيرا فى دفع عجلة التنمية فى الدول النامية لما له من آثار إيجابية تفوق آثاره السلبية ، فضلا على أنه يدفع الدول النامية الى اجراء المزيد من الاصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التى تهدف الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة فى ظل محاولة اندماجها مع السوق الدولية .

ولقد عانت مصر من مشكلة القروض الدولية وتضخمها وأعبائها ، ولهذا تحاول خلال هذا العقد استبدال القروض الخارجية باستثمارات أجنبية ، وذلك بتهيئة المنـــاخ الاســـتثمارى الجيد لجذب المستثمرين وتقليل مخاطر الاستثمار .

ولهذا فإن برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى انتهجته مصر منذ عـــام ١٩٩١ والـــذى حقق نجاحا ملموسا أحد الأسباب التى ساعدت على جذب الاستثمارات الأجنبية ، أيضا نجـــاح مصر فى اعادة هيكلة معظم القطاعات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية ساعد علـــى تهيئة المناخ الاستثمارى الجيد .

ويتناول هذا الجزء من الدراسة أهمية المشاركة الأوروبية والأمريكية على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى والتكنولوجيا كمحور من محاور التنمية الاقتصادية فى مصر ، خاصة وأن اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية قد تم الانتهاء من وضع النص النهائى لـــها فـــى يونيـــو ١٩٩٩ وسوف تدخل حيز التنفيذ خاصة بعد أن استجاب الجانب الأوروبى لجميـــع طلبـــات مصر .

ولهذا فإن هذا الجزء من الدراسة سوف يتناول الآتى :-

أولا : المناخ الاستثمارى فى مصر فى ظل اتفاقية الشراكة .

ثانيا : حجم الاستثمار الأجنبى فى مصر وأهميته .

ثالثا : تأثير الاستثمار الأجنبى على بعض متغيرات الاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية الشراكة .

أولا : <u>المناخ الاستثمارى فى مصر فى ظل اتفاقية الشراكة</u>

لقد أصبحت اقتصاديات السوق تلعب دورا كبيرا فى النظام الاقتصادى العالمى ، وبعد توقيع اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ وظهور منظمة التجارة العالمية زادت الضغوط التنافسية على اقتصاديات العالم خاصة الدول النامية منها . ولهذا فإن معظم الدول النامية بدأت بإصلاحات هيكلية لاقتصادياتها لكى تستطيع الاندماج فى اقتصاديات السوق دون أضرار كبيرة . بل بدأت الكثير من الدول تحاول إقامة علاقات تجارية متعددة الأطراف تعود بالنفع على الجميع فى إطار مشاركة عالمية واقعية . ولهذا فإن مصر كانت من أوائل الدول التى بدات ومنذ توقيع خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٧ بتطبيق سياسات تصحيحية وهيكلية للاقتصاد القومى تهدف الى توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة وتنمية هياكل البنية الأساسية لتهيئة المناخ الاقتصادى الجيد للتنمية الاقتصادية والمنافسة العالمية .

ويلعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورا أساسيا فى التنمية الاقتصادية فى ظل العولمة باعتباره أحد الأدوات التى تساعد على تكامل الاقتصاديات لما يقدمه من رأس مال وتكنولوجيا ومهارات إدارية ووصول الى الأسواق الأجنبية ، كما أنه يعزز بناء القدرات التكنولوجية اللازمة للانتاج والابتكار عن طريق تحفيز الروابط الأمامية والخلفية للاقتصاد القومى [١] .

ولهذا فإن مصر قامت بتنفيذ برنامج اصلاح اقتصادى حقق نجاحا ملموسا ، وكانت أحد محاوره الأساسية هو برنامج للخصخصة لزيادة أهمية القطاع الخاص وتهيئة المناخ الاستثمارى له لكى يشارك مشاركة فعالة فى التنمية الاقتصادية .

ولقد إعتمد برنامج الخصخصة المصرى على محورين أساسيين ، <u>المحور الأول</u> : هو تهيئة المناخ الاستثمارى وتوفير الأستقرار والمناخ الذى يحفز ويزيد من ثقة المستثمرين ، <u>والمحور الثانى</u> : وهو توفير إطار قانونى مستقر لاستثمارات القطاع الخاص مع تنشيط سوق الأوراق المالية لتعضيد تمويل القطاع الخاص .

ومن خلال المحورين سالفى الذكر تم تنشيط الاستثمارات المحلية وتحفيزها وتعضيدها لتكون نواه لجذب الاستثمارات الأجنبية وطمأنه المستثمر الأجنبى وتشجيعه على

المشاركة الفعالة والإيجابية فى تنمية قطاعات الاقتصاد القومى . وعلى التوازى بدأت مفاوضات الشراكة الأوروبية مع دول الاتحاد الأوروبى لأهميتها الاستراتيجية للاقتصاد المصرى وأيضا مفاوضات الشراكة الأمريكية .

ويعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر أحد المحاور الهامة للتعاون الاقليمى فى ظل اقتصاديات السوق وفى ظل النظام الاقتصادى الجديد ، ولهذا فإن مصر قد حاولت تهيئة المناخ الاستثمارى لجذب الاستثمار الأجنبى ونقل التكنولوجيا من خلال محورين أساسيين :-

المحور الأول :

من خلال التشريعات المنظمة لتأسيس الشركات ومؤسسات الأعمال ويأتى فى هذا المحور القوانين الآتية :-

- القانون رقم (٥٩) لعام ١٩٧٩ الخاص بالمدن والمجتمعات العمرانية .
- القانون رقم (١٥٩) لعام ١٩٨١ الخاص بشركات الأموال .
- القانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩ الخاص بالاستثمار الداخلى وفى المناطق الحرة .
- القانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧ الخاص بحواجز الاستثمار .

المحور الثانى :

تشريعات تتعلق بأرباح المستثمر وتشغيله ويأتى تحت هذا المحور :-

- قانون الضرائب على الدخل لعام ١٩٨١ .
- قانون الضريبة الموحدة لعام ١٩٩٣ .
- قانون التأجير التمويلى لعام ١٩٩٥ .
- قانون العمل والعلاقة بين العاملين ورب العمل .

وبتحليل المحور الأول والخاص بحوافز الاستثمار وتشجيع إقامة المشروعات وتنظيمه نجد أن هذه التشريعات قد ركزت على الآتى :-

- إعطاء حق مطلق لرأس المال الأجنبى فى أن ينفرد أو يشارك بالاستثمار فى الأنشطة الاقتصادية التى حددها القانون .
- حدد القانون بعض الأنشطة الاقتصادية التى يجب ألا ينفرد بها رأس المال الأجنبى وأن يجب أن يشاركه رأس المال المصرى .

- عدم جواز تأميم المشروعات التى يتم إنشاءها فى ظل القانون رقم (٤٣) لعـلم ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم (٣٢) لعام ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩ .
- الغاء التميز بين المستثمر المحلى والأجنبى .
- تذليل جميع العقبات الادارية والاجرائية .
- تم منح المشروعات حوافز واعفاءات ضريبية .
- معالجة مشـكلات المشروعات خاصة مديونيتها سواء كـانت بالعملـة المحليـة أو الأجنبية .
- حرية حركة أرباح المشروعات بالعملة الأجنبية من والى البلاد وبأعلى سعر صـوف معلن .
- عدم خضوع منتجات هذه المشروعات للتسعير الجبرى من قبل الدولة .
- أحقية المشروعات لملكية الأراضى والتوسع بها وعدم جواز نزع ملكية هذه الأراضى إلا للمنفعة العامة مع تعويض عادل وفقا للقيمة السوقية .
- حق المشروعات بالاستيراد أو التصدير بذاتها أو عن طريق الغير .
- يحق لصاحب المشروع التصرف فى المال المستثمر كله أو بعضه بنقـد أجنبـى أو مصرى .

وبهذا نرى أن المشرع المصرى قد ضمن جميع حقوق المستثمر الأجنبى فى حـدود القواعد والتنظيمات الموجه والتى يمكن من خلالها توجيه الاستثمارات الأجنبيـة للقطاعـات المستهدف تنميتها . وبهذا يمكن الاستفادة القصوى من الاستثمارات الأجنبية .

ايضا خفف القانون بعض اجراءات التأسيس للشركات المساهمة أو التوصية بالأسـهم أو ذات المسئولية المحددة ، بالاضافة الى أن القانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧ قد أعطى كثيرا من الامتيازات للشركات المنشأة والتى تسمح بالتوسع فى الأنشطة الاقتصادية أكثر من القـانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩ حيث حدد الأنشطة الاقتصادية الآتية :-

- استصلاح الأراضى
- الدواجن والانتاج الحيوانى
- استخراج المعادن
- الفنادق
- النقل السياحى
- النقل الجوى
- صيد الاسماك
- التصنيع
- السياحة
- القرى السياحية
- النقل البحرى
- البترول

- المستشفيات
- محطات المياه
- محطات الكهرباء
- شركات الكومبيوتر
- الطرق

والمشروعات المنشأة بالقانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧ وفى المجالات والأنشطة عالية تأخذ موافقة فورية من الهيئة العامة للاستثمار والتمتع بجميع حوافز الاستثمار سالفة الذكر .

ولا يخضع لهذه الموافقة الفورية المشروعات المقامة فى سيناء أو مشروعات تكرير البترول ومشروعات صناعة التبغ حيث يجب أن يتم دراسة هذه المشروعات جيدا فى الهيئة العامة للاستثمار .

وهذا يعنى أن الدولة قد فتحت معظم المجالات الاستثمارية للاستثمار الأجنبى بالاضافة الى منحه تسهيلات اجرائية وادارية كبيرة حتى يمكن جذب وتشجيع الاستثمارات الاجنبية خاصة استثمارات الشركات متعددة الجنسية والتى تعتبر مصدرا رئيسا للاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا ، حيث أن الاقتصاد الدولى الآن يضم ٣٥ ألف شركة متعددة الجنسية لها ١٥٠ ألف فرع فى جميع أنحاء العالم [٢] . تمتلك اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا معظم هذه الشركات .

وبتحليل المحور الثانى للحوافز والاعفاءات الضريبية للاستثمار الأجنبى يلاحظ أن المشرع المصرى قد أعطى الكثير من الأمتيازات للاستثمار الأجنبى نوجزها فيما يلى :-
السماح للعاملين الأجانب فى المشروعات المنشأة وفقا لقوانين الاستثمار بدءا من القانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩ وانتهاءً بالقانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧ تحويل نسبة من أجورهم للخارج تصل الى ٥٠% ويجوز للهيئة العامة للاستثمار أن تتجاوز هذه النسبة وتسمح بأكثر منها وفقا لحالة كل مشروع .
إعفاء أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ومن الضريبة على شركات الأموال ، ومن ضريبة التركات بنسب معينة. كما تعنى الأرباح الموزعة من الضريبة العامة للدخل على أن تسرى هذه الاعفاءات لمدة ٥ سنوات ويجوز مد الاعفاءات حتى ١٠ سنوات بقرار من مجلس الوزراء وفقا لطبيعة

نشاط المشروع ومدى مساهمته فى الصادرات وموقعه الجغرافى ومدى توفره لفرص العمل .

ويجوز مد هذا الاعفاء لمدة خمسة سنوات أخرى إذا ما إقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام .

الاعفاء من الضريبة العامة للدخل للمبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل على الأجور والمرتبات والمكافآت وما فى حكمها التى تؤديها المشروعات للعاملين بها من غير المصريين إذا لم تتجاوز مدة عملهم فى مصر سنة متصلة .

أعطى المشرع بعض الامتيازات للمشروعات المقامة فى المناطق الحرة تشجيعا للاستثمار الأجنبى والمحلى فى المناطق الحرة أهمها :-

- لا تخضع البضائع التى تصدرها مشروعات المناطق الحرة أو تستوردها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير .
- تعفى البضائع من الضرائب الجمركية والرسوم .
- اعفاء مشروعات النقل البحرى فى المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين بها مع استثناءها من أحكام القانون رقم (١٢) لعام ١٩٦٤.
- لا تخضع المشروعات المقامة بالمناطق الحرة لأحكام قوانين الضرائب أو لضريبة الأيلولة سوى أنها تخضع لرسم سنوى ١% من قيمة السلع الداخلة أو الخارجة .
- يضع مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار كافة القواعد المنظمة لشئون العاملين بتلك المشروعات والخاصة بنسبة العمالة المحلية الى العمالة الأجنبية والحد الأدنى للأجور وساعات العمل اليومية والاضافية والأجور المستحقة وغيرها .

ويتضح من التحليل السابق أن لمشروعات الاستثمارية المقامة وفقا للقانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩ وتعديلاته حتى القانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧ تتمتع بمزايا القطاع الخاص والحرية الكاملة مع السماح لها بالتعامل فى كافة الأنشطة الاقتصادية ومنحها اعفاءات ضريبية كبيرة ولمدد متباينة تصل فى بعض الأحيان الى ما يزيد عن ١٥ سنة ، وذلك رغبة من الدولة فى تشجيع الاستثمار الخاص سواء المحلى أو الأجنبى بهدف تهيئة المناخ الجيد لجذب الاستثمار الأجنبى .

وعلى أى حال فإن الاستثمارات الأجنبية تعتبر أحد المحاور الهامة للتنمية فى ظل محدودية الموارد وإن كان هناك جدل أمام هذه المقولة ، إلا أن الاستثمار الأجنبى يعتبر أحد

موارد الحفن للتنمية الاقتصادية . وعلى الدول النامية إذا كانت حادة فى تحقيق التنمية الحقيقية والشاملة والمتواصلة أن تجتهد فى سبيل تخفيض سلبيات هذا النوع من الاستثمار وتعظيم ايجابياته بما يتلاءم واحتياجات برنامج التنمية . ولكن قد تكمن المشكلة من الاستثمار الأجنبى فى ضعف الأجهزة الادارية والرقابية وتعاظم الفساد واقتصاديات الدول النامية بما يساعد على تعظيم سلبيات الاستثمار الأجنبى .

ولكن وفقا لاتجاهات العالم الحديث فى العولمة والاندماج فى سوق واحد فإنه أصبح من الضرورى الاعتماد على الاستثمار الأجنبى والتكنولوجيا العالمية لكى تستطيع أن تعضد الاستثمارات المحلية والتكنولوجيا المحلية لانتاج سلع وخدمات ذات قدرة تنافسية فى الاقتصاد الدولى . أيضا يساعد ذلك القطاعات الاقتصادية على انتاج سلع للسوق المحلى تستطيع المنافسة خاصة فى ظل اتفاقيات الجات وحرية دخول السلع للسوق المحلى والمنافسة فى السوق المحلى وليست السوق العالمى .

لهذا فإن الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا العالمية أصبحتا ضرورة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر .

ثانيا : <u>حجم الاستثمار الأجنبى في مصر وأهميته</u> :

(١) <u>الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي في مصر بالنسبة للعالم</u> :

يعتبر ادماج الدول النامية في الاقتصاد الدولى أحد التحديات الهامة التى يواجهها المجتمع الدولى وذلك لضعف اقتصادياتها والتشوهات التى تعانى منها ، ولهذا فإنه قبل البدء في هذا الادماج بدأت هذه الاقتصاديات فى اصلاح هياكلها الاقتصادية . وعمليات الاصلاح الاقتصادى لزمها كثيرا من الاعباء التى تحملت الدول المتقدمة جزء كبير من هذا الاصلاح نظرا لأنها ايضا كانت أحد أسباب ضعف وتشوه هذه الهياكل .

لهذا فإن مصر بدأت سياسات التثبيت والاصلاح الهيكلى منذ عام ١٩٧٨ وتوقيع اتفاق التثبيت وحصول مصر على تسهيلات تقدر ب ٧٢٠ مليون دولار ثم اتفاق المساندة عام ١٩٨٧ والتى حصلت مصر منه على تسهيلات ائتمانية بلغت ٣٢٧ مليون دولار ثم الاتفاق النهائى التى حصلت مصر بموجبه عام ١٩٩١ على ٢٧٨ مليون وحدة سحب .

بدأت مصر في الاتجاه بعد ذلك إلى دفع عجلة الاستثمار سواء كان هذا الاستثمار محليا أو أجنبيا رغبة منها في تخفيف حدة الآثار السلبية للقروض الأجنبية واستبدالها بالاستثمار الأجنبى المباشر .

هناك العديد من النظريات التى قامت بتحليل أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر في التنمية ودوره ومنها نظرية التحركات الدولية لرأس المال ونظرية روستو في كتابة مراحل النمو الاقتصادى في الخمسينات وغيرها من النظريات ، إلا أن النظريات الحديثة قد أوضحت أهمية ثلاث متغيرات في الاستثمار الأجنبى المباشر هى :

- القدرة الاحتكارية التى تتمتع بها الشركات المصدرة لرؤوس الأموال الأجنبية وفعاليتها العالمية.
- القرارات الاقتصادية والامكانات التى تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبى .
- الهياكل الاقتصادية والقدرات الاستيعابية للاقتصاديات المضيفة .

هذه المتغيرات هى التى تلعب دورا رئيسيا في تحديد الآثار الايجابية والآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا الحديثة ، حيث أنه كلما كانت الاقتصاديات

المضيفة ذات قدرات اقتصادية قوية وهياكل اقتصادية سليمة كلما أمكنها توظيف التكنولوجيا الحديثة واستيعاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيفها بالأسلوب والكيفية التى تمكنها من الحد من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الايجابية .

والدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص لديها محدودية في القدرة على جذب هذه الاستثمارات والتكنولوجيات الحديثة نظرا لضعف هياكلها الاقتصادية وأنها وما زالت تحاول اعادة هيكلة قطاعاتها الاقتصادية لكى تتلائم والتكنولوجيات المستوردة وايضا القوى الاستثمارية الأجنبية . خاصة وأن الاستثمار الأجنبى المباشر يتم ضخه من خلال شركات متعددة الجنسية أو عابرة القارات ، وهذه الشركات لها سياستها الاستثمارية المعلنة وهى التى تهتم بالأرباح وبالحرية الكاملة في الادارة والاشراف الكامل على استثماراتها مما يجعلها في بعض الأحيان تنسلخ عن الاطار القومى للدولة ولا تلقى أهمية لبناء قاعدة تكنولوجية أو أمن اجتماعى في الدول المضيفة كما حدث في الهند والبرازيل .

ويوضح جدول رقم (١٩) التدفق الداخل والخارج للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من ٨٥ حتى ١٩٩٦ حيث يلاحظ تدنى نصيب الدول النامية وأفريقيا ومصر مقارنة بالدول المتقدمة من اجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر في العالم .

خلال الفترة ٨٥-١٩٩٠ لوحظ أن حجم الاستثمار الأجنبى المباشر في العالم بلغ نحو ١٤٦ بليون ولار حصلت الدول المتقدمة منه على ١١٧ بليون دولار تمثل نحو ٨٠,١% ، في حين حصلت الدول النامية على نحو ٢٥ بليون دولار تمثل نحو ١٧,١% كمتوسط الفترة ، وحصلت افريقيا منه على ٣ بليون دولار تمثل نحو ٢,١% بينما حصلت مصر على بليون دولار تمثل نحو ٠,٧% من اجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر بالعالم .

وهذا يشير إلى ضآلة ما حصلت عليه مصر مقارنة بالعالم خاصة وأن الفترة من ٨٥-١٩٩٠ شهدت العديد من الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية في الاقتصاد المصري إلا أن المناخ الاستثمارى كان ما زال لم يكتمل بالاضافة إلى ضعف الهياكل الاقتصادية وضعف الطلب المحلى الفعال آنذاك .

إلا أن المتتبع للبيانات التى يعرضها الجدول يلاحظ تذبذب الاستثمار الأجنبى المباشر الداخل لمصر بين التراجع خلال النصف الأول من عقد التسعينات والذى تراوح الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر ما بين ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت نحو ٦٠% خلال الفترة ، ارتفعت لتصل إلى١,٢ بليون دولار عام ١٩٩٤ محقق زيادة بلعت نحو ١٤٠% نتيجة للاصلاحات الاقتصادية والثقة التى قوبل بها الاقتصاد المصرى في العالم نتيجة لنجاح برامج الاصلاح الاقتصادى .

خلال نفس الفترة ٩١-١٩٩٦ لوحظ تزايد نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبى المباشر حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية نحو ٤٢ بليون دولار عام ١٩٩١ تمثل نحو ٢٦,٣% من استثمارات العالم ارتفعت لتصل عام ١٩٩٦ نحو ١٢٩ بليون دولار تمثل ٣٧,٦% من جملة الاستثمارات الأجنبية في العالم في حين تراجع نصيب الدول المتقدمة من ٧١,٨% عام ١٩٩١ من جملة استثمارات العالم إلى ٦٠,٧% عام ١٩٩٦ .

وبالرغم من تزايد نصيب الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن نصيب مصر تراجع من ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١ تمثل ٠,٢% من جملة الاستثمارات الأجنبية في العالم لنفس السنة إلى ٧٠٠ مليون دولار تمثل ٠,٠٢% من جملة الاستثمارات الأجنبية في العالم عام ١٩٩٦ ، فبالرغم من جملة الاستثمارات الأجنبية التى حصلت عليها مصر إلا أن نسبتها إلى جملة الاستثمارات الأجنبية المتاحة في العالم تراجعت بنسبة ٩٠% تقريبا .

وهذا التراجع نجده ايضا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجه إلى القارة الأفريقية حيث بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقارة افريقيا عام ١٩٩١ نحو ٢,٨بليون دولار تمثل في ١,٧% من جملة استثمارات العالم وصلت عام ١٩٩٦ لنحو ٥ بليون دولار تمثل نحو ١,٥% من جملة استثمارات العالم لنفس العام ، ويتراجع نحو ١٣% في النسبة الاجمالية .

وهذا يشير إلى أن اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقارة الأفريقية بالنسبة لجملة الاستثمارات الأجنبية الاجمالية اتجاه سلبى نظرا لظروف القارة الأفريقية من ضعف الهياكل

جدول رقم (١٩)

الاستثمار الاجنبى المباشر موزع اقليميا خلال الفترة ٩١/١٩٩٦

"بليون دولار"

البيان		٨٥-١٩٩٠			١٩٩١			١٩٩٢			١٩٩٣			١٩٩٤		
		الداخل	الخارج	الصافى	الداخل	الخارج	الصافى	الداخل	الخارج	الصافى	الداخل	الخارج	الصافى	الداخل	الخارج	الصافى
العالم		١٤٦	١٥٦,٧		١٦٠	١٤٩,٣		١٧٣,٩	٢٠٢		٢١٦,٢	٢٣٩,٨		٢٣٨,٧	٢٥١	
الدول المتقدمة	جملة	١١٧	١٤٥	٢٨	١١٥	١٩٠	٧٥	١٢٠	١٨٠	٦٠	١٣٩	٢٠٥	٦٦	١٤٢	٢١٠	
	% من العالم	٨٠,١	٩٢,٥		٧١,٨	٩٥,٤		٦٩,١	٨٨,٩		٦٤,٣	٨٥,٥		٥٩,٥	٨٣,٧	
الدول النامية	جملة	٢٥	١٠,٦	-١٤,٤	٤٢	٨,٣	-٣٤	٥٠	٢٢	-٢٨	٧٣	٣٤	-٣٩	٩٠	٤١	
	%من العالم	١٧,١	٦,٧		٢٦,٣	٤,٢		٢٨,٨	١٠,٩		٣٣,٨	١٤,٢		٣٧,٧	١٦,٠٨	
افريقيا	جملة	٣	١,١	-١,٩	٢,٨	٠,٩	-٢,٣	٣,١	٠,٤	-٢,٧	٣,٧	٠,٨	-٢,٩	٥,٥	٠,٩	
	%من العالم	٢,١	٠,٧		١,٧	٠,٣٧		١,٨	٠,٢		١,٧	٠,٣		٢,٣	٠,٢	
مصر	جملة	١	٠,٠٢	-٠,٩٨	٠,٣	٠,٠٦	-٠,٢	٠,٥	٠,٠٤	-٠,٤٦	٠,٥			١,٢	٠,٤	
	% من العالم	٠,٧	٠,١		٠,٢	٠,٠٣		٠,٣	٠,٠٢		٠,٢			٠,٥	٠,٠٢	
	% من الدول المتقدمة	٠,٠٨٥	٠,٠١٣		٠,٣	٠,٠٣		٠,٤	٠,٠٢		٠,٤			١,٨	٠,٠٢	
	% من الدول النامية	٤	٠,٢		٠,٧	٠,٧		١	٠,٢		٠,٧			١,٣	٠,٠٩	
	% من افريقيا	٣٣	١,٨		٠,٣	٢,٩		١٢,١	١٠		١٣,٥			٢١,٨	٩,٦	

البيان		١٩٩٥			١٩٩٦			متوسط الفترة ٩١-١٩٩٥		
		الداخل	الخارج	الصافى	الداخل	الخارج	الصافى	الداخل	الخارج	الصافى
العالم		٣٠٧,٣	٣٣٨,٧		٣٤٢,٧	٣٤٧,٣٨		٢٣٩,٦	٢٩٤	
الدول المتقدمة	جملة	٢٠٦	٢٩١	٨٥	٢٠٨	٢٩٥	٨٧	١٥٥	٢٢٩	٧٤
	% من العالم	٦٧	٨٩,٩		٦٠,٧	٨٤,٩		٦٤,٧	٨٦,٨	
الدول النامية	جملة	٩٦	٤٧	-٤٩	١٢٩	٥١,٥	-٧٧,٥	٨٠	٣٤	-٤٦
	%من العالم	٣١,٣			٣٧,٦	١٤,٨٧		٣٣,٤	١٢,٩	
افريقيا	جملة	٤,٧	٠,٦	-٤,١	٥	٠,٨	-٤,٢	٤	٠,٧	-٣,٣
	%من العالم	١,٥			١,٥	٠,٣		١,٦	٠,٢٨	
مصر	جملة	٠,٦	٠,٠٩	-٠,٥١	٠,٧	٠,٠٩	-٠,٦١	٠,٦	٠,٠٥	-٠,٥٥
	% من العالم	٠,٢	٠,٠٣		٠,٢	٠,٠٣		٠,٣	٠,٠٢	
	% من الدول المتقدمة	٠,٣			٠,٣	٠,٠٣		٠,٤	٠,٠٢	
	% من الدول النامية	٠,٦			٠,٥	٠,٢		٠,٨	٠,١	
	% من افريقيا	١٢,٧			١٤	٩١,٢٥		١٥	٧,١	

المصدر : حسب وجمع من بيانات مجمعة من :

United Nations, World Investment Report - New York and Geneva, 1997.

الاقتصادية والتقلبات السياسية وعدم وجود أنظمة ديمقراطية تسمح بمناخ استثمارى جيد يشجع إلى زيادة توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقارة .

وبتحليل أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة والدول النامية لوحظ ضعف نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر بالنسبة للدول المتقدمة حيث بلغت نحو ٠,٣% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة خلال الفترة ٩١-١٩٩٦ في حين تراجعت هذه النسب بالنسبة للدول النامية ، حيث بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر نحو ٠,٧% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية عام ١٩٩١ انخفضت لتصل إلى نحو ٠,٥% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية عام ١٩٩٦ .

وهذا يشير إلى أنه بالرغم من زيادة جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية إلا أن نصيب مصر من جملة الاستثمارات الأجنبية ينخفض ، وهذا الانخفاض يرجع إلى عدة عوامل أهمها أن معظم الشركات متعددة الجنسية التى تحتكر الاستثمارات الأجنبية ما زالت متخوفة من ظروف الاقتصاد المصرى خاصة وأنه ما زال في مرحلة اعادة هيكلة واصلاحات اقتصادية ، أيضا كان المناخ الاستثمارى ما زال غير مهيىء لتدفق هذه الاستثمارات بالدرجة التى تواكب احتياجات التنمية الاقتصادية ، ولكن أعتقد أنه بعد صدور القرار ٨ لعام ١٩٩٧ والخاص بالحوافز الاستثمارية فإن الاستثمار الأجنبى سوف يزداد بالاضافة إلى اتباع مصر تنفيذ بعض المشروعات الكبرى بنظام BOT وهو أحد الأنظمة الاقتصادية لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر والتكنولوجية الأجنبية وسوف يساعد على تحسين المناخ الاستثمارى في مصر وتشجيع الشركات عابرة القارات على زيادة حجم أعمالها في مصر .

هذا ويأخذ الاستثمار الأجنبى شكلا آخر من الاستثمارات وهو سوق الأوراق المالية حيث يشير جدول رقم (٢٠) إلى جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة سندات وأسهم والداخلة إلى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٨٠ حتى ١٩٩٦ حيث يلاحظ أنها بلغت في المتوسط نحو ٩,٦ بليون دولار خلال الفترة محل الدراسة تمثل نحو ٠,٥% من جملة الاستثمارات العالمية .

جدول رقم (٢٠)

الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى صورة

أسهم وسندات خلال الفترة ٨٠-١٩٩٦

(بليون دولار)

السنوات	العالم	الدول المتقدمة		الدول النامية		افريقيا		مصر	
		جملة	%	جملة	%	جملة	%	جملة	%
١٩٨٠	٤٩٢,٨	٣٧٣	٧٥,٧	١٠٦	٢١,٥	١١,٥	٢,٣	٢,٣	٠,٥
٨٥	٧٧٢	٥٣٨	٦٩,٧	٢٠٧	٢٦,٨	٢١,٣	٢,٨	٥,٧	٠,٧
١٩٩٠	١٧٧١	١٣٧١	٧٧,٤	٣٥٣	٢٠	٣٦	٢	١١	٠,٦
٩٥	٢٩٠١	٢٠٤٢	٧٠,٤	٧٩٠	٢٧,٢	٥٥	١,٩	١٤	٠,٥
٩٦	٣٢٦٣	٢٢٧٠	٦٩,٦	٩١٨	٢٨,١	٦٠	١,٨	١٥	٠,٥
متوسط الفترة	١٨٤٠	١٣١٨,٨	٧١,٧	٤٧٤,٨	٢٥,٨	٣٦,٨	٢	٩,٦	٠,٥

المصدر :

جمع وحسب من :

United Nations – World Investment Report – New York Geneva, 1977.

ويشير الجدول إلى أن الدول المتقدمة تستحوذ على نحو ١٣١٨ بليون دولار كمتوسط الفترة محل الدراسة تمثل نحو ٧١,٧% من جملة الاستثمارات العالمية ، في حين بلغت جملة الاستثمارات الوافدة إلى الدول النامية من الاستثمار الأجنبى في صورة اسهم وسندات نحو ٤٧٤,٨بليون دولار كمتوسط الفترة تمثل نحو ٥٥,٨% من جملة الاستثمارات العالمية تستحوذ أفريقيا على نحو ٣٦,٨ بليون دولار تمثل نحو ٢% من جملة استثمارات العالم خلال الفترة محل الدراسة .

وبتحليل تحرك الاستثمارات المباشرة إلى مصر في صورة أسهم وسندات لوحظ أن قيمة الاستثمارات المباشرة ارتفعت من ٢,٣ بليون دولار عام ١٩٨٠ لتصل عام ١٩٩٠ نحو ١١ بليون دولار بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٣٤% سنويا وارتفعت الأهمية النسبية للاستثمارات المباشرة في مصر بالنسبة لجملة العالم من ٠,٥% إلى ٠,٦% في حين أن هذه الأهمية النسبية انخفضت من ٠,٦% عام ١٩٩٠ لتصل عام ١٩٩٦ إلى ٠,٥% بالرغم من زيادة جملة الاستثمارات المباشرة من ١١ بليون دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٥ بليون دولار عام ١٩٩٦ .

ويرجع ذلك إلى زيادة نصيب الدول النامية حيث بلغ نصيبها من الاستثمارات العالمية عام ١٩٩٠ نحو ٢٠% ارتفعت لتصل عام ١٩٩٦ نحو ٢٨,١% في حين أيضا تراجعت نصيب افريقيا من الاستثمارات العالمية في سوق رأس المال من ٢% عام ١٩٩٠ إلى ١,٨% عام ١٩٩٦ .

وهذا التراجع في حقيقة الأمر يرجع إلى ضعف كفاءة اسواق رأس المال في افريقيا ومصر مقارنة بالدول المتقدمة بالاضافة إلى أن سوق الأوراق المالية في مصر في مراحله المبكرة ما زالت الثقة به ليست تامة ، وجارى تطوير سوق الأوراق المالية وربطها بالشبكة الدولية حتى تتمكن من نشر جميع البيانات اللازمة للاستثمار .

٢- **الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبى المباشر لجملة الاستثمارات**

بعد أن تناولنا أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فى العالم والدول المتقدمة والدول النامية واتضح ضعف حجم هذه الاستثمارات مقارنة بحجم الاستثمارات العالمية والاستثمارات الموجه الى الدول النامية ، نحاول فى هذا الجزء إيضاح أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر بالنسبة لحجم الاستثمارات المنفذة .

يشير جدول رقم (٢١) الى أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بالنسبة لاجمالى الاستثمارات المنفذة فى القطاعات المختلفة حيث يلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبى المباشر بلغ نحو ١,٢ مليار جنيه فى بداية الفترة ١٩٩٢/٩١ تمثل نحو ٤,٧% من جملة الاستثمارات المنفذة والتى بلغت نحو ٢٥ مليار جنيه ، وارتفعت لتصل عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ٢,٧ مليار جنيه تمثل نحو ٨% من جملة الاستثمارات . فى حين أنها بلغت كمتوسط الفترة الأولى ١٩٩٢/٩١ ١٩٩٥/٩٤ نحو ١,٨ مليار جنيه تمثل ٥,٩% من جملة الاستثمارات .

وبتحليل الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر خلال النصف الثانى من التسعينات ، يلاحظ أنها بلغت كمتوسط للفترة نحو ٢,٨٣ مليار جنيه تمثل نحو ٦,٢% من جملة الاستثمارات المنفذة .

وهذا يشير الى تحسن ملموس فى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبى المباشر خلال النصف الثانى من التسعينات . ذلك يرجع الى سببين رئيسيين أولهما هو نجاح برامج الاصلاح الهيكلى لمعظم قطاعات الاقتصاد القومى ، والثانى هو تحسين مناخ الاستثمار الاجنبى فى مصر بعد صدور القرار رقم ٨ لعام ١٩٩٧ .

جدول رقم (٢١)

الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية فى مصر
خلال الفترة ٩٠-١٩٩٩

(مليون جنيه)

السنوات	حجم الاستثمارات فى مصر (١)	حجم الاستثمار الأجنبى المباشر (٢)	الأهمية النسبية %	السنة	حجم الاستثمارات الكلية	حجم الاستثمار الأجنبى المباشر	الأهمية النسبية %
				١٩٩٦/٩٥	٣٦٨٠٠	٢١٢٨,٣	٥,٨
١٩٩٢/٩١	٢٥١٠٧	١١٩١,٦	٤,٧	١٩٩٧/٩٦	٤٥٢٠٠	٢٦١٣,١	٥,٨
١٩٩٣/٩٢	٣١٦٤٤	١٥١٠,٦	٤,٨	١٩٩٨/٩٧	٥٤٦٠٠	٣٧٤٦,٦	٦,٩
١٩٩٤/٩٣	٢٩١٠٠	١٧٥٤,٦	٦	١٩٩٩/٩٨	---	٢٤١٣,٩	---
١٩٩٥/٩٤	٣٣١٠٠	٢٦٥٦,٥	٨				
متوسط الفترة	٢٩٧٣٧	١٧٧٨	٥,٩	متوسط الفترة	٤٥٥٣٣	٢٨٢٩	٦,٢١

المصدر :

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، ١٩٩٩ .

(٢) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، اعداد متفرقة .

ونخلص من هذا الجزء من الدراسة الى أهمية الاستثمار الاجنبى المباشر للاقتصاد المصرى ، حيث يلاحظ زيادة قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر للاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٦ بالرغم من انخفاض أهميته النسبية للاستثمارات فى العالم ، إلا أن أهميته النسبية للاستثمارات الاجمالية المحلية ترتفع فى النصف الثانى من عقد التسعينات عن النصف الأول ، مما يشير الى تحسين ملموس فى الاقتصاد المصرى نتيجة للاصلاحات الهيكلية وإعادة تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة الثقة بالاقتصاد المصرى .

أيضا يعتبر مفاوضات الشراكة المصرية الأوروبية الامريكية أحد العوامل الهامة التى سوف تساعد على تنشيط الاستثمار الأجنبى فى مصر ، حيث يوضح جدول رقم (٢٢) أن جملة المشروعات التى تمت الموافقة عليها حتى منتصف ١٩٩٧ نحو ١٠٠٣ مشروع بتكلفة رأسمالية بلغت نحو ٤٦٣٢٧ مليون جنيه مصرى ، كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية بها ٣٠% تساهم بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى ، مما يوضح أهمية اتفاقية الشراكة فى زيادة ضخ الاستثمار الأجنبى فى مصر .

ويلاحظ أيضا من الجدول أنه فى بعض المشروعات مثل النسيج بلغت مساهمة الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبى نحو ٥٠% من جملة الاستثمارات الأجنبية ، أيضا مشروعات التصنيع الغذائى بلغت مساهمة الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبى نحو ٤٠% من جملة الاستثمارات الأجنبية فى المشروعات الموافق عليها .

من خلال الجدول يلاحظ أن مساهمة الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وسويسرا فى المشروعات التى تمت الموافقة عليها حتى منتصف عام ١٩٩٧ تزيد عن ٣٠% لان فى معظمها مساهمة بين ٥٠ ، ٤٠% من جملة الاستثمارات الاجنبية فى مصر مما يوضح مدى أهمية توقيع اتفاقيتى الشراكة الأوروبية الامريكية المصرية .

جدول رقم (٢٢)

حجم الاستثمار الأجنبى فى المشروعات الموافق عليها

حتى منتصف ١٩٩٧

القطاع	عدد المشروعات	التكلفة الاستثمارية مليون جنيه	نسبة الاستثمار الاجنبى%	أعلى ثلاث دول مساهمة
القطاع الصناعى :	٥٨٣	٢٩٢٠٥	٣٠	الولايات المتحدة الامريكية/ألمانيا/بريطانيا
النسيج	٨٦	١٨٩٠	٥٠	الولايات المتحدة الامريكية/بريطانيا/فرنسا
الصناعات الغذائية	٨٥	٣٦٢١	٤٠	بريطانيا/الولايات المتحدة الامريكية/ألمانيا
الصناعات الكيماوية	١٤٣	٦٣٩١	٤٠	الولايات المتحدة الامريكية/سويسرا/الهند
الخشبية	١٤	١٨٧	٢٠	فرنسا/ألمانيا/لوكسمبرج
الهندسية	١٣٧	٤٣١٠	٣٠	ايطاليا/الولايات المتحدة الامريكية/ألمانيا
مواد البناء	٤٩	٦٩٧٢	٢٠	ألمانيا/الولايات المتحدة الامريكية/سويسرا
المعدنية	٤٥	٤٠٥٤	١٠	اليابان/ايطاليا/كوريا
الدوائية	٤٢	١٧٨٠	٤٠	الولايات المتحدة الامريكية/ألمانيا/فرنسا
قطاع الزراعة	٤٣	١٣١٧	٢٠	الولايات المتحدة الامريكية/فرنسا/ألمانيا
قطاع السياحة	١٠٩	٧١٠٣	٣٠	بريطانيا/الولايات المتحدة الامريكية/سويسرا
قطاع التشييد والبناء	٤٠	١٥٤	٢٠	بريطانيا/ألمانيا/الولايات المتحدة الامريكية
الخدمات	٨٦	١٧٢٩	٣٠	الولايات المتحدة الامريكية/بريطانيا/سويسرا
قطاع المال	١٤٢	٦٨١٩	٢٠	الولايات المتحدة الامريكية/بريطانيا/فرنسا
البنوك	٣٤	٢٦٨٠	٢٠	الولايات المتحدة الامريكية/فرنسا/بريطانيا
الاستثمار	١٠٨	٤١٣٩	٢٠	بريطانيا/الولايات المتحدة الامريكية،فرنسا
الاجمالى	١٠٠٣	٤٦٣٢٧	٣٠	

المصدر :

United Nations – Investment Policy Review – Egypt – New York, 1999.

ثالثا : تأثير الاستثمار الأجنبى على بعض متغيرات الاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية الشراكة على بعض المتغيرات الاقتصادية

لقد ركزت اتفاقية الشراكة الاوروبية المصرية على أهمية الاستثمارات وذلك من خلال حرية انتقال رؤوس الاموال والتعاون المالى بما يدعم الاقتصاد المصرى ويعضده فى ظل الحرية الاقتصادية والاقتصاد الدولى .

أيضا كانت أحد البنود الهامة التى تم الاتفاق عليها هو منح حقوق متبادلة لكل طرف لتأسيس الشركات فى اقليم الطرف الآخر وتحرير عرض الخدمات بواسطة شركات تابعة لأحد الأطراف الى مستهلكى تلك الخدمات فى اقليم الطرف الآخر .

بينما الشراكة الامريكية ركزت على أنها شراكة رجال أعمال حيث بدأت بمبادرة مبارك آل جور فى سبتمبر ١٩٩٤ والتى ركزت على مجالين :-

المجال الاول : التجارى وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين .

المجال الثانى : وهو محور الاستثمار حيث زيادة حركة رؤوس الأموال بين البلدين فى صورة مشروعات استثمارية مشتركة حتى يمكن لمصر الأستفادة من التكنولوجيا الأمريكية بطريقة أكثر فعالية ، وتبع ذلك تشكيل المجلس الرئاسى لرجال الأعمال والذى يهدف الى زيادة حجم الاستثمارات المصرية الامريكية لتصل الى ٢٠٠٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٠.

لهذا فإن الشراكة المصرية الأوروبية الامريكية سوف تساعد على زيادة حركة رؤوس الأموال والتى اتضح من خلال تحليل الجدول رقم (٢٢) حيث ظهر ذلك فى صورة إسهامات فعلية فى مشروعات مشتركة لكل من الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبى وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وبريطانيا وسويسرا وإيطاليا وغيرها .

أيضا تعتبر المشروعات الاستثمارية بنظام BOT أحد المداخل الهامة والغير تقليدية لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر والتكنولوجيا الحديثة للاقتصاد المصرى حيث تحاول الدولة الآن فتح مزيد من المجالات لاستخدام هذه النوع من الاستثمارات وتشجيع الاستثمار الأجنبى على التدفق والشعور بالأمان والطمأنينة للمناخ الاستثمارى .

أيضا قام اتحاد الصناعات المصرى بالإعلان عن برنامج المشاركة المصرية الأوروبية المتوسطة وأطلق عليه اسم القاهرة ٢٠٠٠ لإقامة مشاركة بين ٤٠٠ شركة مصرية و ٦٠٠ شركة من ٢٦ دولة بالاتحاد الأوروبى ودول البحر المتوسط بهدف توسيع دائرة المشاركة والتشجيع على ضخ الاستثمارات الاجنبية لمصر وجلب التكنولوجيا المتطورة وأساليب الادارة والتسويق الحديثة ، ويستهدف لهذا البرنامج بمفرده استثمارات تقدر لمليار و ٢٠٠ مليون جنيه خلال عامين [٣] .

وفى هذا الصدد تلعب الهيئة العامة للاستثمار دورا بارزا فى الترويج والتشجيع لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تطوير مركز المعلومات الخاص بها ورسم خريطة استثمارية متطورة ، ومحاولة انشاء مراكز لجذب رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا فى أوروبا وجنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الامريكية من خلال شركات متخصصة فى جذب رؤوس الأموال والترويج للاستثمار [٤] ، بالاضافة الى محاولة توافر خريطة استثمارية بالمشروعات الاستثمارية جاهزة الدراسة والتى يتم إدراجها تحت مسمى **Project Profile** وهى مشروعات تم عمل لها دراسات جدوى ومطلوب الترويج لها بين رجال الأعمال ، وهذا النوع من المشروعات يعطى الفرصة للمستثمر أن يعلم أى القطاعات مطلوب الاستثمارية وعوائد الاستثمار وحوافزه .

كل هذه الاجراءات فى ظل اتفاقيات الشراكة وتسهل حركة رؤوس الأموال بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى وأمريكا سوف يكون لها الأثر الفعال على العديد من المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادى فى مصر ، وأول هذه المتغيرات هى الناتج القومى المحلى والصادرات والاستهلاك وخلافه من المتغيرات الكلية .. إلا أنه ما زالت لم يتم التوقيع على أى من اتفاقيات الشراكة حتى كتابة هذه الدراسة ولكن تم الانتهاء من الاتفاقيات صياغة وأيضا بدأت كثير من الاجراءات التنفيذية بدليل ما يوضحه جدول رقم (٢٢) من اشتراك العديد من رجال الأعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى فى المشروعات المشتركة مع مصر .

أيضا الاقبال الكثير على الاشتراك فى مشروع القاهرة ٢٠٠٠ سواء من الشركات الأوروبية أو الامريكية أو المصرية ، وكذلك الاقبال على الاستثمار فى مشروعات BOT التى تعرضها مصر خاصة المشروعات الكبرى مثل المنطقة الحرة فى خليج السويس ومحطات الكهرباء والمطارات التى تم عرضها مع بداية عام ٢٠٠٠ .

لهذا فإن قياس تأثير الاستثمار الأجنبى على الناتج القومى المحلى وعلى الصادرات والاستهلاك سوف يعطى مؤشرا الى مدى أهمية المتغير فى التأثير على هذه المتغيرات الكلية مستقبلا فى حالة التوقيع على اتفاقيات الشراكة والتوسع فى الاستثمارات الأجنبية فى مصر .

١- <u>تأثير الاستثمار الأجنبى على الناتج القومى المحلى والاستثمارات المحلية</u>

يلعب الاستثمار الاجنبى دورا هاما لزيادة الناتج القومى من حيث توفير الاستثمار اللازم لدفع عجلة الانتاج ، خاصة فى ظل ضعف الموارد الاقتصادية للدولة ودخولها فى خطط استثمارية طموحة ، وهذا ما يحدث فى مصر .

ولقد بدأت مصر برنامجا للخصخصة فى عام ١٩٩١ ويتم تنفيذه على مراحل ، المرحلة الأولى انتهت فى عام ١٩٩٧ حيث كان مخططا لها أن يتم بيع ٢٥ شركة سنويا ، ولكن للأسف لم يتم الانتهاء ومن ذلك نظرا لضعف الموارد الاقتصادية ، وتم البدء فى بيع ما تبقى من المرحلة الأولى ويتم التخلص بالبيع لما هو مقرر فى البرنامج الثانى .

ولهذا تم انشاء سوق الأوراق المالية ليساعد فى عملية البيع وفعلا نجحت هذه الخطوة وتم استيعاب عدد كبير من الشركات المتبقية فى البرنامج الأول وأيضا جزء من الشركات المطلوب بيعها فى البرنامج الثانى ، ويدخل الاستثمار الأجنبى وفقا للقانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧ بالمساهمة فى شراء العديد من الشركات وإعادة هيكلتها وتشغيلها بكفاءة ، وذلك لكى يساعد على تحسين موقف الاستثمارات المحلية وزيادتها وأيضا زيادة الناتج القومى الاجمالى.

وبمحاولة دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى والناتج القومى الاجمالى وأيضا الاستثمارات الاجمالية إتضح وجود علاقة موجبة بين كلا من الناتج القومى الاجمالى والاستثمارات الاجمالية حيث تم حساب الدالة اللوغاريتمية للعلاقة بينهما ، واتضح أنها كالآتى :-

$$Y_1 = 6.031 + .73\ X1$$
$$Y_2 = -.688 + 1.393\ X$$

حيث :

Y_1 - هى عبارة عن قيمة الناتج المحلى الاجمالى بالمليون جنيه خلال الفترة ٨٨/٨٧ حتى ١٩٩٨/٩٧ .

Y_2 - حجم الاستثمارات المحلية الكلية بالمليون جنيه .

X = جملة الاستثمار الأجنبى المباشر بالمليون جنيه خلال الفترة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٨/٩٧ .

ويتضح من تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر وبين كل من الناتج المحلى الاجمالى وبين جملة الاستثمارات المحلية أنها علاقة طردية ، مما يشير الى أهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى التأثير على كل من الناتج المحلى الاجمالى والاستثمارات المحلية الاجمالية ، خاصة وأن العلاقة موجبة مما يعنى أن أى زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعنى زيادة في الناتج المحلى الاجمالى والاستثمارات المحلية ، أيضا تشير العلاقة الى أن زيادة مقدارها مليون جنيه فى الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعنى زيادة مقدارها ٧٣ ألف جنيه فى الناتج القومى الاجمالى ، وكانت هذه العلاقة معنوية وكان معامل الارتباط المقدر نحو ٧٠% ومعامل التحديد كان ٤٨% (٥) .

فى حين أن العلاقة بين الاستثمارالاجنبى المباشر وجملة الاستثمارات ظهر بها تأثير مضاعف الاستثمار ، وكانت العلاقة تشير الى أن زيادة مقدارها مليون جنيه استثمارات أجنبية تعنى زيادة قدرها ١,٤ مليون جنيه من جملة الاستثمارات المحلية وكانت هذه العلاقة معنوية احصائيا ومعامل الارتباط بلغ ٨٠% بينما كان معامل التحديد ٦٤% (٦) .

وتحليل العلاقة اقتصاديا يشير الى أهمية هذه العلاقة فى أنها تؤكد النتائج التى وصل لها البحث آنفا ، وأيضا يؤكد على أهمية الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد المصرى سواء فى تنمية الكثير من القطاعات الانتاجية من خلال نقل التكنولوجيا وزيادة خطة التنمية الاقتصادية.

وتلعب الاستثمارات الاجنبية فى مصر دورا بارزا فى قطاعات الأدوية والمنسوجات والملابس الجاهزة وصناعة الالكترونيات والسياحة .

وتعتبر استثمارات الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى من المكونات الهامة للاستثمار الأجنبى فى مصر[٧] . وتلعب هذه الاستثمارات دورا كبيرا فى تنمية قطاع البترول والزراعة والصناعة والطاقة .

ولقد أكد تقرير للأمم المتحدة عن الاستثمارات الأجنبية أن مصر حيث يتوقع التقرير زيادتها خلال الخمس سنوات القادمة نتيجة الاجراءات الجيدة للمناخ الاستثمارى فى مصر ولأن فرص الربحية تعتبر جيدة خلال الفترة القادمة مقارنة ببعض الدول النامية الاخرى خاصة فى مجال الصناعة مثل صناعة السيراميك ، السيارات ، الالكترونيات ، الغذاء وصناعة الادوية والملابس الجاهزة .

ولهذا فإنه يوجد معدل كبير على توقيع اتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية الامريكية لما سوف يكون لها من تأثيرا جيدا على زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتأثيرها المباشر على زيادة الناتج المحلى الاجمالى والاستثمارات الاجمالية المحلية .

٢- <u>تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات فى ضوء إتفاقيات الشراكة</u>

تعتبر الصادرات أحد الاهداف الاستراتيجية للحصول على النقد الاجنبى من خلال حصيلة الصادرات ، وذلك بهدف تخفيف حدة مدفوعات الواردات .

وتعتبر دول الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الامريكية أحد أهم الاسواق للصادرات المصرية ولهذا كانت محاولات اتفاقيات الشراكة الاوروبية الامريكية المصرية حيث أنه بدراسة التبادل التجارى المصرى مع السوقين اتضح أن السوقين يمثلا أهم الأسواق التصديرية والاستيرادية لتجارة مصر الخارجية .

ويوضح الجدول رقم (٢٣) التجارة البينية بين مصر وكل من دول الاتحاد الاوروبى والسوق الامريكية حيث يشير الى أن تجارة مصر الخارجية تتجه فى حوالى من نصفها الى

السوق الأوروبية والسوق الأمريكية ، ولهذا فإن اتفاقية الشراكة سوف تعود بالمكاسب الكبيرة على مصر من خلال زيادة ندرة الصادرة المصرية من النفاذ للأسواق الأوروبية الأمريكية .

هذا وتبلغ صادرات مصر للولايات المتحدة الامريكية حوالى ١١,٣% من جملة الصادرات المصرية فى حين تستورد الولايات المتحدة الامريكية نحو ١٦% من الصادرات المصرية كمتوسط الفترة ٩٠-١٩٩٨ .

جدول رقم (٢٣)

الأهمية النسبية للصادرات والواردات المصرية

من السوق الأوروبية والامريكية خلال الفترة ٩٠-١٩٩٨ (*)

(مليون جنيه)

السنوات	مصر		الولايات المتحدة الامريكية				دول الاتحاد الأوروبى				الأهمية النسبية للسوقين	
	متحصلات صادرات	مدفوعات واردات	صادرات	%	واردات	%	صادرات	%	واردات	%	من الصادرات %	من الواردات %
١٩٩٠	٦٩٥٣,٨	٢٤٨٢٣,٢	٥٩٦,٧	٨,٥	٣٥٠٢,٩	١٤	٢١٨٨,٧	٣١,٥	٨٩٤١	٣٦	٤٠	٥٠
٩١	١١٧٦٤,٧	٢٥٢١٦,٣	٨٩٤,٧	٧,٦	٤٠٥٦,٧	١٦	٣٣٩٧	٢٩	٨٨٢٩	٣٥	٣٦,٦	٥١
٩٢	١٠١٧١.٢	٢٧٦٥٦,١	٩٥٥,٢	٩	٤٨٥١,٩	١٨	٣٢٤٣	٣٢	٨٨٢٧	٣٢	٤١	٥٠
٩٣	١٠٤٦٤,٥	٢٧٥٥٠,٤	١٤٥٠	١٤	٤١٣٦,٩	١٥	٣٢٠٤	٣١	٩٥٦٥	٣٥	٤٥	٥٠
٩٤	١١٧٥٧,٥	٣٢٤٦,٦	١٢٣٣,٩	١١	٥٤٧١,٢	١٧	٣٨٤٥	٣٣	٩٦٩٢	٣٠	٤٤	٤٧
٩٥	١١٧٠٣,٨	٣٩٨٩٠,٩	١٧٧٣,١	١٥	٧٥١٣,٦	١٩	٣٨٣٠	٣٣	١١٣٠٠	٢٨	٤٨	٤٧
٩٦	١٢٠٠٤,١	٤٤٢١٧,٩	١٥٦٢,١	١٣	٨٨٥٩,٧	٢٠	٤٣٥٣	٣٦	١١٨٧٨	٢٧	٤٩	٤٧
٩٧	١٣٠٨٣,٨	٤٤٨٨٥,٨	١٥٢٠,٩	١٢	٥٨٥٥,٣	١٣	٤١٢٩	٣٢	١٣٠٣٨	٢٩	٤٤	٤٢
٩٨	١٠٦٨٥,٨	٥٦٠٢٥,٩	١٣٢٤,٧	١٢	٧٠٥٠,٨	١٣	٣١٨٩	٣٠	١٥٢٠٧	٢٧	٤٢	٤٠

المصدر : حسب وجمع من بيانات البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، ١٩٩٩ .

(*) يلاحظ أنه توجد فروق بين جدولى ٨ و ٢٣ ويرجع ذلك الى اختلاف جهة اصدار البيان حيث تعتمد بيانات جهاز التعبئة العامة والاحصاء على بيانات الجمارك والتى تسجل الواردات وفقا للافراج الجمركى ، بينما يعتمد البنك المركزى على بيانات التسجيل من واقع الصفقات والاعتمادات المستندية .

أيضا نجد أن الصادرات المصرية الى دول الاتحاد الأوروبى بلغت نحو ٣٢% من الصادرات المصرية فى حين أن الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبى بلغت نحو ٣١% من جملة الواردات المصرية لمتوسط الفترة ٩٠-١٩٩٨ .

وعلى هذا فإن الجدول يشير إلى أن دول السوق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تغذى السوق المصرية بنحو ٤٧% من جملة الواردات في حين أنهما يستوعبان نحو ٤٣% من جملة الصادرات المصرية .

ونظرا لما سجلته البيانات من أهمية نسبية للأسواق الأوروبية والامريكية للصادرات والواردات المصرية فإن توقيع اتفاق شراكة بكل بنوده سوف يزيد من المكاسب التجارية التى تحصل عليها مصر ويقلل من مدفوعات الواردات للسوقين .

وبدراسة أثر الاستثمار الأجنبى على الصادرات المصرية من خلال العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والصادرات كانت العلاقة اللوغاريتمية كالآتى :-

$$Y = 3.54 + .721\ X$$

حيث :

Y = عبارة عن حجم الصادرات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٨/٨٧ حتى ١٩٩٨/٩٧ بالمليون جنيه .

X = عبارة عن الاستثمار الاجنبى المباشر لنفس الفترة الزمنية بالمليون جنيه .

وكانت هذه العلاقة معنوية احصائيا ومنطقية اقتصاديا [١]. وذلك لأن الاستثمار الأجنبى المباشر غالبا ما يكون تشغيله فى قطاعات سلعية تهدف الى زيادة الصادرات وتحسين أداؤها وهذا ما سجله تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ عن الاستثمار الأجنبى المباشر وأهميته بالنسبة للتصدير ، حيث أشار التقرير الى أهمية الاستثمار الأجنبى فى نقل التكنولوجيا وبناء قاعدة تكنولوجية وزيادة التنمية البشرية ، وأوضح أن قطاع التصنيع فى مصر يستقبل أكثر من ٥٠% من الاستثمار الأجنبى المباشر وهو يمثل أكثر من ثلث الصادرات المصرية أى حوالى ٣٦% من الصادرات المصرية .

وهذا ما تم تأكيده عن العلاقة المقدرة حيث تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على زيادة وتنمية الصادرات المصرية .

الهوامش

(١) عبد الرحمن صبرى (دكتور) اتجاهات الاستثمار الدولى ، دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية رقم (٦١) الآهرام ، ١٩٩٨

(٢) United nation World Investment Repport New York, Geneva, 1977.

(٣) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ١٩٩٩

(٤) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، إعدادا مختلفة .

(٥) United Nation Investment Policy Review Egypt New York, 1999 .

(٦) اتحاد الصناعات ، تقارير متابعة المشاركة الأوروبية متوسطية ، بيانات غير منشورة .

(٧) محمد الغمراوى (دكتور) أفكار غير تقليدية لجذب الاستثمار ، الاهرام ٢٠٠٠ بيانات غير منشورة .

موجز ونتائج وتوصيات الدراسة

تناول الفصل الأول من الدراسة أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى من حيث جوهر العولمة الحديثة وموقعها فى أدبيات العلاقات الاقتصادية الدولية ، واستعراض أشكال ومراحل التكامل الاقتصادى من منطقة تجارة حرة حتى مرحلة الاندماج الاقتصادى الكلى وهو أعلى مراتب التكامل الاقتصادى وأوضح أن غياب هذا التدرج عن محاولات التكامل الاقتصادى العربى هو الذى يفسر تعثرها حتى الآن .

أيضا أوضح هذا الجزء بأنه كلما كانت الآثار الانشائية للتكامل الاقتصادى أقوى من الآثار التحويلية ، كلما أدى التكامل الى تخصيص أفضل للموارد وكان له أثر ايجابى افضل على الرفاهية الممكنة بين الدول الأعضاء بيد أنه فى الأجل الطويل فإن الأثر السلبى للآثار التحويلية سوف يتلاشى مع زيادة الكفاءة الانتاجية وميزة اتساع السوق الذى يوفرها التكامل الاقتصادى .

وبتحليل موقع اتفاقيات الشراكة بالنسبة لاتفاقيات التكامل الاقتصادى انتهى البحث الى أن جوهر الشراكة من الناحية الاقتصادية هو إقامة منطقة للتجارة الحرة بيد أنها بحكم خلفية طرحها لأول مرة بواسطة الجماعة الأوروبية تتجاوز ذلك الى أوجه التعاون الفنى والمالى والثقافى والأمنى ، فضلا عن محاولة تحقيق نوع من التقارب بين نظم الادارة الاقتصادية وأنماط الحياة السياسية والاجتماعية ، دون أن تمضى فى هذه المجالات الى مستوى اقامة سوق مشتركة أو اندماج اقتصادى تام .

ولتأكيد هذه النتيجة استعرض البحث الخطوط العامة لاتفاق الشراكة المصرية الامريكية التى وقع فى ١٩٩٤ ، والخطوط العامة لاتفاق الشراكة المصرية الأوروبية والمنتظر توقيعه قريبا . والتى انتهى البحث من استعراضها الى أن على مصر أن تتوسع فى اقامة مناطق حرة مع أطراف أخرى من الدول المتوسطية خاصة تلك القائم بينها وبين الاتحاد الأوروبى اتفاقات شراكة (اسرائيل تونس المغرب) .

وانتهى هذا الجزء من الدراسة بنتيجة أخرى وهى أن المساعدات المالية والفنية التى سوف تتاح لمصر من خلال اتفاقيات الشراكة سوف تساعدها على التأهل للعولمة وتزيد من قدرتها التنافسية فى الاقتصاد الدولى ، ولكن التساؤل الهام هو: هل ستلغى هذه المساعدات لتعويض فجوة التقدم الاقتصادى والتكنولوجى القائمة بين الطرفين لتكون الاستفادة منها متوازنة مع الغرض التى تتيحها اتفاقيات الشراكة ؟ بالاضافة الى أن اتفاقيات الشراكة لا تتضمن آليات دائمة لعدالة توزيع الأعباء والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لاعادة هيكلة التخصص الصناعى والزراعى والخدمى التى ستنجم حتما عن تحرير التجارة بين طرفى الاتفاق .

تناول الفصل الثانى بعض الآثار المتوقعة للشراكة الأوروبية على الاقتصاد المصرى من خلال قسمين ، الأول العلاقة التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى ، والثانى من خلال آثار الاتفاقية على بعض فروع الصناعات التحويلية .

القسم الأول تناول العلاقة التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى حيث تم تناول هذه العلاقة من خلال فترتين زمنيتين هما ٨٨-١٩٩٢ ، ٩٣-١٩٩٨ . وذلك نظرا لاختلاف عدد الدول المشتركة فى الاتحاد الأوروبى خلال الفترتين المذكورتين .

حيث لوحظ أنه بتحليل الهيكل السلعى للصادرات المصرية أنها تتمتع خلال الفترة ٨٨-١٩٩٢ بظاهرة التركز السلعى حيث تبلغ صادرات الوقود نحو ٣٩,٧% من جملة الصادرات المصرية ثم تأتى الصادرات من السلع تامة الصنع فى المركز الثانى حيث تمثل ٣٢.٣% ثم الصادرات نصف المصنعة حيث تمثل نحو ١٢% من قيمة الصادرات ثم تأتى الصادرات من المواد الخام لتمثل ٨,٢% بينما صادرات القطن تمثل نحو ٧,٩% .

بينما بتحليل الهيكل الجغرافى اتضح أن أسواق الاتحاد الأوروبى تحتل المركز الأول من حيث استيعابها للصادرات المصرية تليها أسواق الدول الأفرو آسيوية ثم الأسواق الامريكية يليها الأسواق العربية وبتحليل الصادرات والواردات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى لوحظ أن صادرات البترول والمعادن المستخرجة تحتل المركز الأول ثم تأتى الصناعات الهندسية فى المركز الثانى تليها الصادرات الزراعية ثم المنتجات الكيماوية والغذائية .

وبتحليل الهيكل الجغرافى للواردات المصرية لوحظ أن مصر تستورد نحو ٥٠% من وارداتها من سوق الاتحاد الأوروبى يأتى السوق الأمريكية فى المركز الثانى حيث تستورد مصر نحو ١٩,٥% من وارداتها من السوق الأمريكية ثم تأتى باقى دول العالم كمصدر ثالث لتحصل مصر على باقى وارداتها التى تمثل نحو ٣٠,٥% ، مما يشير الى أهمية السوق الأوروبية والسوق الأمريكية للصادرات والواردات المصرية - أيضا تمثل الواردات السلعية من الصناعات الهندسية والمعدنية نحو ٥٠% من السوق الأوروبية ثم الواردات الغذائية لتمثل نحو ١٨% ثم يأتى باقى السلع .

وبتحليل عجز الميزان التجارى المصرى لوحظ أنه يحقق عجزا لصالح الدول الأوروبية بلغ نحو ٣٤% من جملة العجز المتحقق بينما مع الولايات المتحدة الأمريكية بلغ هذا العجز نحو ٢٤% عام ١٩٩٣/٩٢ مما يشير إلى أهمية التجارة الخارجية السلعية مع دول السوق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .

وبتحليل البيانات خلال الفترة ٩٣-١٩٩٨ لوحظ تزايد هذا العجز مع دول الاتحاد الأوربى نظرا لتزايد الواردات المصرية مع ثبات الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوربى خلال الفترة المذكورة .

يشير القسم الثانى من هذا الفصل من الدراسة الى تأثير اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية على الصناعات التحويلية حيث تفرض المشاركة الأوروبية على التجارة الخارجية المصرية وعلى الاقتصاد المصرى العديد من التحديات مثل :-

أولا : كيف يمكن اعادة هيكلة الصناعات المصرية بحيث تصبح مؤهلة للمنافسة مع الصناعات الأوروبية بالدول الأخرى التى وقعت أو سوف توقع على اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى ؟

ثانيا : كيف تستفيد مصر من مبدأ تراكم المنشأ ؟

ثالثا : ما مدى تحمل الصناعات المصرية لمبدا حظر استرداد الرسوم الجمركية ؟

رابعا : ما هو التأثير المتوقع للاتفاق على الصناعة المصرية حتى يمكن استغلال الميزة النسبية الاستغلال الأمثل ؟

ولهذا توصل البحث الى أن أهم المجموعات السلعية الصناعية التى تنافس بها مصر فى التجارة العالمية هى تلك المرتبطة بالخيوط والنسيج والملابس الجاهزة والحديد والصلب والمعادن غير الحديدية (الألومنيوم ومنتجاته) ، وان مصر تتنافس مع تركيا وتونس فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة .

وباعتبار أن قطاع الصناعة التحويلية هو قطاع ديناميكى فى التنمية الاقتصادية فقد أبرز البحث أن اتفاق الشراكة قد يترتب عليه توسع بعض الصناعات وإنكماش البعض الآخر وانه من الصعوبة بمكان التكهن بأثر الاتفاق على الفروع الصناعية حيث أن الحصيلة تتوقف على مرونة سوق العمل واستجابة الاستثمار وأنماط الحماية وحجم الواردات ومبيعات الصادرات فى كل فرع صناعى . وهنا أظهرت التحليلات ارتفاع المكون الاستيرادى فى الصناعات الغذائية ، المشروبات ، الطبع والنشر وهى صناعات استهلاكية نهائية ، كذلك تشير الاتجاهات الحديثة الى ارتفاع نصيب الصادرات فى اجمالى القيمة المضافة للصناعات الغذائية ، الملابس الجاهزة، الأحذية والجلود ، والكيماوية ، والمعدنية .

وحول الآثار المتوقعة للاتفاق على الحماية الفعلية أبرزت الدراسة أن نمط التحرير الذى يستند اليه الاتفاق يرفع درجة الحماية الفعلية للصناعات المصرية نتيجة تحرير المواد الأولية ومدخلات الانتاج والسلع الرأسمالية فى بداية المرحلة الانتقالية واستمرار الحماية للمنتجات النهائية حتى أواخر المرحلة الانتقالية ، من ناحية أخرى توصلت الدراسة الى أنه لتفادى تزايد أعباء الاتفاقية وحتى يتأتى تأثير قواعد المنشأ إيجابيا يتعين الوصول الى تعريف مناسب لقواعد المنشأ وتحديد درجة التفضيل من حيث التبنيد الجمركى .

وعند دراسة التأثير المحتمل على حالة الصناعات الزراعية المصنعة توصلت الدراسة إلى أنه فى ضوء محدودية التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبى داخل قائمة السلع الزراعية المصنعة إن أثر منح امتيازات تفضيلية موجب ومحدود فى الأجل القصير ، أما المخاطر التى تتعرض لها الصناعة المحلية فمحدودة ولا ترتبط بالأنشطة التى يكون فيها حجم الانتاج المحلى كبيراً وتتعزز كذلك رفاهية المستهلك فى مجال هذه السلع المصدرة من الاتحاد ولعدد محدود منها .

وعند التعرض لدراسة تأثير الاتفاق على قطاع الغزل والمنسوجات والملابس إتضح أن الأثر الصافى للاتفاق قد ينعكس فى زيادة تنافسية الصادرات المصرية من الغزول والأقمشة داخل أسواق الجماعة ويتطلب ذلك بعض الجهد من الحكومة لرفع مستوى الكفاءة وكذلك تنشيط تجارة التجهيز مع الخارج لمستثمرى الاتحاد الأوربي والاستعانة بالمستثمرين والدخول فى أنشطة العقود من الباطن والأستفادة من الخبرة الأوروبية فى مجال التصميمات ونظم التكنولوجيا ، أما ما يتعلق بالأثر على الواردات فقد توصلت الى أنه من المحتمل أن يزيد حجم الواردات من المنسوجات والملابس بنسبة ضئيلة خلال المراحل الاولى إلا إذا أدى الالتزام بقواعد المنشأ الى ضرورة التحول نحو الاتحاد الأوروبى كمصدر للأقمشة ، كذلك فإن الواردات من الاتحاد قد لا تمثل خطرا على الصناعة المصرية لارتفاع تكلفتها خاصة وإن واردات مصر من الغزول من الاتحاد لا تتجاوز ١٠% من اجمالى واردات مصر من الغزول ولذا فإن الزيادة فى حجم الواردات سيتوقف على مرونة هذه الواردات لتخفيضات التعريفة ومن ثم هناك احتمال لتحول التجارة من الموردين الآخرين فى آسيا ونحو منتجات الاتحاد ودول شرق أوروبا للاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ .

وعند التطرق للأثر على الصناعات الدوائية أوضحت الدراسة أن واردات الأدوية من الاتحاد الأوروبى تمثل نسبة متواضعة من اجمالى وارداتنا من الاتحاد (٢%) وإن قطاع الأدوية الذى ينضوى تحت مظلة الصناعات الكيماوية لا تشكل مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى سوى نسبة متواضعة ١% من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٥ ولا تشكل صادراته سوى ١,٥% - ٢% من الصادرات غير البترولية وفسرت الدراسة ذلك فى ضوء تركيبة الملكية فى الصناعة التى تهيمن عليها شركات قطاع الأعمال ٤٩% ، والقطاع الاستثمارى بنسبة ٣٣% ، وان الصناعة الدوائية المصرية تقوم على صناعة محاكاه أو تعبئة أدوية ولا تتوافر منظومة فعالة فى أنشطة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الدوائية حالياً.

وحول التأثير الاقتصادى لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS أوضحت الدراسة ان التأثير الرئيسى لادخال حماية لبراءات الاختراع للمنتجات الدوائية سيكون فى حدود عام ٢٠١٥ وإن سرعة استجابة الشركات بتطوير الاتفاق على البحوث والتطوير سيكون فى حدود ١٥-٣٠% من السوق ولذا فإن الزيادات المتوقعة فى أسعار الأدوية ستتراوح ما بين ٥%-

٦٧% وهو ما يرتبط بخسائر تمثل أعباء على حساب رفاهية المستهلك ، وتطـــرح الورقـــة تساؤل حول : هل نصوص اتفاق الشراكة حول سياسة المنافسة ستحافظ على حق مصر فـــى استخدام حق الترخيص الاجبارى للبراءة ؟ ونرى ضرورة أن تنص بنـــود الشـــراكة حـــول سياسات المنافسة على حق مصر فى استخدام الرقابة السعرية لمنع الانتهاكات والممارســـات الخاطئة .

ويشير الفصل الثالث من الدراسة إلى اثر المشاركة الأوروبية الأمريكية على تدفـــق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر ، حيث لوحظ أن مصر في ظل اتفاق المشـــاركة والعولمـــة والاصلاح الاقتصادى قامت بالعديد من الاجراءات التى تساعد على تهيئة المناخ الاســتثمارى في مصر لجذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل خطط التنميـــة الاقتصاديـــة وتنميـــة برنـــامج الخصخصة المتفق عليه وذلك من خلال محورين :

المحور الأول : التشريعات المنظمة لتأسيس الشركات ومؤسسات الأعمال .

المحور الثاني : التشريعات المتعلقة بأرباح المستثمر وتشغيله .

وذلك باعتبار أن الاستثمار الأجنبى أحد عوامل الحقن للتنمية الاقتصادية وبديل جيـــد للقروض الأجنبية والمدخرات المحلية الضعيفة بالرغم من خطورته التى تكمن فـــي ضعـــف الأجهزة الادارية والرقابية المحلية وتعاظم الفساد في اقتصاديات الدول النامية . إلا أنه أصبح ضرورة في ظل ضعف الموارد الاقتصادية للتمويل ونقل التكنولوجيا الحديثة فـــي قطاعـــات الاقتصاد القومى لهذا فإن الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا العالمية اصبحتا ضرورة لدفـــع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر .

وبتحليل حجم الاستثمار الأجنبى في مصر وأهميته لوحظ أنه توجد ثلاث متغـــيرات أساسية لتوضيح أهمية الاستثمار الأجنبى :

١- القدرة الاحتكارية التى تتمتع بها الشركات المصدرة لرؤوس الأموال
٢- القدرات الاقتصادية التى تتمتع بها الدول المضيفة .
٣- الهياكل الاقتصادية والقدرات الاستيعابية للدول المضيفة

وبناء على تحليل هذه المتغيرات يمكن الحكم على تحديد الآثار السلبية والايجابية للاستثمارات الأجنبية ، لهذا فإنه من خلال تحليل هذه المتغيرات لوحظ أن الاستثمارات الأجنبية تلعب دورا هاما للاقتصاد المصرى حيث لوحظ زيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ٩٠-١٩٩٦ ، بالرغم من انخفاض أهميتها النسبية للعالم ، حيث بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ٤٢ بليون دولار عام ١٩٩١ تمثل ٢٦,٣% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم عام ١٩٩١ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٦ نحو ١٢٩ بليون دولار تمثل ٣٧,٦% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ، وبالرغم من هذا التزايد إلا أن نصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ١٩٩١ بلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار يمثل ٠,٢% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم . ليصل إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ ولكن نسبته بالنسبة لاجمالى الاستثمارات الأجنبية في العالم تراجعت لتصل إلى ٠,٠٢% وهذا التراجع بلغ نحو ٩٠% من عام ١٩٩١.

أيضا لوحظ تراجع الاستثمارات الأجنبية الموجه للقارة الأفريقية خلال هذه الفترة من ١,٧% من جملة الاستثمارات الأجنبية في عام ١٩٩١ في العالم إلى ١,٥% من جملة الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٩٦ وكان مقدار هذا التراجع ١٣% ، وانتهت الدراسة إلى أن اصدار القانون ٨ لعام ١٩٩٧ ساعد على مزيد من الاستثمارات الأجنبية لمصر وكان صدور هذا القانون بمثابة مزيدا من المناخ الجيد للاستثمارات الأجنبية في مصر .

أيضا لعب سوق الأوراق المالية في مصر دورا بارزا خلال النصف الثانى من التسعينات في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى لمصر وهذا يوضح مدى تزايد ثقة العالم والشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد المصرى حيث بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لمصر من خلال سوق الأسهم والسندات نحو ٩,٦ بليون دولار كمتوسط الفترة ٨٠-١٩٩٦ بلغت عام ١٩٩٠ نحو ١١ بليون دولار ارتفعت إلى ١٥ بليون دولار عام ١٩٩٩ ، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن نسبتها إلى اجمالى الاستثمارات العالمية المتدفقة في صورة اسهم وسندات انخفضت من ٠,٦% عام ١٩٩٠ إلى ٠,٥% عام ١٩٩٦ .

وبتحليل أثر الشراكة على الاستثمارات الأجنبية في مصر من خلال موقف المشروعات التى تمت الموافقة عليها حتى منتصف ١٩٩٧ والتى بلغت نحو ١٠٠٣ مشروع بتكلفة رأسمالية مقدارها ٤٦ مليار جنيه كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية بها ٣٠% ساهمت بها دول السوق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .

ايضا حاول البحث قياس اثر المشاركة على تدفق الاستثمار الأجنبى وأثر ذلك على بعض متغيرات الاقتصاد القومى ، حيث لوحظ أن الشراكة الأمريكية هى شراكة رجال أعمال ، بينما الشراكة الأوروبية تركز على مجالى التجارة وحركة رؤوس الأموال ، لهذا فإن تدفق رؤوس الأموال وحركة الاستثمار خلال النصف الثانى من التسعينات سيطرت عليه الاستثمارات الأجنبية سواء كانت استثمارات مباشرة أو غير مباشرة .

وقام البحث بقياس علاقة احصائية ما بين تدفق الاستثمارات الأجنبية وبين كل من الناتج المحلى الاجمالى والاستثمارات الاجمالية المحلية . والصادرات حيث انتهت إلى النتائج الآتية :

- أهمية الاستثمارات الأجنبية في المساهمة في زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى
- أهمية الاستثمارات الأجنبية في المساهمة في زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية خلال الفترة ٨٨/٨٧-١٩٩٨/٩٧ .
- أهمية الاستثمارات الأجنبية في المساهمة في زيادة معدل نمو الصادرات المصرية ٨٨/٨٧-١٩٩٨/٩٧ .

وكانت العلاقات المقدرة معنوية احصائيا ومتفقة والمنطق الاقتصادى .

واتفقت النتائج التى حصل عليها البحث ونتائج تقرير الأمم المتحدة عن تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم لعام ١٩٩٩ . وانتهى هذا الجزء من الدراسة بأن اتفاقتى الشراكة المصرية الأمريكية والأوروبية تعنى بالنسبة لمصر الكثير ، من حيث قوة الدفع التى سوف تساعد على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر وبالتالى نقل التكنولوجيا وتطوير التكنولوجيا المحلية .

في حساب المعاملات والمقارنة يتعين مراعاة الفروق الناتجة عن الاختلاف في حساب الناتج المحلي بالأسعار الثابتة يستثنى ٩٢/٩١ ، ٩٧/٩٦ . الاختلاف معدلات التضخم خلال السنتين المذكورتين .

الملاحق

1- Annex l: GDP & FDI

2- Annex 2: Total Investments and DFI

3- Annex 3: Export Values and FDI

٤- حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصاديه الكلية خلال الفتره ٨٧/٨٨-٩٧/١٩٩٨

Annex [1] GDP & FDI

SUMMARY

Regression Statistics	
0.691505	Multiple R
0.478179	R Square
0.420199	Adjusted F
0.48396	Standard E
11	Observatic

ANOVA

	df	SS	MS	F	Significance
Regressior	1	1.931655	1.931655	8.247293	0.018422
Residual	9	2.107952	0.234217		
Total	10	4.039606			

	Coefficients	Standard Err	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	6.030567	1.916399	3.146822	0.011798	1.695367	10.36577	1.695367	10.36577
X Variable	0.729826	0.254134	2.87181	0.018422	0.154933	1.304719	0.154933	1.304719

$$Y = 6.031 + .729\ X$$

Y : GDP

X : FDI

Annex 2 : :Total investments and DFI

SUMMARY

Regression Statistics	
0.794529	Multiple R
0.631277	R Square
0.590307	Adiusted F
0.675565	Standard E
11	Observatic

ANOVA

	df	SS	MS	F	Significance
Regressior	1	7.032283	7.032283	15.40854	0.003482
Residual	9	4.107497	0.456389		
Total	10	11-13978			

	Coefficients	andard Err	t Stat	P-value	ower 95%	Jpper 95%	ower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	-0.68966	2.675127	-0.2578	0.802356	-6.74122	5.361903	-6.74122	5.361903
X Variable	1.392524	0.35475	3.925372	0.003482	0.590024	2.195024	0.590024	2.195024

$$Y = -.689 + 1.393\ X$$

Y : Total investments

X : DFI

Annex 3 Export values and FDI

SUMMARY

Regression Statistics	
0.779452	Multiple R
0.607546	R Square
0.56394	Adjusted F
0.368025	Standard E
11	Observatic

ANOVA

	df	SS	MS	F	Significance
Regressior	1	1.887068	1.887068	13.93261	0.004678
Residual	9	1.218983	0.135443		
Total	10	3.106051			

	Coefficients	Standard Err	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	3.837074	1.457319	2.632969	0.027226	0.540388	7.13376	0.540388	7.13376
X Variable	0.721354	0.193256	3.732641	0.004678	0.284179	1.158529	0.284179	1.158529

$$Y = 3.84 + .721\,X$$

Y : Export values

X : FDI

ملحق رقم (٤)

حجم الاستثمار الاجنبى المباشر

وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٨/٩٧

(مليون جنيه)

السنوات	حجم الاستثمار الأجنبى المباشر	حجم الاستثمارات الكلية	الناتج المحلى الاجمالى	حجم الصادرات
١٩٨٨/٨٧	٦٦٣	٢٥٦٩	٤٣٠٦٨,٨	٣٧٦٦
١٩٨٩/٨٨	٨٣٢	٣٧٨٣	٤٥٤١٩	٤٦٠٦,١
١٩٩٠/٨٩	١٣٨٨	٦٠٣٨	٤٧٩١٠,٦	٥٥٦٧,٢
١٩٩١/٩٠	٢٤٤٦	١٣٠١٣	٥٠١٧٦,٦	١١٥٧٢
١٩٩٢/٩١	١١٩١,٦	٢٥١٠٧	١٣١٠٥٧	١٣٢٢٢
١٩٩٣/٩٢	١٥١٠,٦	٣١٦٤٤	١٣٤٣٣٥	١٣١٧٨
١٩٩٤/٩٣	٤٤٥٥,٧	٢٩١٠٠	١٣٩٦٢٢	١١٧٩٦
١٩٩٥/٩٤	٢٦٥٦,٥	٣٣١٠٠	١٤٦١٣١	١٦٨١٩
١٩٩٦/٩٥	٢١٢٨	٣٦٨٠٠	١٥٣٣٦٩	١٥٦٤٤
١٩٩٧/٩٦	٢٦١٣	٤٥٢٠٠	١٦١٤٨٨	١٦٥٨٦
١٩٩٨/٩٧	٣٧٤٦	٥٤٦٠٠	٢٥٣٠٩٠	١٧٤٠٥

المصدر :

- البيانات من ٨٨/٨٧ حتى ١٩٩١/٩٠ وفقا لأسعار ١٩٨٨/٨٧ .
- البيانات من ١٩٩١/٩٠ حتى نهاية الفترة وبأسعار ١٩٩١/٩٠ .
- البنك المركزى ، التقرير السنوى ، أعداد متفرقة .

المراجـــع

أولا : باللغة العربية

١. محمود عبد الحى وآخرون: *أثر قيـــام الســـوق الأوربيـــة المشـــتركة علـــى مصـــر والمنطقة العربية*" معهد التخطيط القومى. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٨٥. ينـــاير ١٩٩٤. ص ص ١٦-١٩.

٢. أميمة عبد العزيز (مترجم): *اتفاقيات التكامل الإقليمى والانضبـاط الاقتصـادى الكلـــى*" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الرابع، العدد الثـــانى، ديســمبر ١٩٩٦. معـــهد التخطيط القومى، القاهرة. ص ص ١١٦-١٤٦.

٣. مغاورى شلبى على: *أهم التحديات التى تواجه التجارة الخارجية لمصـــر: الإغـــراق المشاركة*" المؤتمر العلمى السنوى الثالث لكلية التجارة ببنهـــا ١٠-١١ نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ٣٥٥-٣٥٦.

٤. البنك الأهلى المصرى: *النشرة الاقتصادية*" العدد الرابع، مجلد ٤٩، القاهـــرة ١٩٩٦. ص ص ١٢-١٤.

٥. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/٩٩، العام الثالث مـــن الخطـــة الخمسية الرابعـــة (٩٨/٩٧،٢٠٠١/٢٠٠٢)، المكونـــات الرئيسيـــــة وتفصيلاتهـــا المكانيـــة والقطاعية ، ص١٠٠.

٦. مغاورى شلبى على، أهم التحديات التى تواجه التجارة الخارجية لمصر: الاغـــراق المشـــاركة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثالث ما بعد الاصلاح الاقتصادى٠٠٠ رؤية مســـتقبلية فـــى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين، كلية تجارة بنها، ١٠١١ نوفمبر ١٩٩٨،ص٣٥٦.

٧. هشام طـــه، اتفاقيـــة المشـــاركة المصريـــة، الأوربيـــــة، السياســـــة الدوليـــــة، أكتوبـــر ١٩٩٩،ص٢٥٢ - ٢٥٣.

٨. رشا عادل عبد الحكيم، أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية على صناعـــات الغـــزل والنســـيج والملابس الجاهزة، ورقة عمل رقم (١٥) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ECEC.

٩. عبد الرحمن صبري (دكتور) اتجاهات الاستثمار الدولي ، دراسات استراتيجية ، مركز الدراســـات السياسية والاستراتيجية رقم (٦١) الأهرام ، ١٩٩٨ .

١٠. البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ١٩٩٩ .

١١. البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، إعداد مختلفة .

١٢. اتحاد الصناعات ، تقارير متابعة المشاركة الأوروبية متوسطية ، بيانات غير منشورة .

١٣. محمد الغمراوي (دكتور) أفكار غير تقليدية لجذب الاستثمار ، الاهرام ٢٠٠٠بيانات غير منشورة.

ثانيا : باللغة الانجليزية

1. Minerva Series George Allen & Unwin . London 1972. P.273.
2. Baher Atlam EU Elites and Change in the Mediterranean" Marquina (Ed) FMES UNISCI CREST .

وانظر أيضا مغاورى شلبى على: مرجع سابق ص ص ٣٥٦- ٣٥٧.

3. Bernard Hoekman & Others: An Egypt-US Free Trade Agreement: Economic Incentives- and Effects" The Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper No.25,Cairo,March 1998 .
4. Delegation Of the European Commission. The ARAB REPUBLIC OF EGYPT. Annual Report 1997, P.19.
5. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 1998,Geneva, Switzerland
6. Ministry of Economy, The International Competitiveness of Egypt in perspective First Report,1998, DEPRA, project, table (5.22) ,P.58 .
7. Baher Atlam, Major Elements. F The Draft Agreement. F Egypt partnership with The EU,Published CHANGEIN The MEDITERANEAN Marquina (ED) FMES-UNISCI CREST.
8. Saher Tohamy, Nehal El Megharbel, Prospects for Processed Agricultural Commodities in the Egypt. EU partnership Agreement, ECES,. October 1999 .
9. Hanaa Kheir, El-Din, Hoda El-Sayed, Potential Impact & of a free Trade Agreement with the EU IECES Working Paper No. 16,Sept.. 1996, P.3.
10. UNCTAD, Investment Policy Review, Egypt, UN,New York, Geneva, 1999, PP.57-61. Arvind Subramanian and Mostafa Abd-El-Latif, ECES, Working Paper No.11,
11. March 1997, P. 12-14
12. United Nation World Investment Report New York, Geneva . 1977 .
13. United Nation Investment Policy Review Egypt New York, 1999 .